الدقائق المحكمة

في شرح

المقدمة الجزرية

تصنيف

القاضي شيخ الإسلام

زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري

الشافعي (ت ٩٢٦هـ)

دراسة وتحقيق

أبو علي سيد عرباوي

باحث في علوم صناعة التجويد والقراءات

والمدرس بمدارس جمعية الإمام [illegible]

مكتبة أولاد الشيخ للتراث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

صدق الله العظيم

حقوق الطبع محفوظة

فهرست أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الأنصاري : زكريا بن محمد بن أحمد ، ١٤٢٣ - ١٥٢٠
الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية
تصنيف / زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي
الجيزة / مكتبة أولاد الشيخ للتراث ط ٥ - ٢٠١٨
٢٠٠ ص ، ٢٤ سم
تدمك : ٥ - ١٩٣ - ٣٧١ - ٩٧٧ ٢٤ x ١٧
رقم الإيداع : ٢٠٠٨/٣٠٩٥ ديوى ٢٢٨,٩
١ - القرآن ، تجويد .
٢ - العنوان .

٣٦ شارع اليابان - عمرانية غربية - هرم ت : ٣٥٦٢٨٣١٨
٤٢ شارع إبراهيم عبد الله - الطوابق - فيصل ت : ٣٧٤١٠٧٠٤
٣ درب الاتراك - خلف الجامع الأزهر ت : ٢٥١٤٨١٤٩

الدقائق المحكمة

في شرح

المقدمة الجزرية

الدقائق المحكمة

في شرح

المقدمة الجزرية

تصنيف

القاضي شيخ الإسلام

زكريا بن أحمد بن محمد بن زكريا أبي يحيى الأنصاري

الشافعي (ت/٩٢٦هـ)

دراسة وتحقيق

أ/ فرغلي سيد عرباوي

باحث في علوم صوتيات التجويد والقراءات

والمدرس سابقًا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مكتبة أولاد الشيخ للتراث

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيِّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾﴾[النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾[الأحزاب: ٧٠-٧١].

أمَّا بعد:

فإنَّ أصدق الحديث كتابُ الله، وخير الهدي هديُ محمَّد ﷺ، وشرَّ الأمور مُحدثَاتُها، وكلَّ محدثةٍ بدعةٍ، وكلَّ بدعة ضلالة، وكلَّ ضلالة في النَّار.

ثم أمَّا بعد: فاعلم - أيَّدك الله بنصره - أنه لا سبيل لمعرفة القراءات القرآنية وضبطها إلا بعد إتقان قواعد التجويد علىٰ منهج الرِّواية القديم، مع عرض القرآن مجوَّدًا من أوَّله إلىٰ آخره علىٰ حذَّاق القراءة؛ المتصل سندهم بالنبي ﷺ.

ولا سبيل لمعرفة منهج السَّلف في القراءة إلا بالنظر في مصنَّفات هذا العلم القديمة، وما زال معظمها مخطوطًا؛ يبحث عن جندٍ من جنود القرآن يزيل عنه الأتربة ويخرجه للناس؛ ليعلم القاصي والدَّاني؛ ما هو منهج السَّلف في القراءة

المروية عنه ﷺ بالتوقيف.

وبما أن المنظومة الجزرية من أيسر وأسهل المتون التي تناولت جميع أبحاث التجويد - رَأَتْ مكتبة (أولاد الشيخ) بالقاهرة المحروسة تحقيق وطباعة كل ما يوجد من شروحها المخطوطة، وقد كلفتني بهذا العمل الجليل، فقمت أوَّلًا: بتحقيق أوَّل شرح للمقدِّمة وهو شرح ابن الناظم (ت٨٣٥هـ) المسمَّىٰ: (الحواشي الْمُفْهِمَةُ شرح المقدِّمة الجزرية)، ثم بعدها حققت شرح طاش كُبْري زاده (ت٩٦٨هـ) عليها، ثم تلا ذلك تحقيق شرح تلميذ ابن الجزري عبد الدائم الأزهري (ت٨٧٠هـ) المسمَّىٰ: (الطرازات المعلمة شرح المقدمة الجزرية).

ثم في العام الذي يليه حققت شرح ابن يالوشة (١٣١٤هـ) علىٰ المقدِّمة المسمَّىٰ: (الفوائد الْمُفهِمة في شرْحِ الجَزَرِيَّةِ المقدِّمة)، ثم نفس العام حققت شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) المسمَّىٰ: (الدَّقَائِقُ الْمُحْكَمَةُ في شرحِ المقدِّمةِ الجزريَّةِ).

ثم جاء بعد شرح شيخ الإسلام، شرح خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) علىٰ المقدِّمة المسمَّىٰ: (الحواشِي الأَزْهَرِيَّة في حَلِّ أَلْفَاظِ المقدِّمةِ الجَزَرِيَّةِ)، وبعد هذا الشرح حققت شرح القسطلاني (ت٩٣٢هـ) علىٰ المقدِّمة المسمَّىٰ: (الْعُقُودُ السَّنِيَّةُ شَرْحُ الْمُقَدِّمَةِ الْجَزَرِيَّة)، ثم شرح ابن غازي (ت بعد١٠٩٢هـ) علىٰ المقدِّمة المسمَّىٰ: (الدُّرَرُ الْمُنَظَّمَةُ الْبَهِيَّةُ فِي حَلِّ أَلْفَاظِ الْمُقدِّمةِ الْجَزَرِيَّةِ).

ثم بعد ذلك قمت بتحقيق (المنح الفكرية) للإمام علي القاري (ت١٠١٤هـ)، ثم شرح (الجواهر السَّنية علىٰ ألفاظ المقدِّمة الجزرية) للشيخ إسماعيل القُوصُوني المصري المكي، ثم شرح (الفوائد السرية) للتاذفي الحلبي (ت٩٦٣هـ)، ثم شرح (الجواهر المضية علىٰ المقدمة الجزرية) للشيخ سيف

الدين الفضالي البصير (ت١٠٢٠هـ).

وإن شاء الله تعالىٰ، سوف أكمل هذه السلسلة المباركة، وبعد شرح (الجواهر المضية) سوف أقوم بتحقيق شرح الإسقاطي (١١٥٩هـ)، ثم شرح النحراوي (ت١٢١٠هـ)، ثم شرح (إتحاف المريد علىٰ مقدمة التجويد) للشيخ النابلي محمَّد بن عبد الرحمن (كان حيًّا ١٢٧٧هـ)، ثم شرح (التعليقات الوفية علىٰ متن الجزرية) للشيخ محمَّد بن بشير بن محمَّد (ت١٣٣٩هـ)، ثم شرح (تحفة المريد لمقدِّمة التجويد) للشيخ إبراهيم بن عبد الرحمن، كان حيًّا سنة (٨٤٢هـ)، وغير ذلك من الشروح.

ومن هذه المخطوطات التي حافظت علىٰ الأصل المروي المتواتر عن قراءة النبي ﷺ، مخطوط (الدقائق المحكمة) للشيخ زكريا الأنصاري، وقد قمت بتحقيقه سابقًا بدار أولاد الشيخ في عام ٢٠٠٨م علىٰ نسخة خطيَّة واحدة؛ ولكن بسبب الإيجاز الذي سار عليه الشيخ زكريا في المخطوط، مما ترتَّب عليه غموض كثير من عباراته - قمت بإثقال الحواشي السفلية بالشرح والإسهاب والإطناب في كثير من المواضيع، وهذا ما حدث في الطبعة الأولىٰ، ثم أكرمني الله تعالىٰ بعدَّة نسخ جديدة من هذا المخطوط، فقمتُ بإعادة تحقيقه مرَّة أخرىٰ؛ ولكن بدون ذكر أيِّ شيء في حواشيه السفلية إلا الضروري، حتىٰ الفروق بين النسخ أهملت ذكرها لعدم فائدتها للقارئ، ثم قمتُ بترجمة موجزة للشيخ زكريا مع ذكر مصوَّرات النسخ التي اعتمدت عليها.

وأختم كلامي بما رواه أبو بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ) بسنده عن عامر الشعبي قال: «القراءة سنة فاقرؤوا كما قرأ أوَّلُوكم»(١)، وقال ابن القيم

(١) ينظر: المعجم الكبير للطبراني (٨/ ٤٦)،ح٨٥٩٩، المعجم الأوسط للطبراني =

(ت٧٥١هـ) في حادي الأرواح عن اتباع السنة في القراءة وغيرها: «والسُّنَّة أجلُّ في صدورهم من أن يُقدِّموا عليها رأيًا فقهيًّا، أو بحثًا جدليًا، أو خيالًا صوفيًّا، أو تناقضًا كلاميًّا، أو قياسًا فلسفيًّا، أو حكمًا سياسيًّا، فمن قدَّم عليها شيئًا من ذلك؛ فباب الصواب عليه مسدود، وهو من طريق الرشاد مصدود»(١)، نعوذ بالله من كسادِ سوق العلم، ورُبُوِّ سوق الجهل.

وأسأله تعالىٰ أن يتقبَّل مني هذا العمل خالصًا لوجهه وأن يضع له القبول، وبالله التوفيق والعصمة وأعوذ به من الخذلان.

أ/ فرغلي سيد عرباوي
باحث في علم صوتيات التجويد والقراءات
والمدرس بالأزهر الشريف – قسم القراءات

مصر/ الجيزة/ فيصل
Fargh22@yaboo.co

١٧/ ١٢/ ٢٠٠٩م
٨/ ١٢/ ٢٠١١م

= (٣/ ٤٢٤)،ح١٤٦٣.

(١) ينظر: حادي الأرواح (ص١٨).

ترجمة القاضي زكريا الأنصاري شارح المقدّمة

اسمه ونسبه ومولده

اسمه: زين الدِّين أبو يحيىٰ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاريّ، السُّنَيْكِي، القاهري، الأزهري الشافعي(١).

كنيته: (أبو يحيىٰ).

وقد جاءت هذه الكنية في جميع التراجم التي ترجمت له(٢)، وقد وردت آثار تحثُّ علىٰ التكنِّي، وترغِّب في إشاعتها، ولاسيما إذا كانت الكنية غريبة، ولا يكاد يشترك فيها أحد مع من تكنَّىٰ بها في عصره، فإنه يطير بها ذكره في الآفاق، وتتهادىٰ أخباره الرِفاق، وفي الحديث: «كنُّوا أولادكم»، قال عطاء: مخافة الألقاب. وعن عمر: «أشيعوا الكُنىٰ فإنها سُنَّة»(٣)، والاسم أشرف من الكُنية؛ ولذلك ذكر الله تعالىٰ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بأسمائهم ولم يكنّ أحدًا منهم(٤).

ولقبه: (زين الدِّين).

وقد جاءت هذه الكُنية أيضًا في بعض التراجم التي ترجمت له، واللَّقب وإن دلَّ علىٰ ما يكرهه المدعو به كان منهيًا وصفه به، وأمَّا إذا كان حسنًا فلا ينهىٰ عنه، وما زالت الألقاب الحسنة في الأمم كلها من العرب والعجم، تجري

---

(١) ينظر: معجم المؤلفين (٤/ ١٨٢)، شذرات الذهب (٧/ ٣٢٣)، الأعلام للزركلي (٣/ ٤٦)، هدية العارفين (١/ ١٩٦).

(٢) ينظر: معجم المؤلفين (٤/ ١٨٢)، شذرات الذهب (٧/ ٣٢٣)، الأعلام للزركلي (٣/ ٤٦)، هدية العارفين (١/ ١٩٦).

(٣) ينظر: تفسير البحر المحيط لأبي حيان (١٠/ ١١٢).

(٤) المصدر السابق (١١/ ٣٥).

في مخاطباتهم ومكاتباتهم من غير نكير، وروي أن بني سلمة كانوا قد كثرت فيهم الألقاب(١).

نسبته: اشتهر بالسُّنَيْكي نسبة إلىٰ (سُنَيْكة) بليدة من شرقية مصر(٢). وجاء في معجم البلدان لياقوت الحموي أن (سُنَيْكة) من قرىٰ مصر بين بلبيس والعباسة(٣).

وقيل: بلدة سُنَيْكة تغير اسمها منذ حوالي عشرين سنة إلىٰ بلدة (الحلمية)، ويطلق عليها أحيانًا (حلمية أبي حماد)؛ لتميزها عن غيرها، حيث يوجد في مصر (حلمية الزيتون)، و(الحلمية الجديدة) وكلاهما من أحياء القاهرة الآن(٤).

مولده: ولد بسنيكة، ونشأ بها سنة (٨٢٦) من هجرة المصطفىٰ ﷺ(٥).

وفاته

كانت منيَّته بمدينة القاهرة يوم الجمعة ٤ من شهر ذي الحجة سنة (٩٢٦هـ) ودفن بالقرافة، تغمده الله تعالىٰ برحمته ورضوانه(٦).

---

(١) ينظر: تفسير البحر المحيط لأبي حيان (١٠/ ١١٢).

(٢) ينظر: معجم المؤلفين (٤/ ١٨٢)، شذرات الذهب (٧/ ٣٢٣)، الأعلام للزركلي (٣/ ٤٦)، هدية العارفين (١/ ١٩٦).

(٣) معجم البلدان (٢/ ٤٩١)، شذرات الذهب (٧/ ٣٢٣) الأعلام للزركلي (٣/ ٤٦).

(٤) ينظر: هداية القاري (٢/ ٦٤٤).

(٥) ينظر: معجم المؤلفين (٤/ ١٨٢)، شذرات الذهب (٧/ ٣٢٣)، الأعلام للزركلي (٣/ ٤٦)، هدية العارفين (١/ ١٩٦).

(٦) ينظر: معجم المؤلفين (٤/ ١٨٢)، شذرات الذهب (٧/ ٣٢٣)، الأعلام للزركلي (٣/ ٤٦)، هدية العارفين (١/ ١٩٦).

وصف مخطوطات الكتاب

اعتمدت في بناء هذا المخطوط علىٰ ثماني نسخ خطية، ووصفها علىٰ النحو التالي:

اسم المخطوط: (الدقائق المحكمة في شرح المقدِّمة الجزرية).

اسم المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري.

تاريخ وفاة المؤلف: ٩٢٦هـ.

وصف النسخة الأولى

اسم الناسخ: محمد العرابي بن حمود الشيخ.

تاريخ النسخ: يوم السبت ١٩ جمادىٰ الأوَّل سنة (١١٧٤هـ).

نوع الخط: نسخ معتاد.

لونه: الشرح بالسواد ومتن الجزرية بالحمرة.

عدد الأوراق: (٤٢)، وبأوراقها عرق.

عدد الأسطر: (١٢) سطر في الورقة الواحدة.

مسطرتها: من ٥ إلىٰ ٦ كلمة في السطر الواحد.

مقاسها: (٢٣×١٦).

مصدرها: مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات تحت رقم (٥٤٩٥/ ق). وهي نسخة كاملة.

نبذة عن المخطوط:

أوَّله: «بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين قال شيخ الإسلام والمسلمين زين الملة والدين أبو يحيىٰ زكريا الأنصاري الشافعي تغمده الله برحمته».

آخره: «وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة سلخ جماد أوَّل ١٩ سنة

١١٧٤ يوم السبت المبارك، وكتبه المفتقر إلىٰ الله تعالىٰ محمد العرابي بن حمود الشيخ علي غفر الله له ولوالديه ولكل المسلمين آمين».

وقد رمزت لها برمز (ج).

وصف النسخة الثانية

اسم الناسخ: أحمد بن عمر بن إسكندر.

تاريخ النسخ: مجهول.

نوع الخط: رقعة جيد معتاد.

لونه: الشرح ومتن الجزرية كتبا بالسواد.

عدد الأوراق: (٢٠)، وبأوراقها عرق.

عدد الأسطر: (١٩) سطر في الورقة الواحدة.

مسطرتها: من ١٧ إلىٰ ١٨ كلمة في السطر الواحد.

مقاسها: (٢٠×١٥).

مصدرها: مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات تحت رقم (٧٥١٠/ ق). وبها نقص في آخرها.

نبذة عن المخطوط:

أوَّله: «الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابه، وأجزل لمن جوَّده وعمل به ثوابه، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمَّد الأمين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين».

آخره: «وسلب الحركة أبلغ في تحصيلها إلا إذا رمت لبعض حركة ايت به فالروم هو الإتيان».

وقد رمزت لها برمز (ح).

وصف النسخة الثالثة

اسم الناسخ: مجهول.

تاريخ النسخ: مجهول.

نوع الخط: نسخ معتاد.

لونه: الشرح بالسواد ومتن الجزرية بالحمرة.

عدد الأوراق: (٣٩)، وبأوراقها عرق.

عدد الأسطر: (١٥) سطر في الورقة الواحدة.

مسطرتها: من ٧ إلىٰ ٨ كلمة في السطر الواحد.

مقاسها: (٢١×١٥).

مصدرها: مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات تحت رقم (٥٨٥٤/ ق). وبها نقص في آخرها.

نبذة عن المخطوط:

أوَّله: «بسم الله الرحمن الرحيم قال شيخنا ومولانا شيخ الإسلام العالم العامل العلامة والحبر البحر الفهامة فريد دهره وزمانه ووحيد عصره وأوانه الجامع بين المعقول والمنقول المحرر للقواعد والفروع والأصول شيخ الشريعة والحقيقة مربي السالكين ومفيد الطالبين زين الملة والدين أبو يحيىٰ محمد زكرياء بن الشيخ الصالح شمس الدين محمد بن الشيخ الصالح شهاب الدين أحمد بن زكرياء الأنصاري الشافعي فسح الله في مدته وأعاد عليَّ وعلىٰ المسلمين من بركته في الدنيا والآخرة».

آخره: «وقد تقضىٰ انتهىٰ».

وقد رمزت لها برمز (د).

وصف النسخة الرابعة

اسم الناسخ: علىٰ الجيزي الشافعي.

تاريخ النسخ: ١٢ شوال المبارك الذي من شهور سنة (١١٧٧هـ).

نوع الخط: نسخ جيد.

لونه: الشرح بالسواد، ومتن الجزرية بالحمرة.

عدد الأوراق: (٣٩)، وبأوراقها عرق.

عدد الأسطر: (١٩) سطر في الورقة الواحدة.

مسطرتها: من ٨ إلىٰ ٩ كلمة في السطر الواحد.

مقاسها: (٢١×١٦).

مصدرها: مكتبة جامعة الرياض قسم المخطوطات تحت رقم (٢٤٨٨/ ق)، وهي نسخة كاملة.

نبذة عن المخطوط:

أوَّله: «قال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام والمسلمين، زين الملة والدين أبو يحيىٰ زكريا الأنصاري الشافعي غفر الله له ولوالديه وأعاد عليه وعلىٰ المسلمين من بركته بمحمد وآله».

آخره: «تم هذا الشرح المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه علىٰ يد كاتبه لنفسه الفقير علي الجيزي بلدًا، الشافعي مذهبًا تابع الشيخ الإمام العالم العلامة الفهامة الدَّرَّاكة الشيخ أحمد السجاعي الشافعي. وقد تم في ثاني شهر شوال المبارك الذي من شهور سنة ألف ومائة وسبعة وسبعين بعد الهجرة النبوية علىٰ صاحبها أفضل الصلاة والسلام».

وقد رمزت لها برمز (ف).

وصف النسخة الخامسة

اسم الناسخ: الحاج محمد بن تاج الدين العارفين الديركوشي الشافعي.

تاريخ النسخ: نهار يوم الخميس في غرة شوال المبارك في سنة (١١١٠هـ).

نوع الخط: نسخ معتاد.

لونه: الشرح بالسواد ومتن الجزرية بالحمرة.

عدد الأوراق: (٢٠)، وبأوراقها عرق.

عدد الأسطر: (١٥) سطر في الورقة الواحدة.

مسطرتها: من ١٠ إلىٰ ١١ كلمة في السطر الواحد.

مقاسها: (٢٢×١٦).

مصدرها: مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات تحت رقم (٥٤٤٠/ ق)، وهي نسخة كاملة.

نبذة عن المخطوط:

أوّله: «بسم الله الرحمن الرحيم قال شيخ الإسلام والمسلمين زين الملة والدين أبو يحيىٰ زكريا الأنصاري الشافعي تغمده الله برحمته وأسكنه فردوس فسيح جنته».

آخره: «تم الشرح بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وكان الفراغ من المنظومة المباركة وشرحها علىٰ يد أقل العباد وأحقرهم وأذلهم وأقصرهم وأكثرهم ذنوبًا وخطأ الفقير إلىٰ الله تعالىٰ الحاج محمد بن تاج الدين العارفين الديركوشي الشافعي غفر الله له ولوالديه ولمن قرأ فيه ودعا له بالمغفرة ووافق الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة نهار الخميس في غرة شوال المبارك في سنة عشر ومائة وألف من الهجرة النبوية علىٰ صاحبها أفضل الصلاة والسلام آمين».

وقد رمزت لها برمز (ز).

وصف النسخة السادسة

اسم الناسخ: مجهول.

تاريخ النسخ: نهار السبت وقت صلاة العصر ٢٣ من شهر صفر المبارك أحد شهور سنة (٩٥٦هـ).

نوع الخط: نسخ جيد معتاد.

لونه: الشرح بالسواد ومتن الجزرية بالحمرة.

عدد الأوراق: (٩٥)، وبأوراقها عرق.

عدد الأسطر: (١١) سطر في الورقة الواحدة.

مسطرتها: من ٦ إلىٰ ٧ كلمة في السطر الواحد.

مقاسها: (١٥×١٠).

مصدرها: مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات تحت رقم (٢٨٥٥/ ق)، وهي نسخة ناقصة بأوَّلها.

نبذة عن المخطوط:

أوَّله: «فهي مترتبة فيه الهمزة ثم الألف ثم الهاء ثم لوسطه».

آخره: «وكان الفراغ من نسخها نهار السبت وقت صلاة العصر الثالث والعشرون من شهر صفر المبارك أحد شهور سنة ستة وخمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية والحمد لله انتهىٰ وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وسلم».

وقد رمزت لها برمز (ش).

وصف النسخة السابعة

اسم الناسخ: أحمد بن منصور الشافعي الشاذلي القناوي.

تاريخ النسخ: ضحىٰ يوم الأحد المبارك أوَّل شهر جمادىٰ الثانية من شهور سنة (١٢٧١هـ).

نوع الخط: نسخ.

لونه: الشرح بالسواد ومتن الجزرية بالحمرة.

عدد الأوراق: (٤٢)، وبأوراقها عرق.

عدد الأسطر: (٢١) سطر في الورقة الواحدة.

مسطرتها: من ٩ إلىٰ ١٠ كلمة في السطر الواحد.

مقاسها: (٢٣×١٦).

مصدرها: مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات تحت رقم (١٩٩٤/ ق)، وهي نسخة كاملة.

نبذة عن المخطوط:

أوَّله: «بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين قال شيخ الإسلام والمسلمين زين الملة والدين أبو يحيىٰ زكريا الأنصاري الشافعي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته».

آخره: «وكان الفراغ من كتابته ضحىٰ يوم الأحد المبارك أول شهر جمادىٰ الثانية من شهور سنة ١٢٧١ إحدىٰ وسبعين ومائتين وألف من هجرة صاحب العز والشرف ﷺ علىٰ يد كاتبه لنفسه ولمن شاء الله من بعده العبد الفقير إلىٰ عفو الغفور أحمد بن منصور الشافعي الشاذلي القناوي غفر الله له ولجميع المسلمين».

وقد رمزت لها برمز (س).

وصف النسخة الثامنة

اسم الناسخ: يوسف الباهي

تاريخ النسخ: يوم الخميس ٢٨ خلت من شهر ذي القعدة سنة (١٢٦٧هـ).

نوع الخط: نسخ.

لونه: الشرح بالسواد ومتن الجزرية بالحمرة.

عدد الأوراق: (٢٣)، وبأوراقها عرق.

عدد الأسطر: (٢٣) سطر في الورقة الواحدة.

مسطرتها: من ٩ إلىٰ ١٠ كلمة في السطر الواحد.

مقاسها: (٢٢×١٦).

مصدرها: مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات تحت رقم (٦٤٠/ ق)، وهي نسخة ناقصة من وسطها.

نبذة عن المخطوط:

أوَّله: «بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وهو حسبي ونعم الوكيل الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابه، وأجزل لمن جوَّده وعمل به ثوابه، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمَّد الأمين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين».

آخره: «وكان الفراغ من كتابة هذا الشرح المبارك يوم الخميس ٢٨ خلت من شهر ذي القعدة سنة سبعة وستين ومائتين وألف علىٰ يد كاتبها يوسف الباهي غفر الله له ولوالديه ولقارئها وأصحابها ولكافة المسلمين آمين».

وقد رمزت لها برمز (ق).

نماذج من مصوّرات المخطوطات

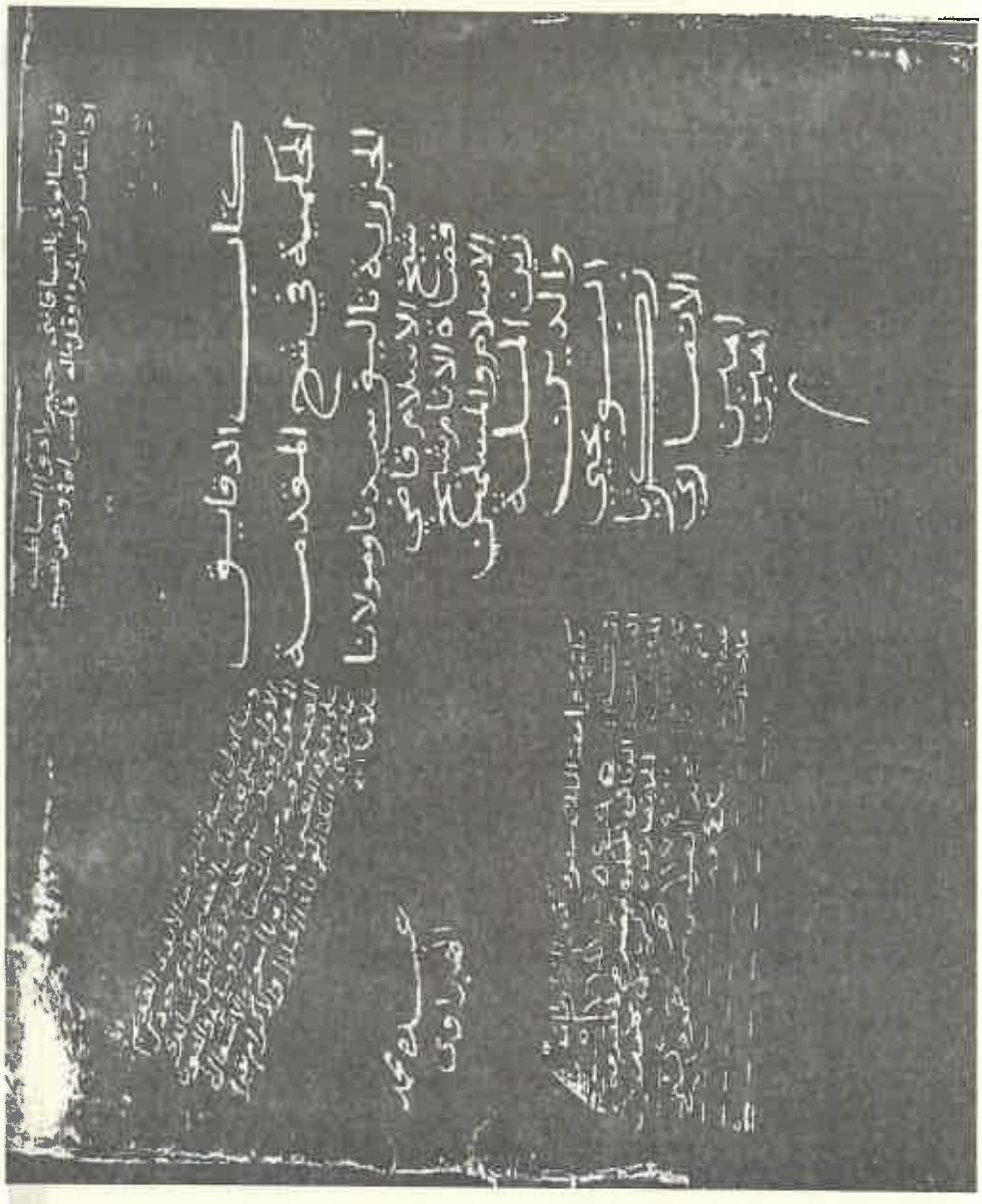
كتاب الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية
للشيخ الإسلام قاضي القضاة الأنام مولانا
شيخ الإسلام والمسلمين
زين الملة والدين
أبي يحيى زكريا الأنصاري

ورقة الغلاف من نسخة (ج)

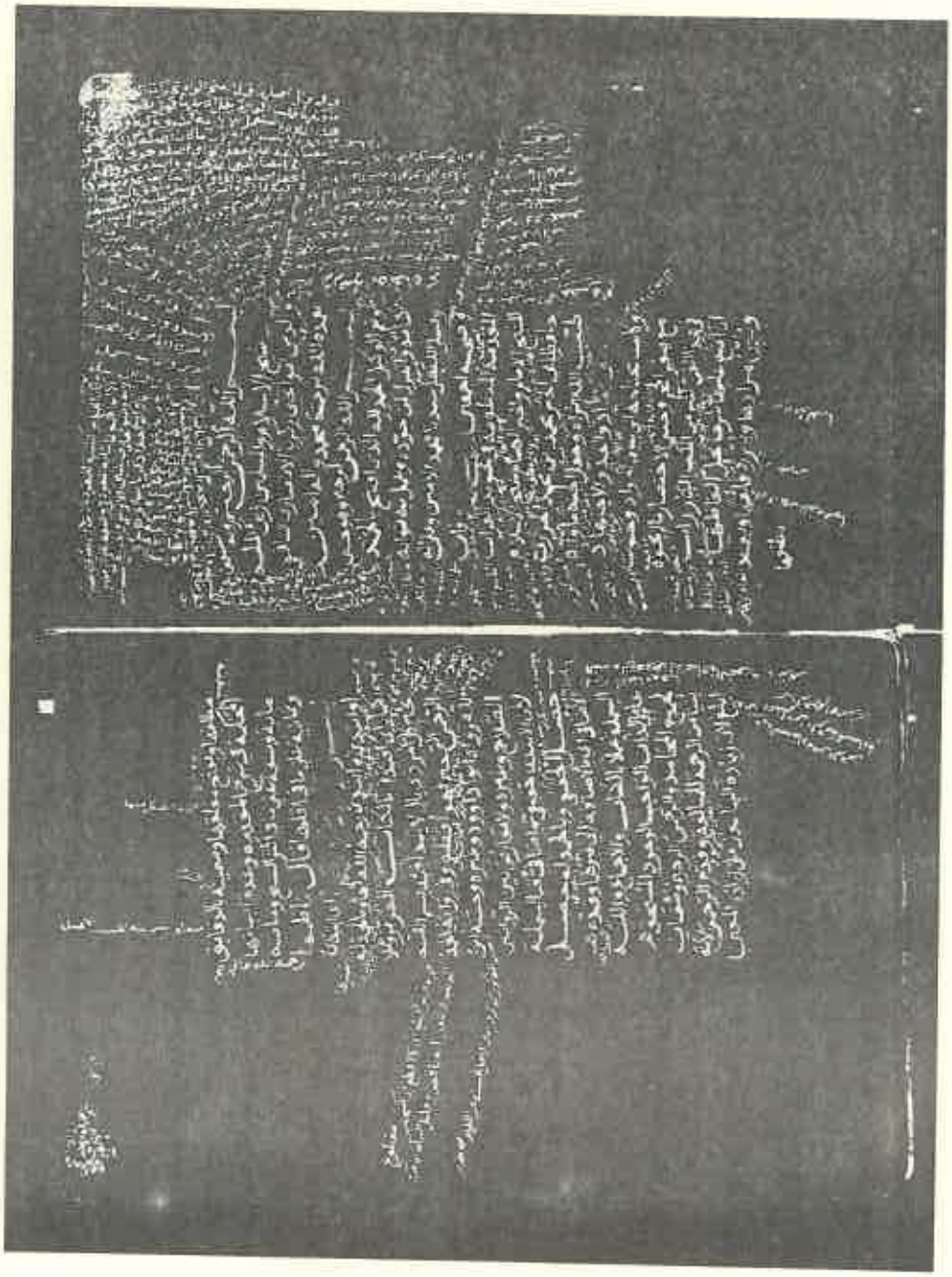

الورقة الثانية من نسخة (ج)

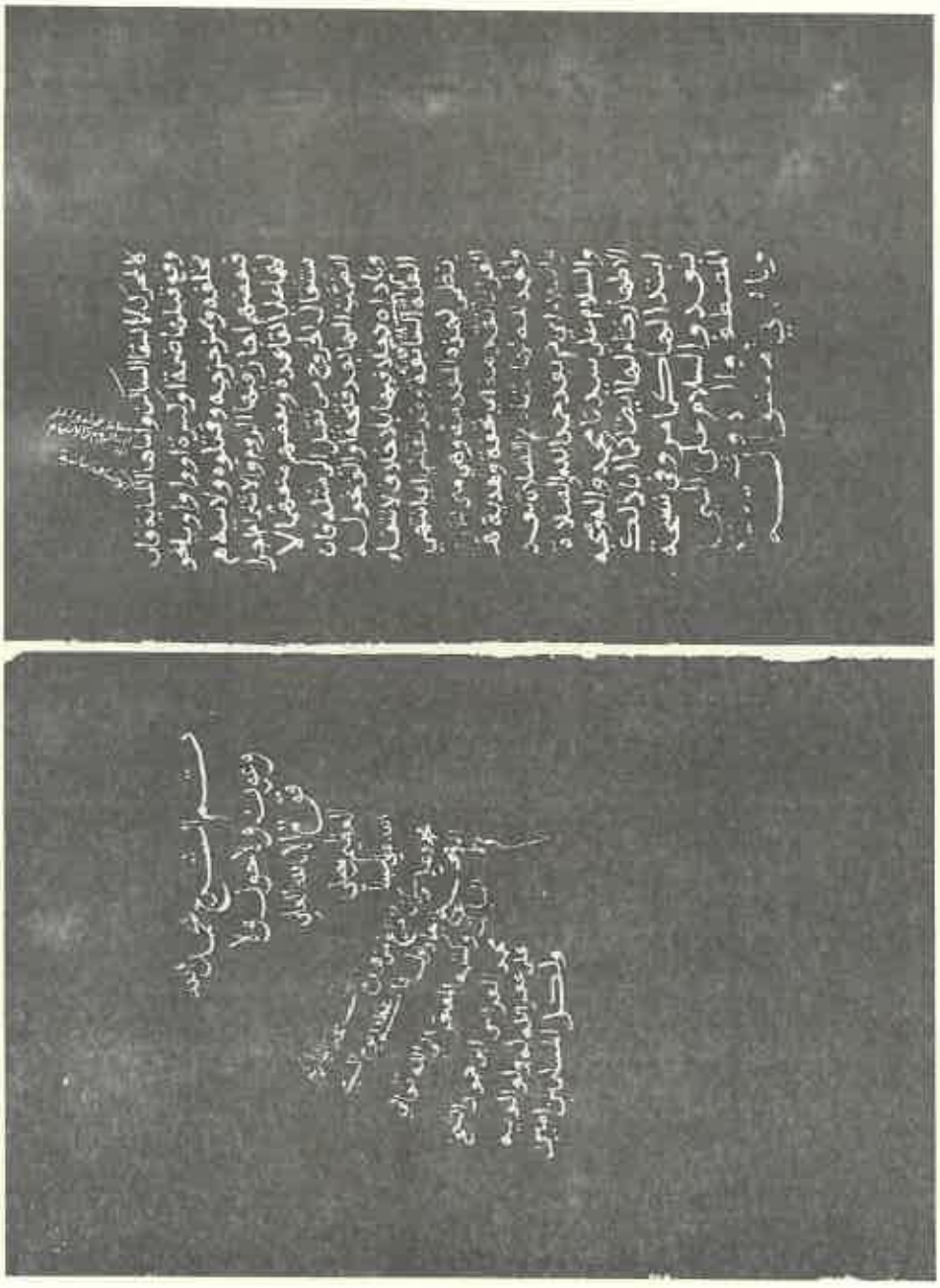

الورقة الأخيرة من نسخة (ج)

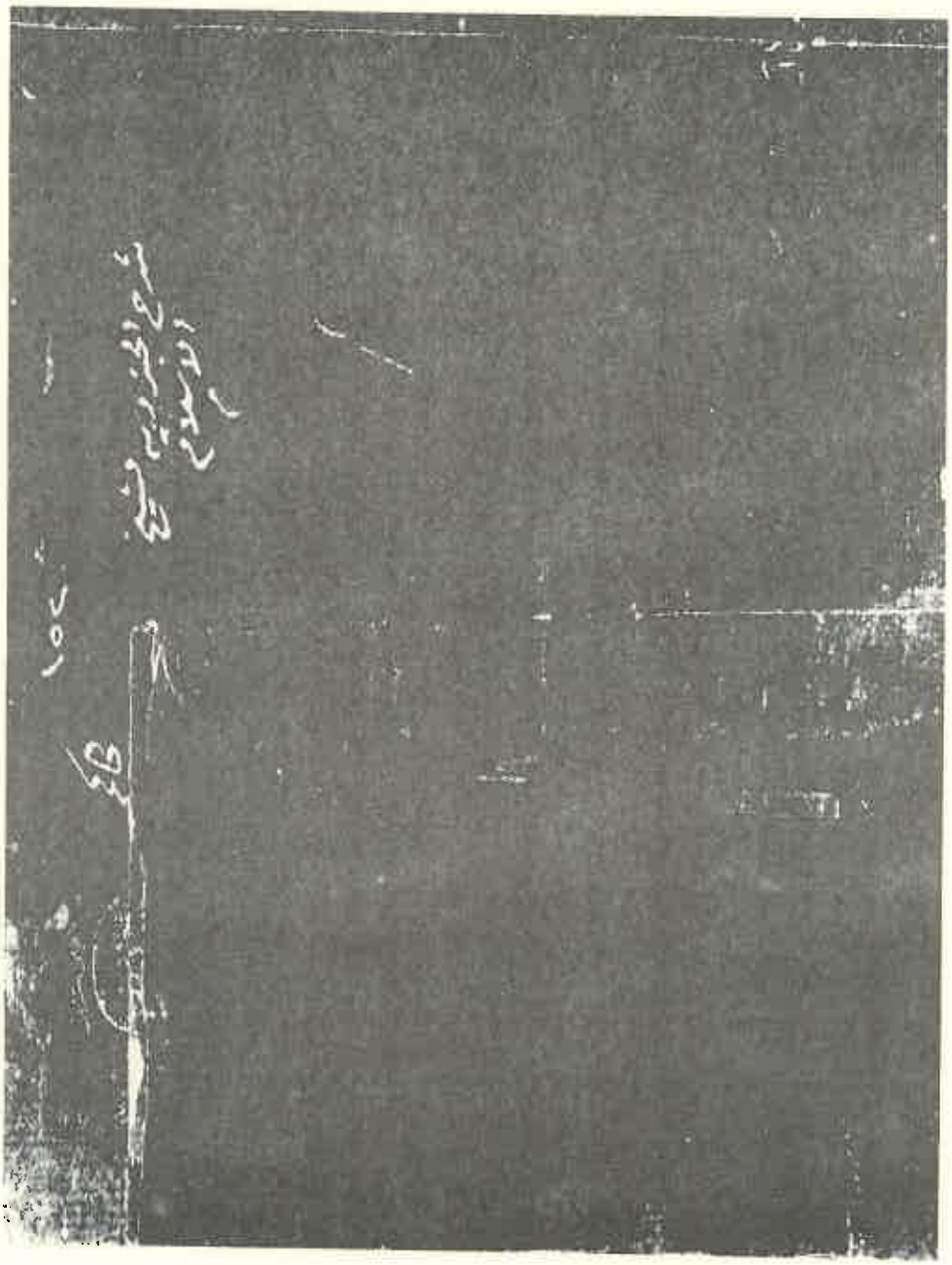

ورقة الغلاف من نسخة (ح)

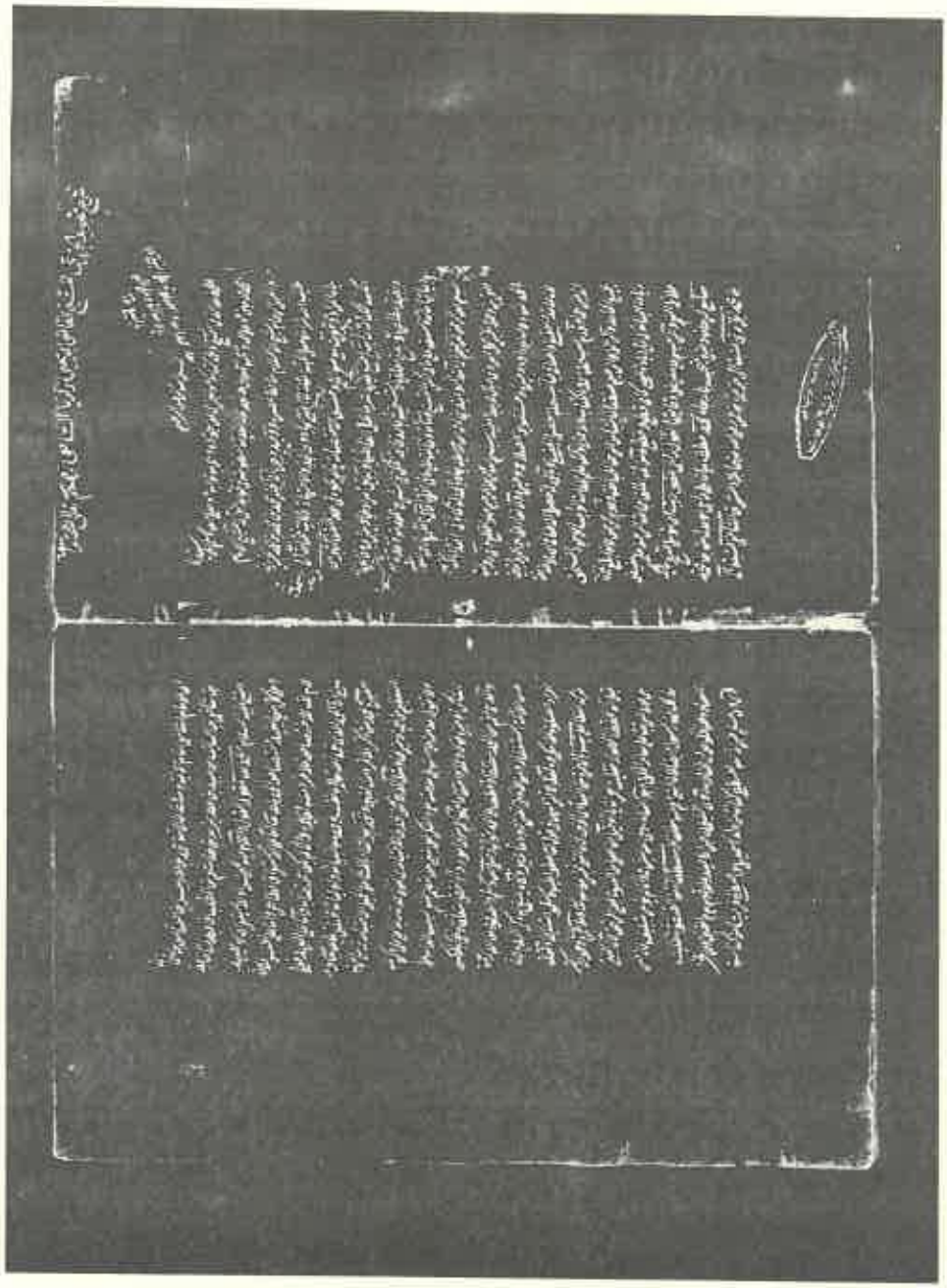

الورقة الثانية من نسخة (ح)

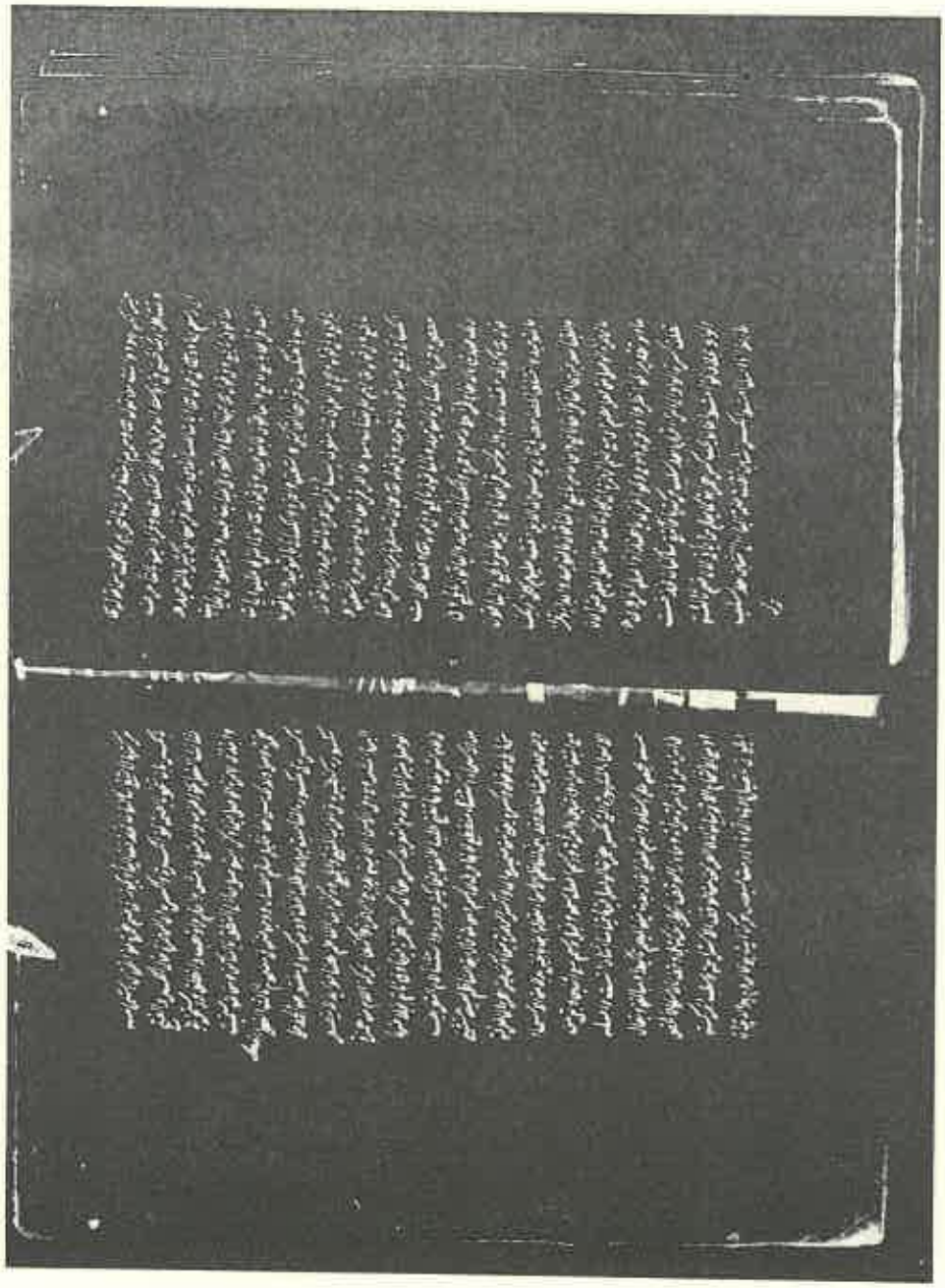

الورقة الأخيرة من نسخة (ح)

ورقة الغلاف من نسخة (د)

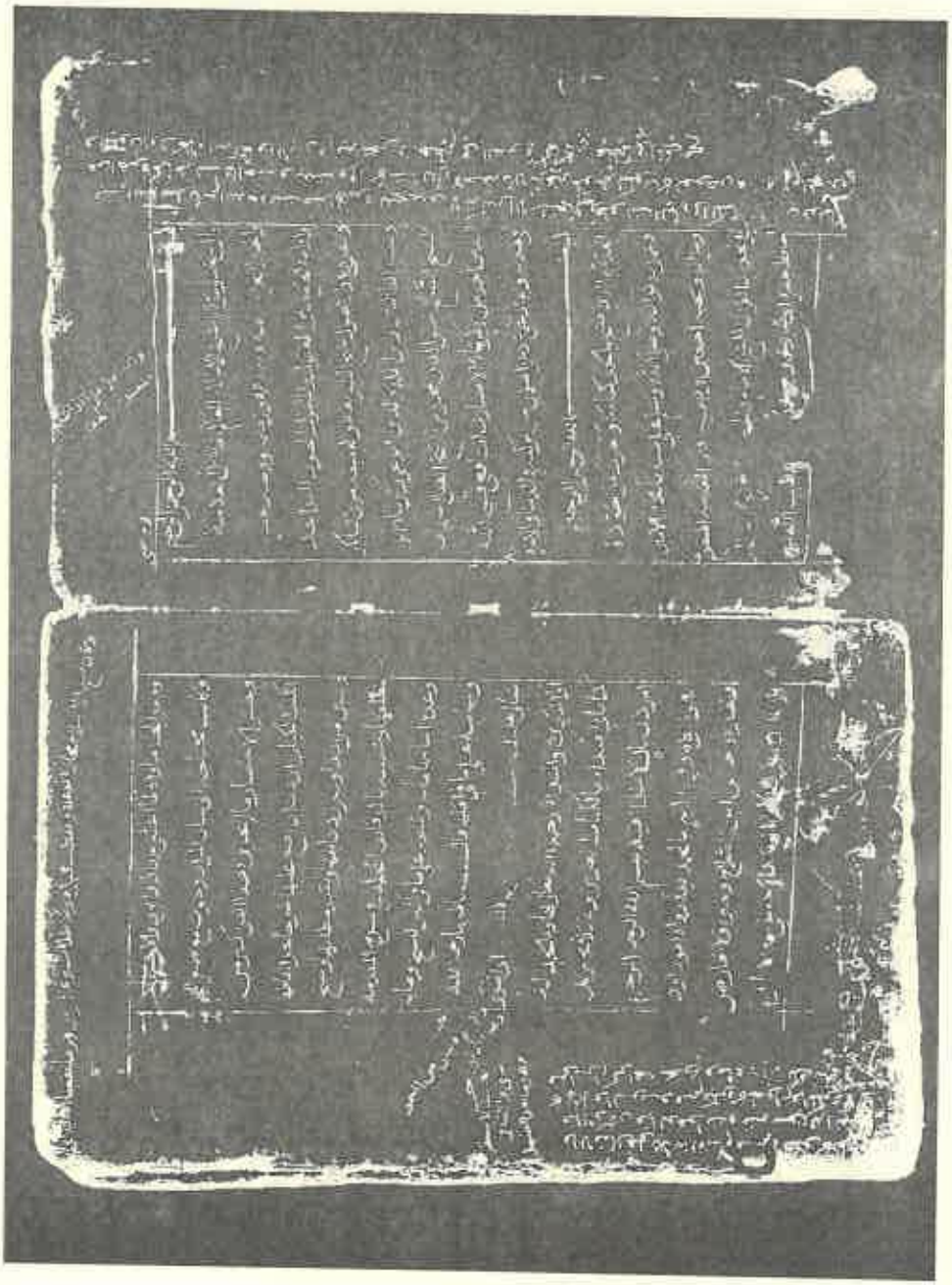

الورقة الثانية من نسخة (د)

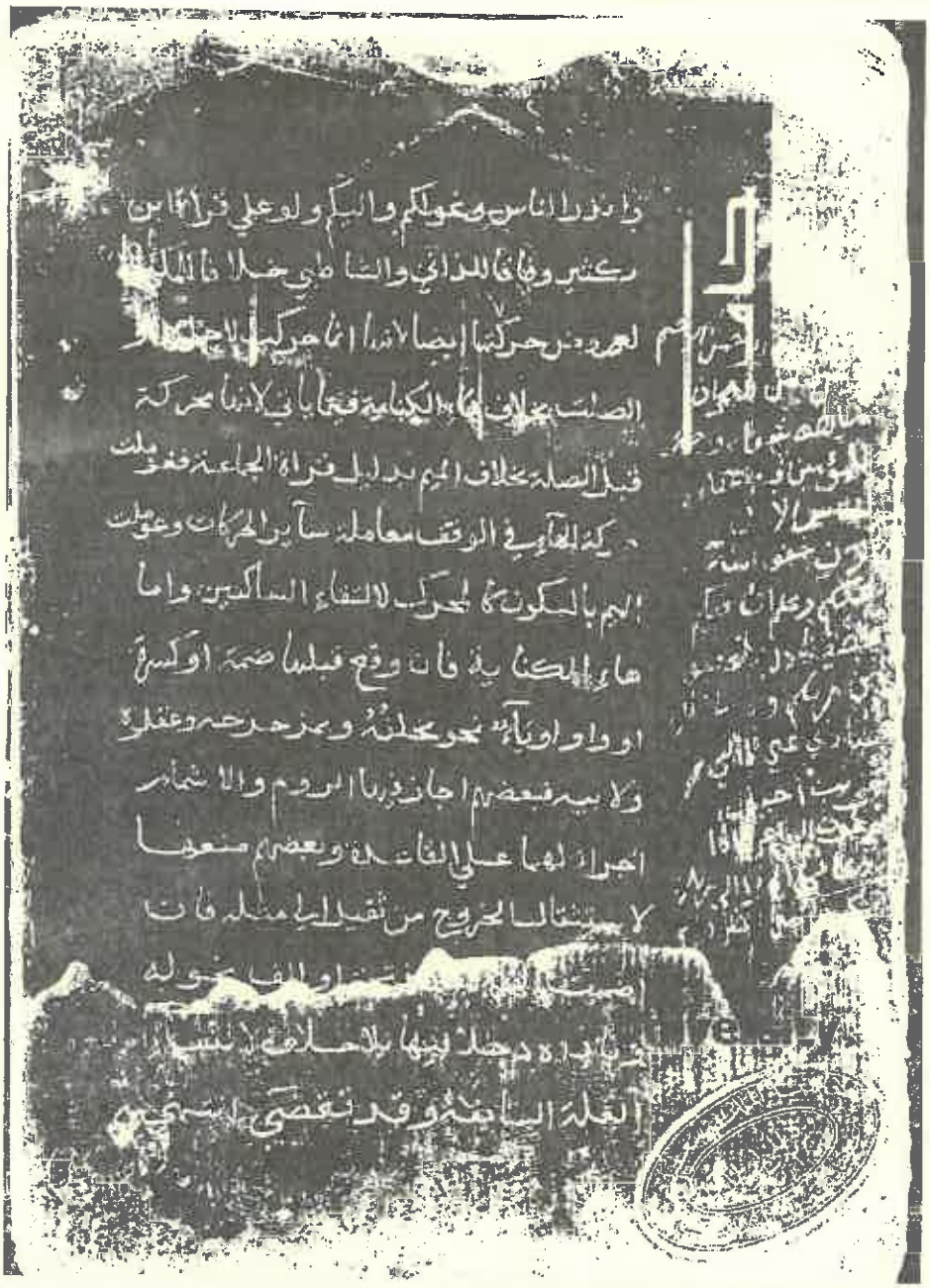

الورقة الأخيرة من نسخة (د)

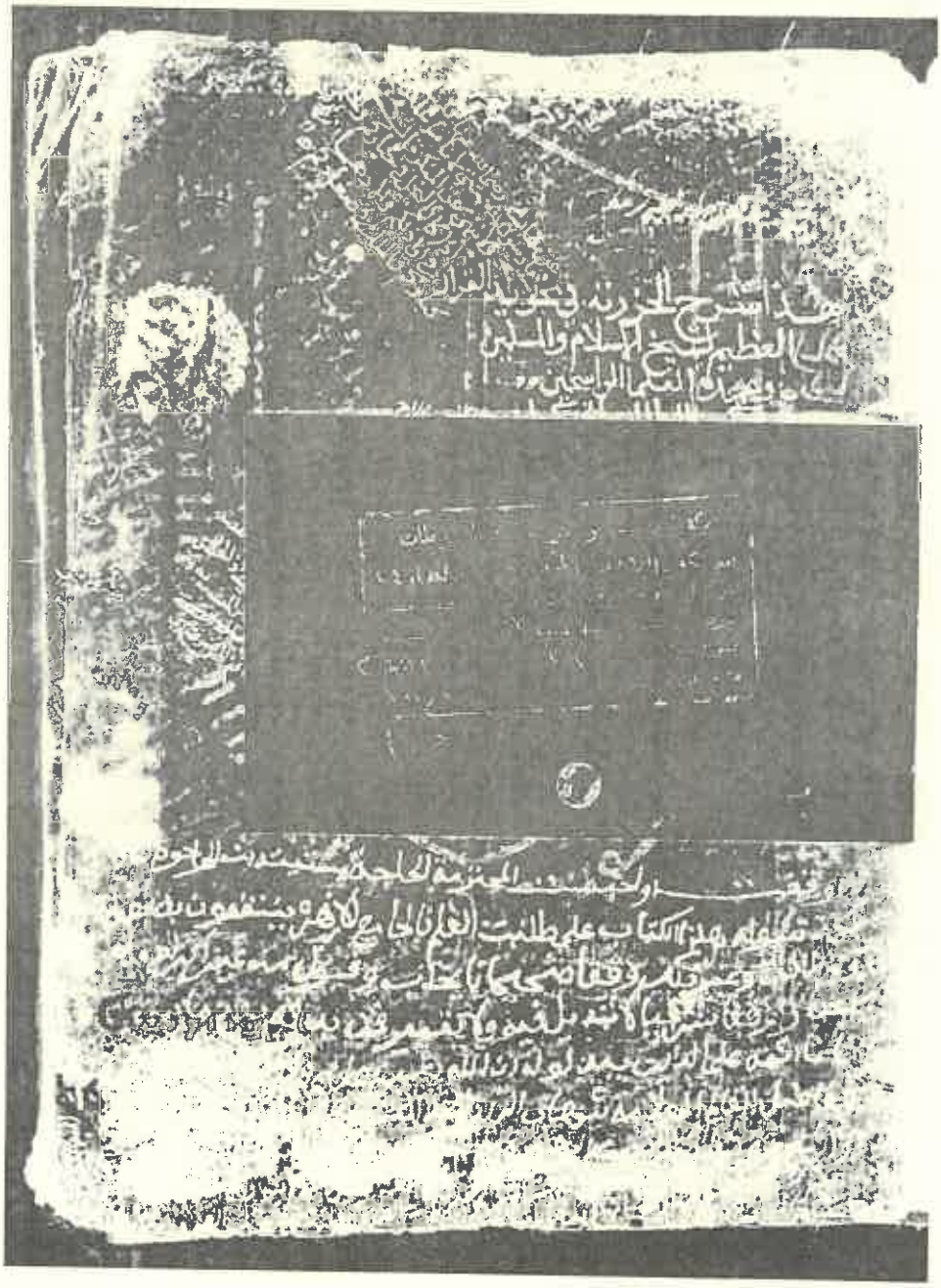

ورقة الغلاف من نسخة (ف)

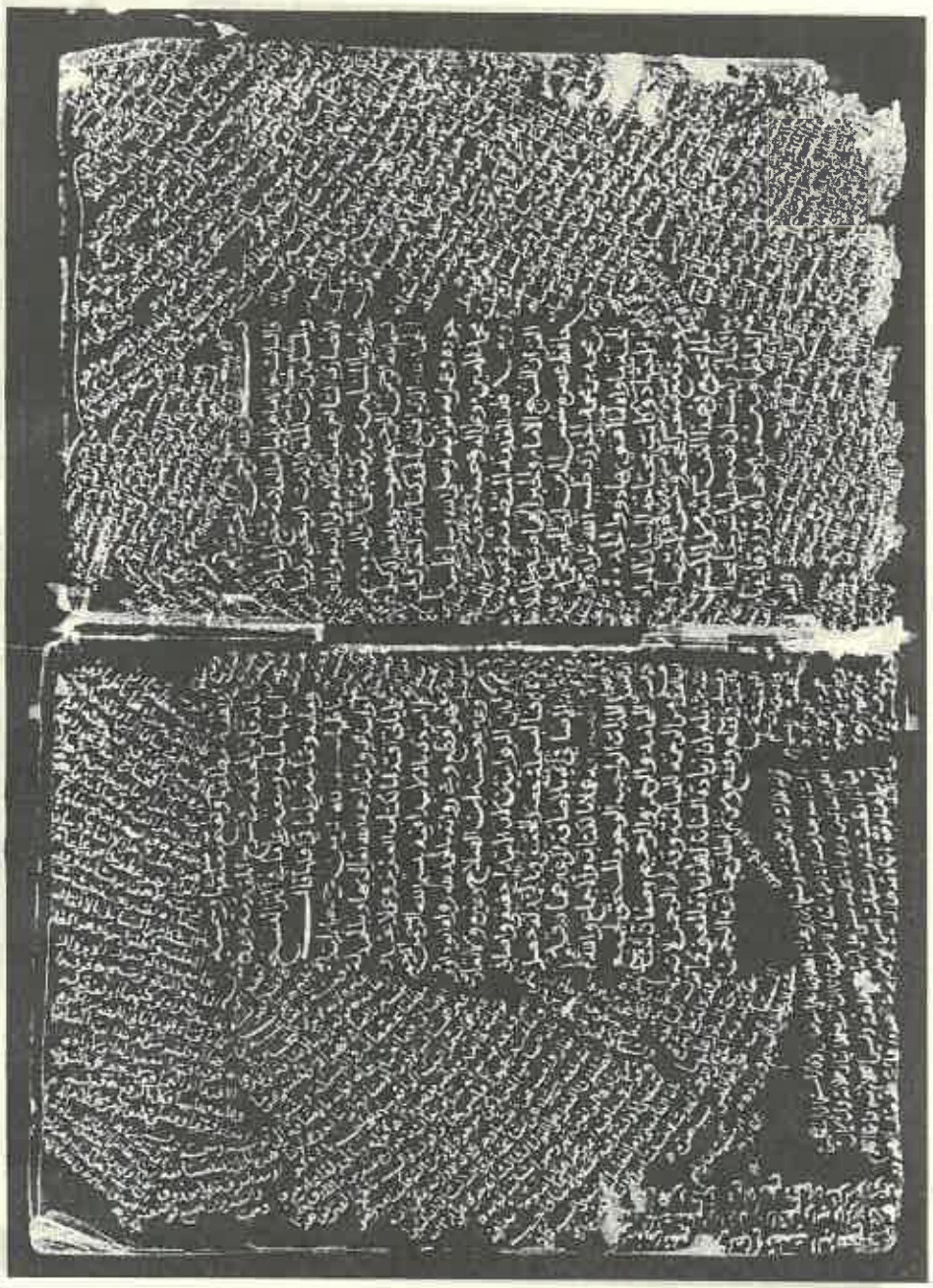

الورقة الثانية من نسخة (ف)

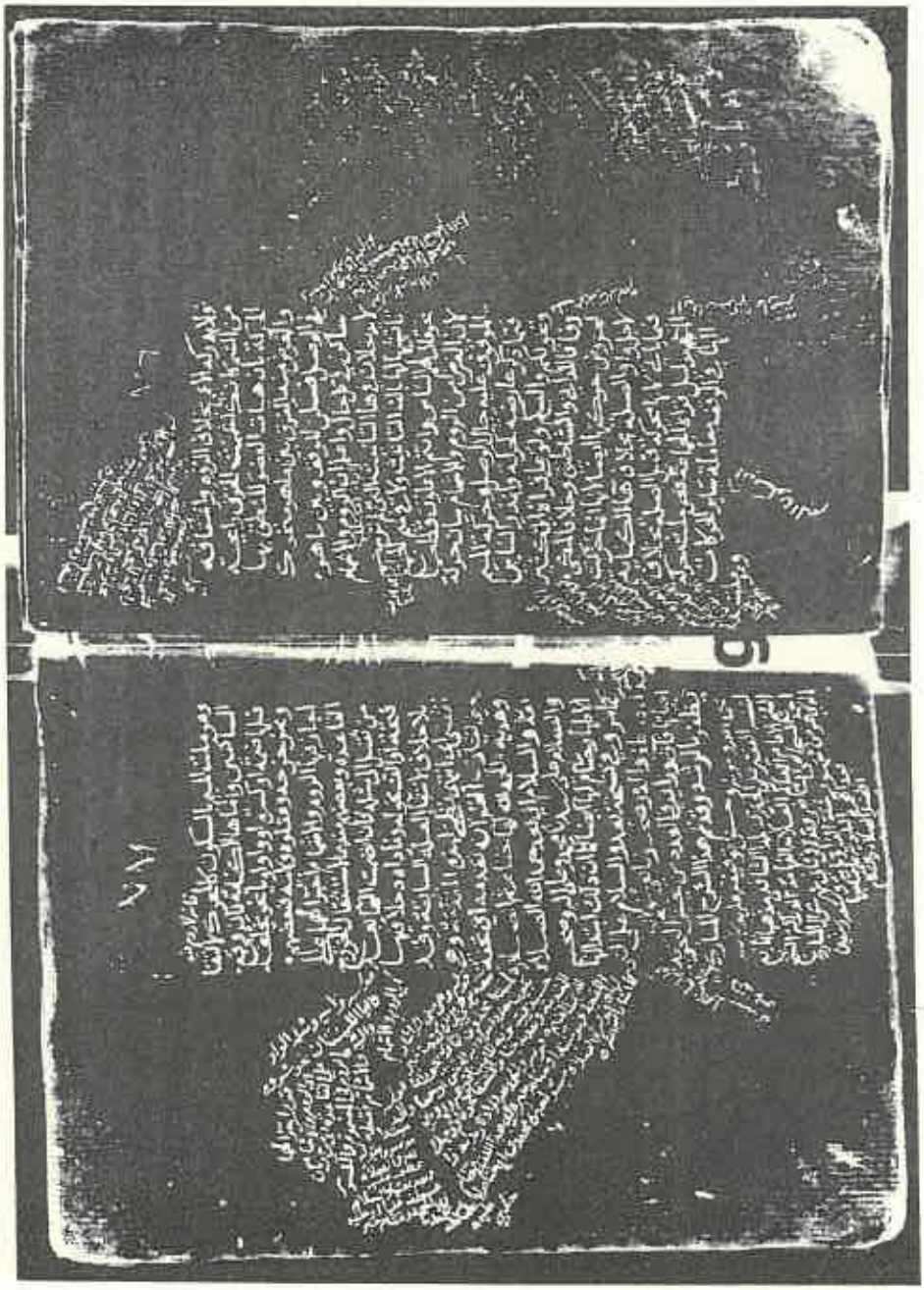

الورقة الأخيرة من نسخة (ف)

ورقة الغلاف من نسخة (ز)

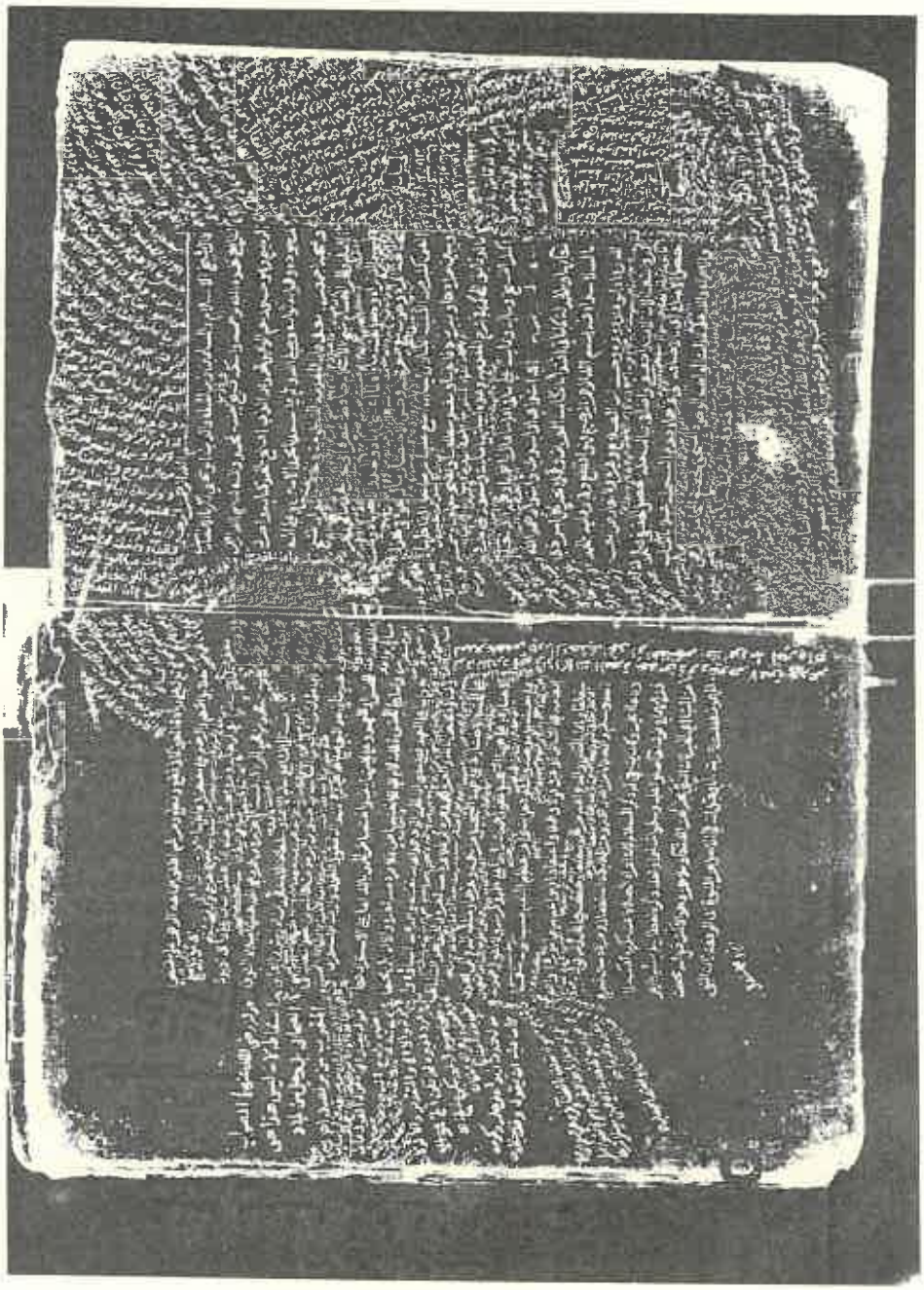

الورقة الثانية من نسخة (ز)

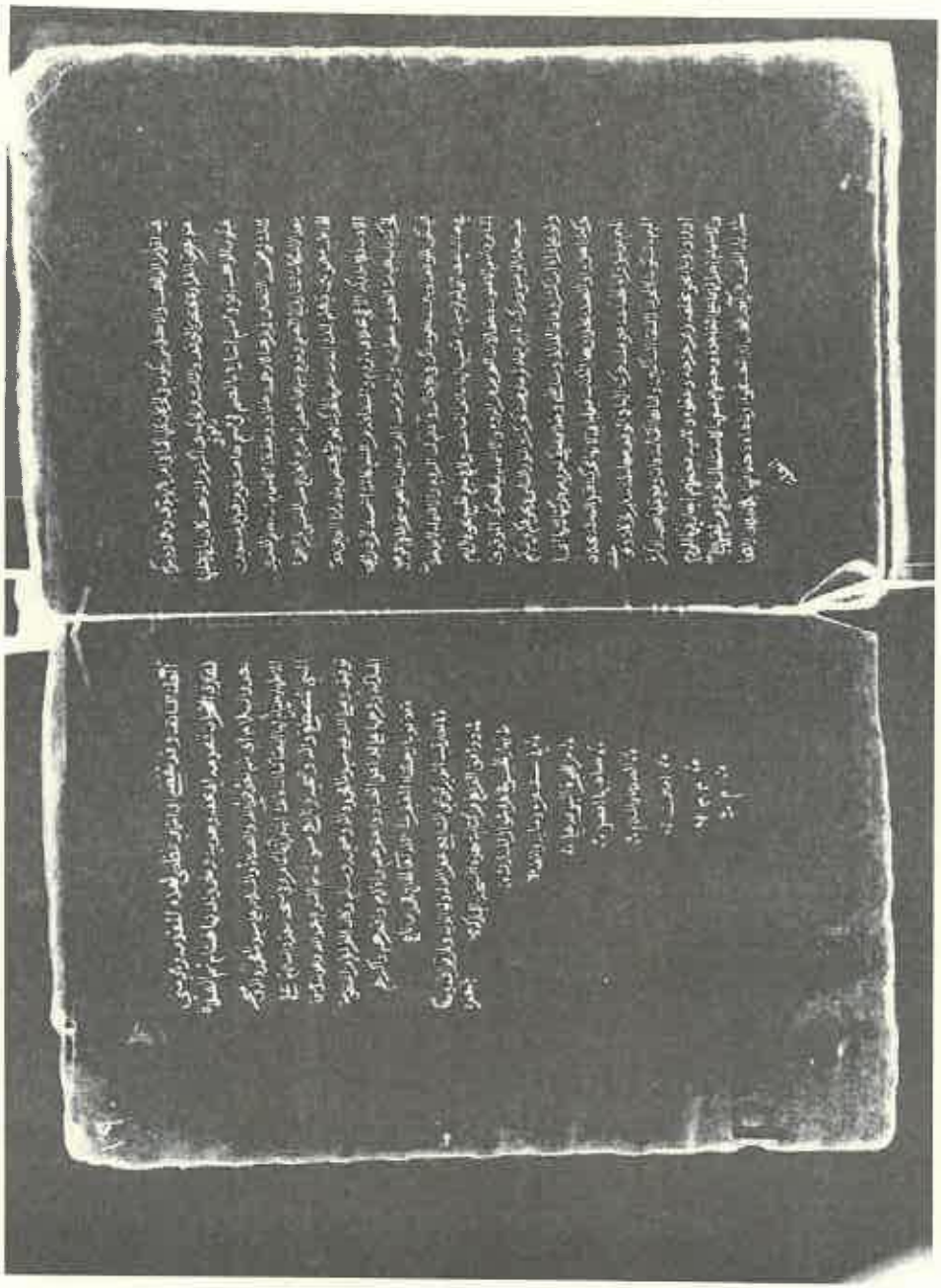

الورقة الأخيرة من نسخة (ز)

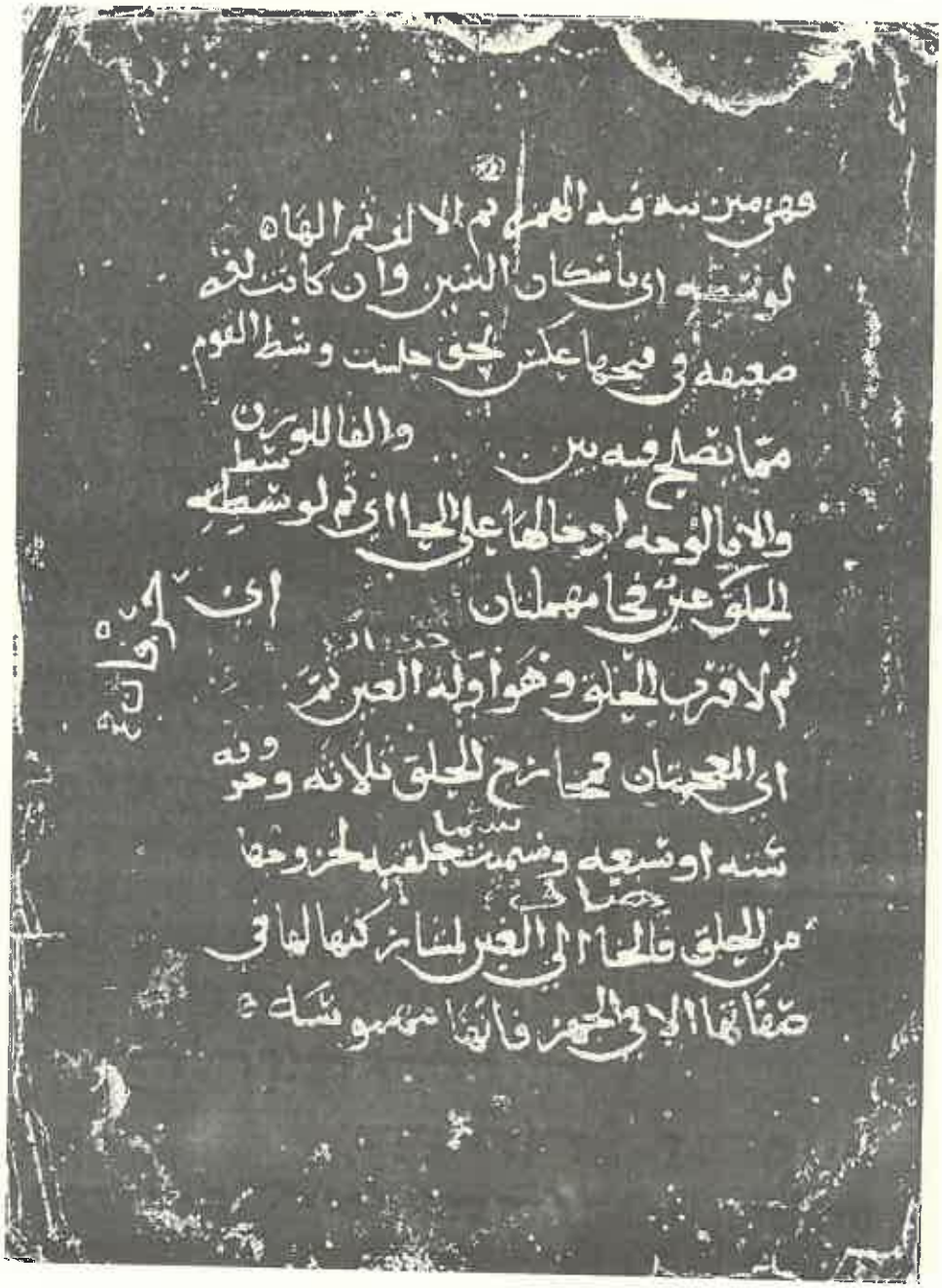

الورقة الأولى من نسخة (ش)

الورقة الثانية من نسخة (ش)

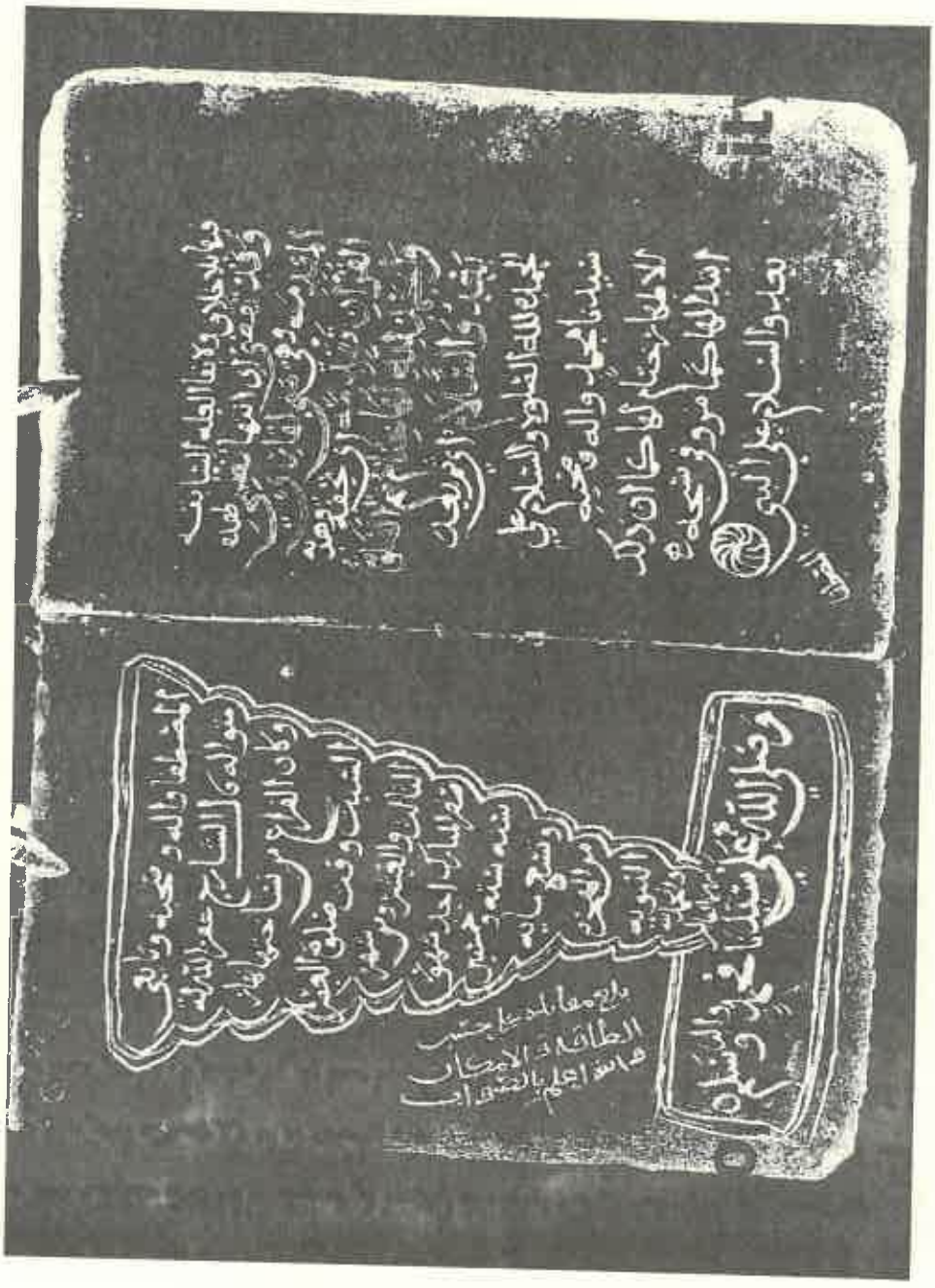

الورقة الأخيرة من نسخة (ش)

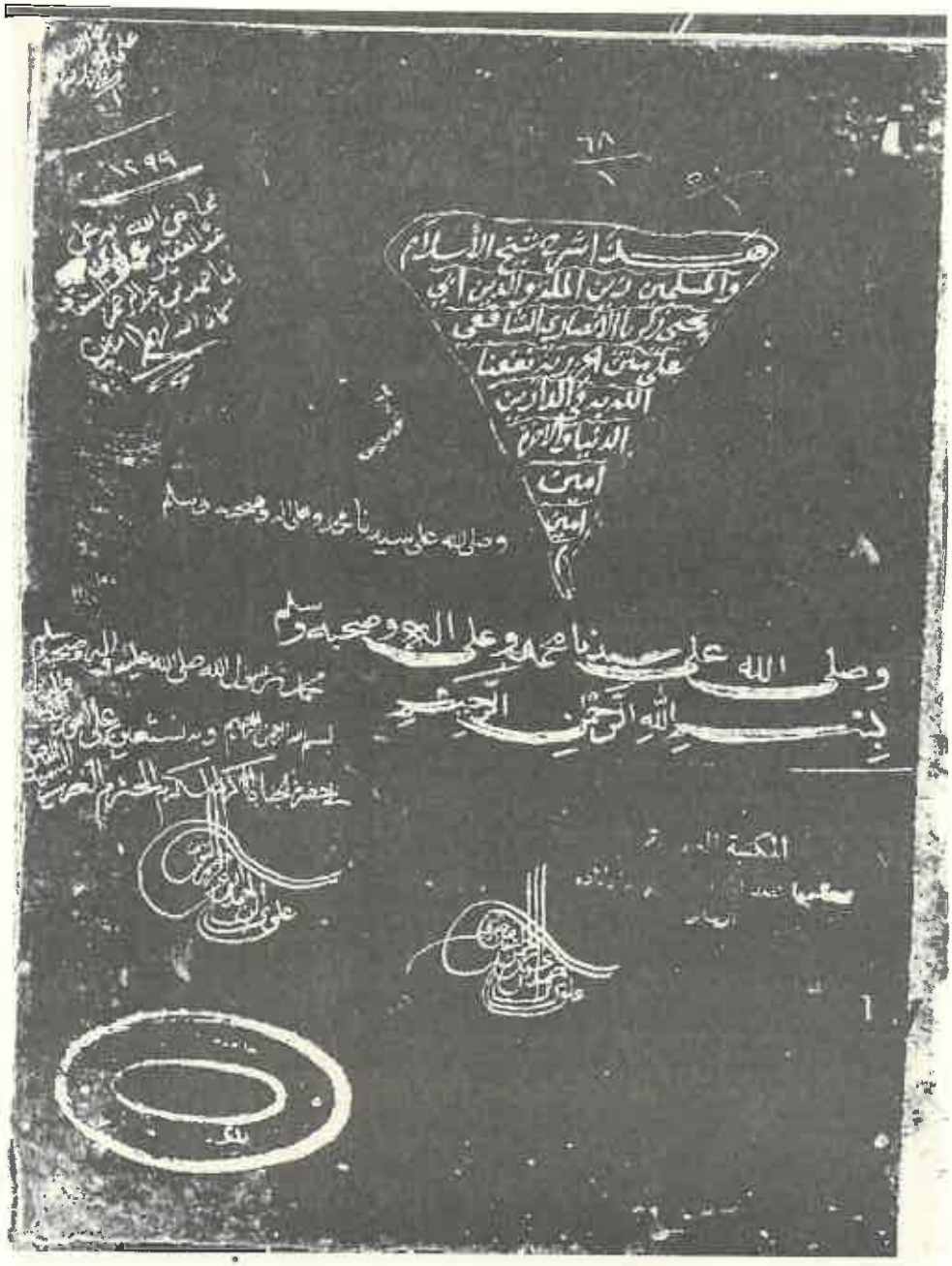

ورقة الغلاف من نسخة (س)

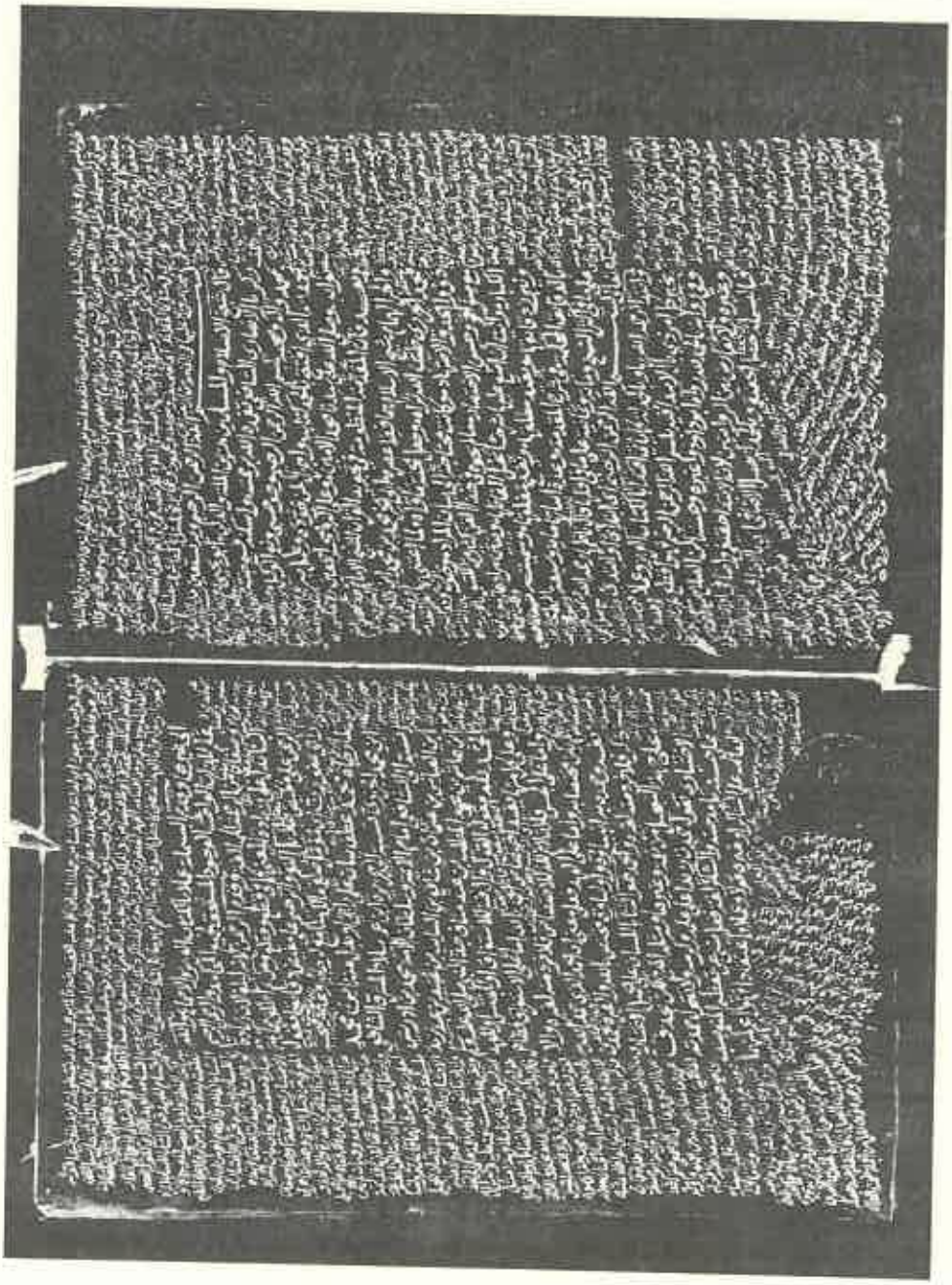

الورقة الثانية من نسخة (س)

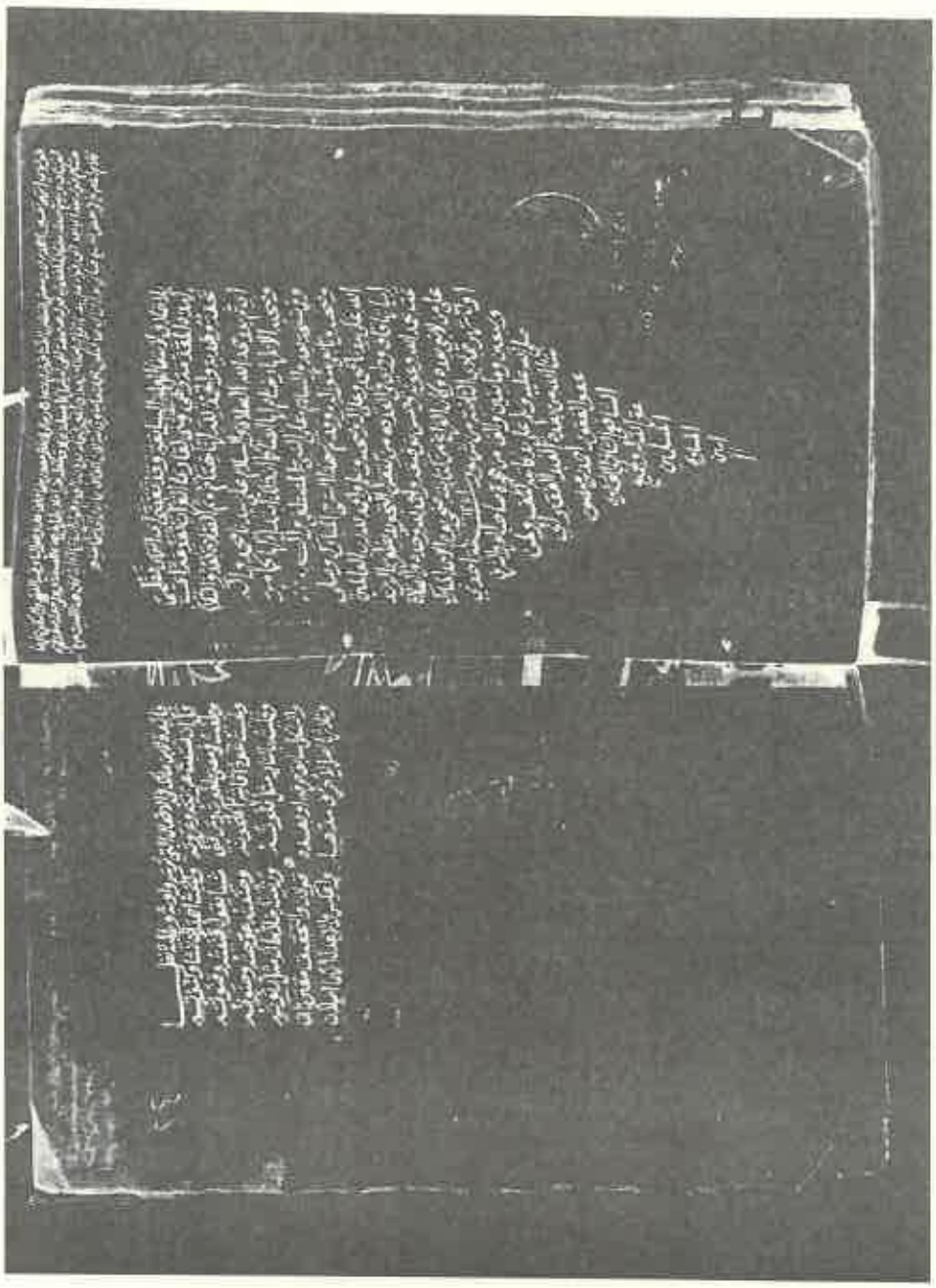

الورقة الأخيرة من نسخة (س)

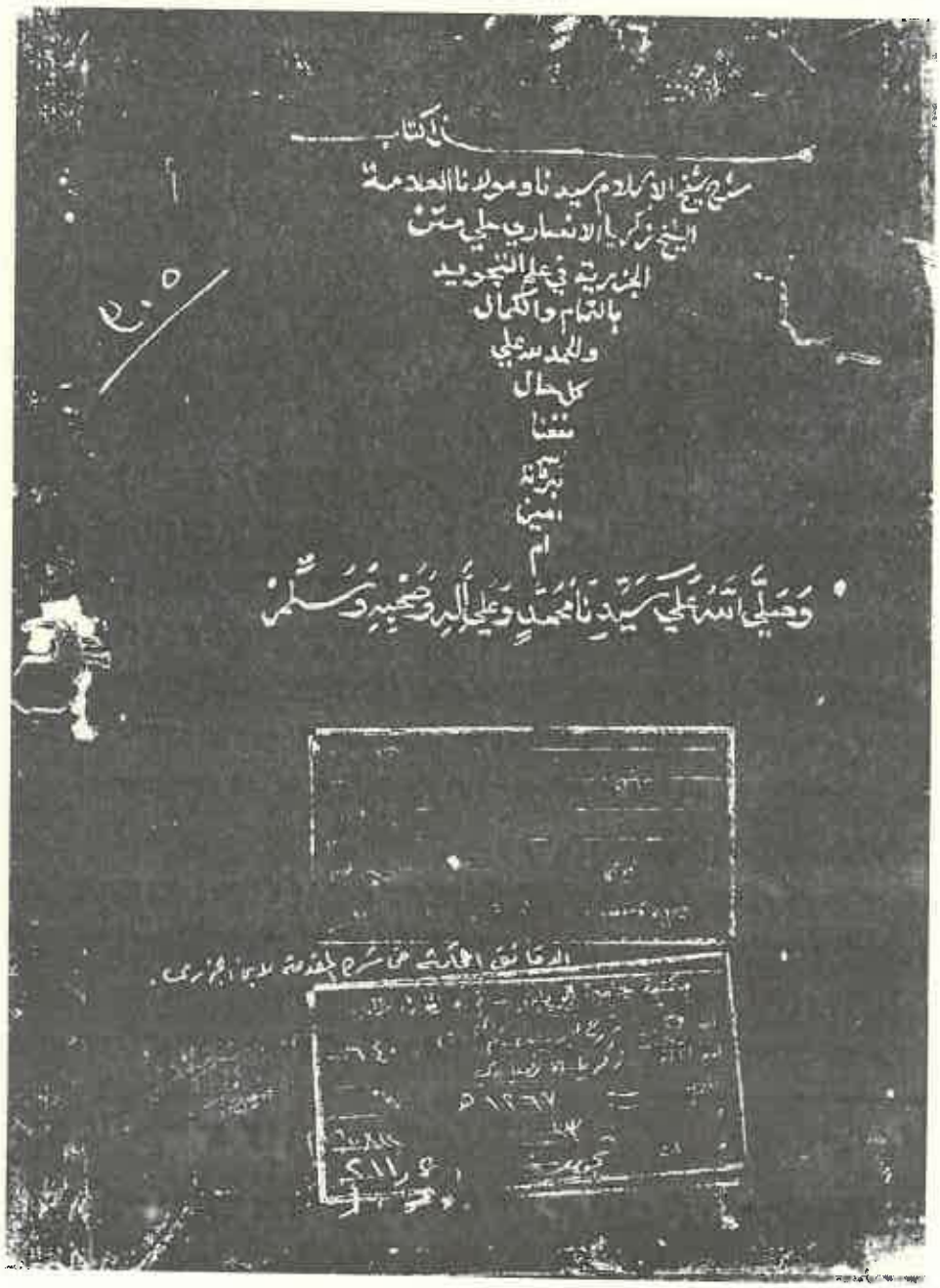

ورقة الغلاف من نسخة (ق)

الورقة الثانية من نسخة (ق)

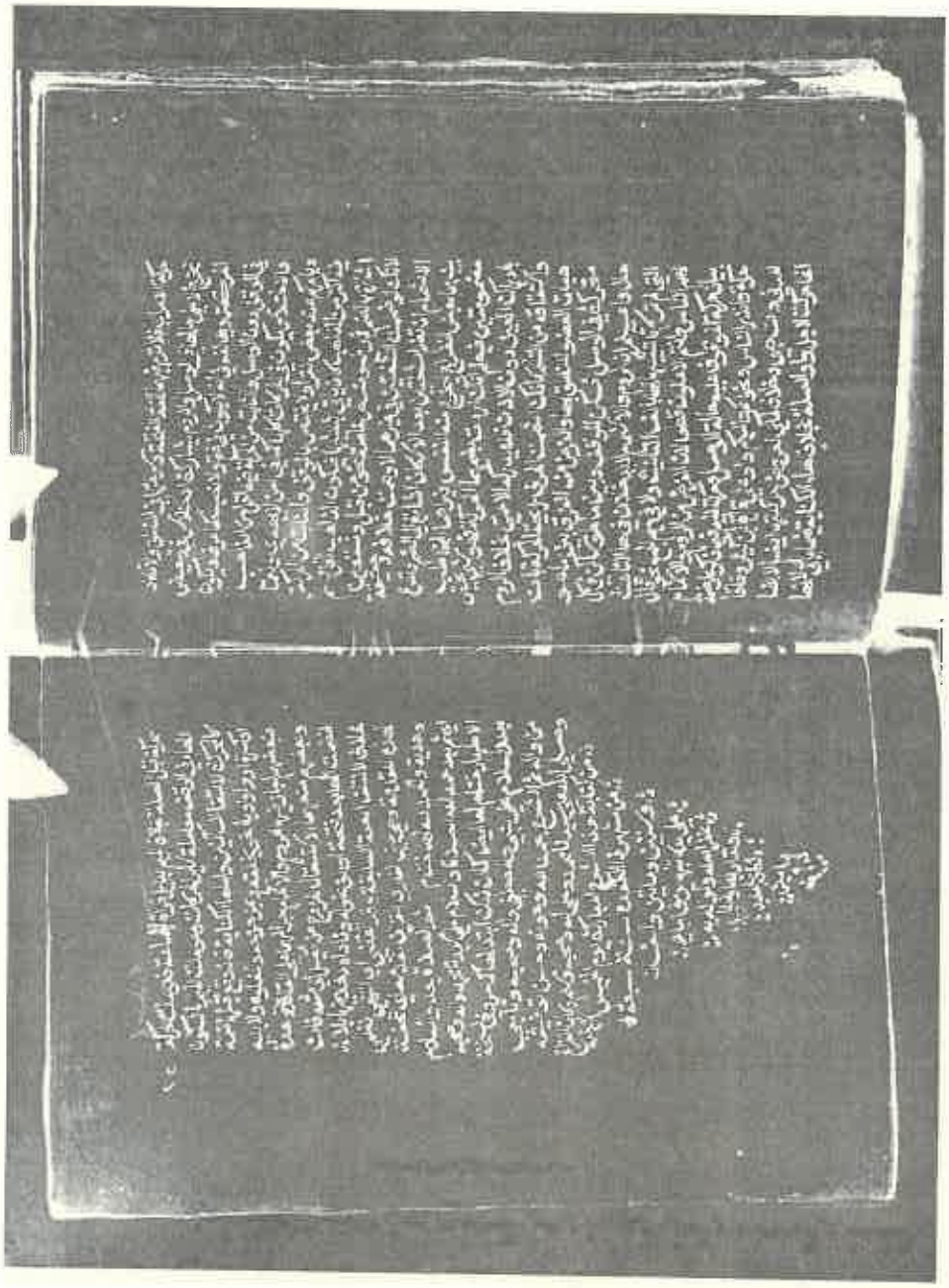

الورقة الأخيرة من نسخة (ق)

الباب الثاني: النص المحقق لكتاب الدقائق المحكمة في شرح المقدّمة الجزرية [المقدّمة]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

قال شيخ الإسلام والمسلمين، زينُ الملَّة والدين أبو يحيىٰ زكريَّا الأنصاري الشافعي تغمده الله برحمته ورضوانه بجاه محمَّد(١) وآله آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

وهو حسبي ونعم الوكيل

الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابه، وأجزل لمن جوَّده وعمل به ثوابه، وصلَّىٰ الله علىٰ سيِّدنا محمَّد الأمين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فإن المقدِّمة المنظومة في تجويد القرآن للشيخ الإمام والحبر الهمام شيخ الإسلام حافظ عصره أبي الخير محمَّد بن محمَّد الجزري، طيَّب الله ثراه، وجعل الجنة مأواه، لما اعتنىٰ بها ذو الجدِّ والاجتهاد، وكانت محتاجةً إلىٰ بيان المراد، وحوت مع صِغَرِ الحجم وحُسن الاختصار ما لم يحوه في هذا الفنِّ كثير من الكتب الكبار، رأيتُ أن أَضع عليها شرحًا يحلُّ ألفاظها، ويبيِّن مرادَها، ويُبْرِزُ دقائقَها، ويقيِّد [٤/ أ] مطلقها، ويفتحُ مغلقَها، وسميتُه بـ: (الدقائق المحكمة في شرح المقدِّمة).

(١) لا يجوز شرعًا التوسُّل بجاه النبي ﷺ.

وعدَّة أبياتها مائة وسبعة علىٰ ما في أكثر النسخ، ومائة وثمانية علىٰ ما في أقلِّها.

قال ناظمها رحمه الله تعالىٰ: (بسم الله الرحمن الرحيم)؛ أي: ابتَدِئ، أو ابتدائي. وابتدأ رحمه الله تعالىٰ بها وبالحمدلة - كما يأتي - اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملًا بخبر: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ»(١)، وفي رواية: «بـ: الْحَمْدُ للهِ»(٢). رواه أبو داود وغيره، وحسَّنهُ ابن الصلاح(٣) وغيره، ولا تعارض بين الرِّوايتين؛ لأن الابتداء حقيقيٌّ وإضافي، فبالبسملة حصل الحقيقي، وبالحمدلة حصل الإضافي؛ أي: بالإضافة إلىٰ غيرهما. وقدَّم البسملة؛ عملًا بالكتاب والإجماع.

---

(١) قال الإمام النووي في الأذكار: «وروينا في سنن أبي داود وابن ماجه، ومسند أبي عوانة الإسفرائيني المخرَّج علىٰ صحيح مسلم رحمهم الله، عن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم أنه قال: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بالٍ لا يُبْدأُ فِيهِ بالحَمْدِ لِلَّهِ أَقْطَعُ»، وفي رواية «بِحَمْدِ اللَّه»، وفي رواية: «بالحَمْدِ فَهُوَ أَقْطَعُ»، وفي رواية «كُل كَلام لا يُبْدأُ فِيهِ بالحَمْد لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ»، وفي رواية: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بالٍ لا يُبْدأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهوَ أَقْطَعُ» روينا هذه الألفاظ كلها في كتاب الأربعين للحافظ عبد القادر الرهاوي، وهو حديث حسن، وقد رُوي موصولًا كما ذكرنا، ورُوي مرسلًا، ورواية الموصول جيدة الإسناد، وإذا روي الحديث موصولًا ومرسلًا، فالحكم للاتصال عند جمهور العلماء لأنها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير». ينظر: الأذْكَارُ النَّوَوِيَّة (١/ ١٥٦). والحديث ضعَّفه الألباني. ينظر: مختصر السلسلة الضعيفة (٢/ ٣٠٣)،٩٠٢.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه في باب: (الهدىٰ في الكلام)، من رواية أبي هريرة. ينظر: سنن أبي داود (١٤/ ١٠٨).

(٣) ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن (صلاح الدين) ابن عثمان بن موسىٰ بن أبي النصر النصري الشهرزوري الكردي الشرخاني، أبو عمرو، توفي سنة (٦٤٣هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٤/ ٢٠٧)، كشف الظنون (٢/ ١٢١٨).

و(الله): عَلَمٌ علىٰ الذَّات الواجب الوجود، المستحقِّ لجميع المحامد.

و(الرَّحْمَنِ الرَّحِيم) وَصْفَانِ بُنيا من الرَّحمة للمبالغة، وقدِّم (الرَّحْمَن)؛ لأنه أبلغ؛ لأن زيادة البناء تدلُّ علىٰ زيادة المعنىٰ، [٤/ ب] كما في: قَطَعَ وقَطَّعَ، ومِن ثَمَّ أطلق جماعةٌ (الرَّحْمَنِ) علىٰ مفيض جلائل النعيم، و(الرَّحِيم) علىٰ مفيض دقائقها.

[١] يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبٍّ سَامِعِ
مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِي

(يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبٍّ)؛ أي: مؤمِّلُ صَفْحِ مالكٍ.

(سَامِع) لرجائه وغيره فيجيبُه لما رجاهُ.

(مُحَمَّدُ) عطف بيان علىٰ (رَاجِي) أو بدل منه.

(ابْنُ) محمَّد بن محمَّد.

(الْجَزَرِيِّ) نسبة إلىٰ جزيرة ابن عمر ﷺ ببلاد المشرق.

(الشَّافِعِي) نسبة إلىٰ الشافعي إمام الأئمة، وسُلطان الأُمَّة: محمَّد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف جَدِّ النبي ﷺ.

[٢] الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّىٰ اللهُ
عَلَىٰ نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ

(الْحَمْدُ لِلَّهِ) مقول القول، و(أل) فيه للاستغراق، أو للجنس، أو للعهد، وعلىٰ كلٍّ منها يفيد اختصاص (الْحَمْد) بالله.

أما علىٰ الاستغراق فظاهر، وأما علىٰ الجنس؛ فلأن لام (لِلَّهِ) للاختصاص، فلا فَرْدَ منه لغيره؛ وإلا لم يكن مختصًّا به، وأما علىٰ العهد، فعلىٰ معنىٰ: أنَّ الحمد، حمد الله به [٥/ أ] نفسه، وحمدَهُ به أنبياؤه وأولياؤه مختصٌّ بالله،

والعبرة بحمدٍ من ذَكر، فلا فرد منه لغيره.

و(الْحَمْدُ) هنا هو: الثناء باللِّسان علىٰ الجميل الاختياري علىٰ جهة التبجيل من نعمة وغيرها، ومثله المدح؛ لكن بحذف الاختياري، تقول: حمدتُّ زيدًا علىٰ عَمَلِهِ وكَرَمِهِ، ولا تقول: حمدتُّه علىٰ حُسنه بل مدحتُه(١).

والشكرُ: فعلٌ يُنَبِّئُ عن تعظيم المنعم بسببِ إنعامه علىٰ الشاكر، أو غيره قولًا وعملًا واعتقادًا، فهو أعمُّ منهما موردًا، وأخصُّ منهما متعلقًا، وهما بالعكس، والمدح أعمُّ من الحمدِ مطلقًا، وعطف علىٰ (الْحَمْدُ).

قوله: (وَصَلَّىٰ اللهُ) وسلم، والصلاة من الله: رحمة، ومن الملائكة: استغفار، ومن الآدمي: تضرُّع ودعاء بخيرٍ.

وكان ينبغي له ذِكرُ السلام؛ لأنَّ إفراد الصلاة عنه مكروهٌ كعكسه؛ لاقترانهما في قوله: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[الأحزاب: ٥٦]؛ ولعلَّه ذكره لفظًا.

(عَلَىٰ نَبِيِّهِ) بالهمز من النَّبإ؛ أي: الخبر؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ مخبرٌ عن الله، وبلا همزٍ، وهو الأكثر قيل: إنه مخفَّف المهموز، [٥/ ب] فقُلبت همزته ياء، وقيل: إنه الأصل من النَّبْوَة؛ أي: الرِّفعة؛ لأن النبي ﷺ مرفوعُ الرُّتبة علىٰ سائر الخلق، وهو إنسانٌ أُوحي إليه بشرع، وإن لم يؤمر بتبليغه؛ والرسول إنسانٌ أُوحي إليه بشرعٍ وأُمر بتبليغه، فالنبي أعمُّ منه مطلقًا(٢).

(وَمُصْطَفَاهُ) من الصفوة بتثليث الصاد، وهي الخلوص؛ أي: مختاره،

---

(١) الحمد: نقيض الذم، ويقال: حَمِدْتُه علىٰ فعله، ومنه المَحْمَدة خلاف المذمّة. ينظر: لسان العرب (٣/ ١٥٥)، مادَّة: (حمد).

(٢) ينظر: النبوات لابن تيمية (١/ ١٩٦-١٩٧)، أحكام القرآن لابن العربي (٦/ ٣٧١).

روىٰ الشيخان(١) خبر: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ»(٢).

وروىٰ مسلمٌ خبر: «إِنَّ اللهَ اصْطَفَىٰ كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْماعِيلَ، وَاصْطَفَىٰ قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَىٰ مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، فَأَنَا خِيَارٌ مِنْ خِيَارٍ مِنْ خِيَارٍ»(٣).

[٣] مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
وَمُقْرِئِ الْقُرْآنِ مَعْ مُحِبِّهِ

(مُحَمَّدٍ) عطف بيانٍ علىٰ (نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ)، أو بدل منهما، وهو عَلَمٌ منقول من اسم مفعول المضعَّف للمبالغة.

يقال لمن كثرت خصاله الحميدة: محمَّد، وسمَّاه به جده عبد المطلب في سابع ولادته لموت أبيه قبلها، فقيل له: لِمَ سميته محمَّدًا وليس من أسماء آبائك ولا قومك؟ فقال: رجوتُ أن يُحمدَ في السماء والأرض، وقد [٦/ أ] حقق الله رجاه(٤).

(وَ) علىٰ (آلِهِ) وهم مؤمنو بني هاشم(٥) والمطلب علىٰ الأصحِّ(٦)،

(١) لم يرد هذا الخبر عند الشيخين.

(٢) أخرجه الحاكم في باب (ذكر أخبار سيد المرسلين وخاتم النبيين)، من رواية جابر بن عبد الله. ينظر: المستدرك علىٰ الصحيحين (٩/ ٤٦٥)،ح٤١٥٤، صحيح ابن حبان (٢٦/ ٤٨٨)،ح٦٥٨٦.

(٣) أخرجه مسلم في باب (فَضْلِ نَسَبِ النَّبِي ﷺ وَتَسْلِيمِ الْحَجَرِ عَلَيْهِ قَبْلَ النُّبُوَّةِ)، من رواية واثلة بن الأسقع. ينظر: صحيح مسلم (١٥/ ١٧٣)،ح٦٠٧٧. من غير زيادة: «فَأَنَا خِيَارٌ مِنْ خِيَارٍ مِنْ خِيَارٍ».

(٤) ينظر: الروض الأنف للسهيلي (١/ ٢٧٦).

(٥) ينظر: شرح النووي علىٰ مسلم (٢/ ١٤٢).

(٦) ينظر: أحكام القرآن للشافعي (١/ ١٢٠).

وأصله: أَهْلٌ لتصغيره على (أُهَيْل) قلبت الهاء همزة، والهمزة ألفًا، وقيل: أَوَلُ؛ لتصغيره على (أُوَيْل) قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها(١)، ولا يستعمل إلا في الأشراف، بخلاف أهل؛ وإنما قيل: آل فرعون لتصوره بصورة الأشراف.

(وَصَحْبِهِ) بفتح الصاد، ويجوز كسرها(٢)، اسم جمع لصاحب عند سيبويه، وجمع له عند الأخفش.

والصحابي: كل مسلم لقي النبي ولو لحظة(٣)، (وَ) على (مُقْرِئِ الْقُرْآنِ)؛ أي: العامل به.

(مَعْ مُحِبِّهِ)؛ أي القرآن، أو مقرئه، وتجوز الصلاة على غير الأنبياء من غير كراهة تبعًا(٤)، وبها استقلالًا؛ لأنها حينئذ شعار أهل البدع.

وأما صلاته ﷺ على آل أبي أَوْفَى(٥)، فقيل: من خصائصه، وقيل: لبيان

---

(١) أشار الشاطبي (ت٥٩٠هـ) إلى هذا الإبدال فقال:

وَإِظْهَارُ قَوْمٍ آلَ لُوطٍ لِكَوْنِهِ ... قَلِيلَ حُرُوفٍ رَدَّهُ مَنْ تَنَبَّلا
بِإِدْغَامِ لَكَ كَيْدًا وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ ... بِإِعْلَالِ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لَاعْتَلا
فَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٌ أَصْلُهَا ... وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَاوٍ ابْدِلا

ينظر: متن الشاطبية (ص٨).

(٢) ينظر: لسان العرب (١/ ٥١٩)، مادَّة (صحب).

(٣) قال ابن الناظم في الحواشي المفهمة: «والصَّحابي من روى عن النبي ﷺ، أو صحبه، أو رَأَى النبي، أو رَآهُ النبي ﷺ من المسلمين، وإنما قلنا: أو رَآهُ النبي؛ ليَدْخُل ابن أمِّ مكتوم، فإنه كان أعمى». ينظر: الحواشي المفهمة لابن الناظم (ص٨٨).

(٤) نهى القسطلاني أن يقال: (عليه الصلاة والسلام) لغير الأنبياء.

(٥) عبد الله بن أبي أوفى: علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمي، أبو إبراهيم، صحابي جليل شهد الحديبية، روى له توفي سنة (٨٧هـ) بالكوفة. ينظر: تقريب التهذيب (١/ ٤٧٩)، =

الجواز(١).

[٤] وَبَـعْـدُ: إِنَّ هَـذِهِ مُـقَـدِّمَـهْ
فِـيـمَـا عَـلَـىٰ قَـارِئِـهِ أَنْ يَـعْـلَـمَـهْ

(وَبَعْدُ)؛ أي: بعد البسملة، والحمدلة، والصلاة، (إِنَّ هَذِهِ) إشارة إلىٰ محسوس إن تأخرت [٦/ ب] الخطبة عن فراغ المقدِّمة، وإلىٰ معقول إن تقدَّمت عليه.

(مُقَدِّمَهْ) بكسر الدال(٢)، كمقدِّمة الجيش للجماعة المتقدِّمة منه، من قَدَّم اللازم بمعنىٰ تقدَّم، ومنه: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[الحجرات: ١]، وبفتحها علىٰ قلَّةٍ، كمقدَّمة الرحل في لُغةٍ من قدَّم المتعدِّي. والمراد أنَّ هذه أرجوزة لطيفة.

(فِيمَا) يجب (عَلَىٰ قَارِئِهِ)؛ أي: القرآن (أَنْ يَعْلَمَهْ) مما يعتبر في تجويده.

[٥] إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمُ مُحَتَّمُ
قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوَّلًا أَنْ يَعْلَمُوا
[٦] مَخَارِجَ الْحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ
لِيَنْطِقُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ

(إِذْ وَاجِبٌ) صناعة، بمعنىٰ: ما لا بدَّ منه مطلقًا(٣)، وبمعنىٰ ما يأثم تركه إذا

= مشاهير علماء الأمصار (١/ ٨٣).

(١) هذه الأقوال نقلها الشارح من شرح النووي علىٰ صحيح مسلم. ينظر: شرح النووي علىٰ مسلم (٢/ ١٣٤).

(٢) ينظر: لسان العرب (١٢/ ٤٦٥)، مادَّة: (قدم).

(٣) ينظر: لسان العرب (١/ ٧٩٣)، مادَّة: (وجب).

أَوْهَم خلل المعنىٰ، أو اقتضىٰ تغيير الإعراب.

(عَلَيْهِمُ)؛ أي: القراء.

(مُحَتَّمٌ) تأكيد لواجب.

(قَبْلَ الشُّرُوعِ) في القراءة.

(أَوَّلا) تأكيد لما قبله.

(أَنْ يَعْلَمُوا): (مَخَارِجَ الْحُرُوفِ) الهجائية، وهي تسعة وعشرون حرفًا، وسيأتي عدَّة مخارجها.

ومخرج الحروف(١): موضع خروجه بواسطة صوت، وهو: هواء يتموج بتصادم جسمين(٢).

والحرف(٣): صوت يعتمد علىٰ مقطع محقق أو مقدَّر، يختص بالإنسان

---

(١) ينظر: لسان العرب (٣/ ٥٣)، مادة: (خرج).

(٢) قال علي القاري: «وأغرب شارح هنا حيث اعترض علىٰ الجعبري وابن الناظم في قوليهما: والصوت هواء يتموج بتصادم جسمين، فقال: الذي عليه أهل السُّنَّة: أن الصوت كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالىٰ من غير تأثير لتموج الهواء والقرع أو القلع، خلافًا للحكماء في زعمهم: أن الصوت كيفية في الهواء بسبب تموج. إلىٰ آخر ما ذكر. فإنه كلام غير محرر، نشأ عن غير تأمل وتدبر. والتحقيق أن مذهب أهل السنة هو أن لا تأثير لغير الله، وأن الأشياء قد توجد بسبب من الأسباب؛ لكن عند خلق الله إياها، كما أنه سبحانه وتعالىٰ يخلق الشبع بسبب الأكل، وهو قادر علىٰ أن يُشبعَ من غير أكل، وان يجعل الأكل سببًا لزيادة الجوع، كما هو مشاهد في المستسقىٰ والمبتلىٰ بجوع البقرة». ينظر: المنح الفكرية شرح المقدِّمة الجزرية (ص٣٥)، شرح الجعبري علىٰ الشاطبية (٥/ ٢٨٩)، بتحقيقي كاملًا، من مطبوعات دار أولاد الشيخ بالقاهرة.

(٣) ينظر: لسان العرب (٩/ ٤١)، مادَّة: (حرف).

[٧/ أ] وضعًا، والحركة: عرضٌ تحله(١).

(و) أن يعلموا: (الصِّفَاتِ) التي للحروف(٢)، والمراد مشهورُها وهي سبعة عشر، كما يُعلم مما يأتي.

(لِيَنْطِقُوا)، وفي نسخة (ليلفظوا):

(بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ) وهي لغةُ العرب التي نزل القرآن بها، ولُغة نبيِّنا ﷺ، ولُغة أهل الجنة فيها لخبر: «أَحِبُّ الْعَرَبَ لِثَلاثٍ: لأَنِّي عَرَبِيٌّ، وَالْقُرْآنُ عَرَبِيٌّ، وَكَلامُ أَهْلِ الْجَنَّةِ عَرَبِيٌّ، وَأُنْزِلَ الْقُرْآنُ بِلُغَتِهِمْ»(٣). رواه ابن الناظم(٤) في شرحه

---

(١) الحرف والحركة تحدثان في زمن واحد، وهذا ما أكَّده عبد الوهَّاب القرطبي (ت٤٦١هـ) في مصنفه (الموضح في التجويد) فهو بعد بيانه لكلام أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) أنَّ الحركة تحدثُ مع الحرف فأيَّد ما قاله بقوله: «ومما يُبيِّنُهُ أيضًا أن الحركات الثلاث عملُهُنَّ بالفم فإذا ضَمَمْتَهُ حدث الضم وإن كسرتَه حدث الكسر ومتىٰ فتحتَه حدث الفتح وفي حال تحريك الحرف بالضمِّ يكون اللافظ به قاطعًا للصوت علىٰ مخرج الحرف وضامًّا شفتيه معًا في حالة واحدة من غير أن يتخلَّل بينهما زمان محسوس وكذلك حال كسر الحرف يكون كاسرًا بفمه مع قطع الصوت علىٰ مخرج الحرف المكسور وكذلك في حال الفتح يكون قاطعًا للصوت علىٰ مخرج الحرف مع فتح فمه من غير فصل بينهما وهذا دليل أن الحركة تحدث مع الحرف». ينظر: الموضح في التجويد (ص٧٥).

(٢) تنقسم الصفات إلىٰ صفات صرفية، وصفات صوتية، والذي يحتاجه القارئ الصفات الصوتية.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك باب ذكر فضائل القبائل، من رواية ابن عباس. ينظر: المستدرك علىٰ الصحيحين (١٦/ ٣٢٠)،ح٧٠٩٩، المعجم الكبير للطبراني (٩/ ٣٨٧)،ح١١٢٧٨.

(٤) أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الشهاب، أبو بكر بن شيخ القراء الشمس أبي الخير الدمشقي بن الجزري المتوسط بين أخويه المحمدين، ولد في ليلة الجمعة سابع عشر رمضان سنة ثمانين وسبعمائة بدمشق، توفي سنة (٨٣٥ هـ). =

للمقدِّمة المذكورة(١).

وقد يتفرَّع على ما ذكر فروعٌ، بأن يتولَّد الحرف من حرفين، ويتردَّد بين مخرجين، وبعضها غير فصيحٍ، وبعضُها فصيح، والوارد من الثاني في القرآن خمسة:

١- الألف الممالة.

٢- والهمزة المسهَّلة.

٣- واللام المفخمة(٢).

= ينظر: الضوء اللامع (١/ ٣٨٦)، الأعلام (١/ ٢٢٧).

(١) ينظر: الحواشي المفهمة لابن الناظم (ص٩٣)، من تحقيقي وهو أوَّل من شرحها.

(٢) قال التاذفي الحنبلي في (الفوائد السرية): «وأما الحروف الفرعية فهي التي مخرجها ما بين المخرجين، وتنقسم إلى فصيح وغير فصيح، (والواو) من الأوَّل في القرآن، والألف الممالة، والهمزة المسهلة بين بين، والصاد كالزاي، وزاد القاضي اللام المفخمة، والنون المخفاة وهو وَهْمٌ؛ إذ ليس فيهما شائبة حرف آخر، ولم يقعا بين مخرجين غاية الأمر اللام لام مغلطة، والنون نون (مخفاة) مخرجها الخيشوم على ما يأتي، وكونها ذات مخرجين في حالتين مختلفين أعني حالة إخفائها وعدمه (غير) كونها خارجة مما بين مخرجين في حالة واحدة، فلا تكون من الفرعية أصلًا». ينظر: الفوائد السرية شرح المقدمة الجزرية لابن الحنبلي الحلبي (ص٥٥). ولو نظرنا لواقع المصنفات الحديثة التي صنفت في التجويد نجدهم يصدِّرون مبحث (الحروف الفرعية) بهذا التعريف: (هي التي تخرج من مخرجين، وتتردَّد بين حرفين أو صفتين)، ثم يذكرون تحت هذا التعريف هذه الأنواع: الهمزة المسهلة بين بين، والألف الممالة، والصاد المشمة صوت الزاي وإلى هنا يتفق التعريف الاصطلاحي مع الحروف الفرعية الماضية ويتناقض التعريف مع هذه الأحرف: الألف المفخمة، واللام المفخمة، والنون المخفاة، وزاد بعض المتأخرين الميم المخفاة. ثم نجد الإمام المسعدي (ت١٠١٧هـ) وَجَّهَ لهؤلاء النقد؛ حيث إنهم يصطلحون أن الحرف الفرعي متولد من مخرجين ومتردِّد بين حرفين ولو نظرنا إلى اللام المغلظة =

٤- والصاد كالزاي.

٥- والنون المخفاة(١).

= من منظور القاعدة السابقة. هل تولدت من مخرجين، وتردَّدت بين حرفين؟ وما هو المخرج الأوَّل لها، وما هو المخرج الثاني؟ إذن من أوَّل وهلة يلحظ المدقق أن التعريف العام للحروف الفرعية لا ينطبق مع اللام المغلظة، وكذلك مع الألف المفخمة، والنون والميم المخفاتين. قال الإمام المسعدي (ت١٠١٧هـ) من تلامذة المزي (ت٩٠٦هـ) والمزي من تلامذة ابن الجزري قال عن التعريف الذي يجب أن يعتمد: «... وقد عرَّف بعض مشايخنا هذه الحروف الفرعية بأنها (حروف غايرت الأصلية ونشأت عنها بكيفية مختصة بها؛ فإن كيفيتها لا نظير لها في الحروف الأصلية)»، ثم انتقد التعريف المنشر بين كتب التجويد الحديثة عن الحروف الفرعية بقوله: «... تعريف الحروف الفرعية بما ذكرنا أَوْلىٰ من تعريف بعضهم لها حيث قال: (هي حروف ترددت بين مخرجين وتولدت من حرفين)؛ لأنه يتخلف عنه كل ألف التفخيم واللام المغلظة؛ فإنهما ليسا متولدين من حرفين ولا مترددين بين مخرجين كما هو ظاهر». ينظر: الفوائد المسعدية في حل الجزرية (١٤-١٥)، فتح الرحمن في تجويد القرآن للمتولي (ص٨٤)، الجواهر المضية علىٰ المقدمة الجزرية (ص٦٠).

(١) عدَّد سيبويه (ت١٨٠هـ) في كتابه الأحرف الفرعية، وقسَّمها إلىٰ قسمين قسم مستقبح لم ينزل به القرآن، وآخر مستحسن نزل به القرآن، وعن ذلك يقول: «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والطاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو. وتكون خمسةً وثلاثين حرفًا بحروف هن فروعٌ، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرةٌ يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي:

١- النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين.

٢- والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم.

٣- والصاد التي تكون كالزاي.

=

واللُّغـات جمع لُغـة، وهي: الألفـاظ الموضوعة من لَغِيَ بالكسـر، يَلْغَىٰ لَغْيًـا؛ إذا لَهَـجَ بالـكلامِ، وأصلـه: لُغْـيٌ، أو لُغْـوٌ والواو عوض عـن [٧/ ب] المحذوف(١).

= ٤- وألـف التفخيم، يعنىٰ بلغة أهل الحجاز، في قولهم: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾[البقرة: ٣]، و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، و﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾[البقرة: ٨٥].

وتكـون اثنيـن وأربعين حرفًا بحـروف غير مستحسـنةٍ ولا كثيرةٍ في لغة من ترتضـىٰ عربيته، ولا تستحسـن في قراءة القرآن ولا في الشعر...». ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣١-٤٣٢). وأكَّد كلام سـيبويه ابن الطحان في كتابه (مرشـد القارئ إلىٰ تحقيق معالم المقارئ) بقوله: «الحروف التـي تدور عليها القراءة وتنتظمُ منها التلاوة: ثلاثـة وثلاثون حرفًا وهي: الهمزة، والألف، والهـاء، ثم العيـن، والحاء، ثم الغين، والخـاء، ثم القاف، ثم الكاف، ثم الجيم، والشـين، والياء، ثم الضاد، ثم اللام، ثم النون، ثم الراء، ثم الطاء، والدال، والتاء، ثم الصاد، والسين، والـزاي، ثـم الظاء، والـذال، والثاء، ثم الفـاء، ثم الميم، والـواو، والباء، ثـم أربعة أحرف وهي:

١- همزةٌ بين بين.

٢- وصاد بين بين.

٣- والألف الممالة.

٤- والنون المخفاة». ينظر: مرشد القارئ إلىٰ تحقيق معالم المقارئ (ص٣٤-٣٥).

ثـم فصَّل كيفيتهـا في باب الصفـات حيث قال: «ومخـارج الحروف الأربعة وصفاتها مسـتقراةٌ ممـا أصلنـا. فهمزة بين بين ناشـئة بين همزة وبين حـرف مدٍّ. وكذلك صاد بين بين ناشـئة بين صاد وزاي، وتسـهيل أمرها أن يصـدر التَّهَمْهُمُ بالزاي. والألف الممالة نوعان: صوت مبطوح صِرف ضد الفتح الصِرف. وصوت بين الصوتين الفتح والبطح. وأما النون المخفاة فهي صوتٌ مركَّبٌ علىٰ جسـم الخيشـوم خاصة لا حظَّ لجزء من اللسـان فيه وهي نوعان: أحدهما: مخطوط. والثاني: غير مخطوط، وهو التنوين والنون الخفيفة الداخلة علىٰ الفعل للتوكيد». ينظر: مرشد القارئ إلىٰ تحقيق معالم المقارئ (ص٥٢-٥٣).

(١) ينظر: لسان العرب (٢/ ١٣٩)، مادَّة: (لغىٰ).

[٧] مُحَرِّرِي التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ
وَمَا الَّذِي رُسِمَ فِي الْمَصَاحِفِ

(مُحَرِّرِي)(١)؛ أي: واجب عليهم أن يعلموا ما ذكر حالة كونهم محققي (التَّجْوِيدِ) للقرآن.

(وَالْمَوَاقِفِ)؛ أي: محالُّ الوقف؛ أي: ومحالُّ الابتداء(٢).

(وَمَا الَّذِي رُسِمَ)(٣)؛ أي: كتب (فِي الْمَصَاحِفِ) العثمانية.

[٨] مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا
وَتَاءِ أُنْثَىٰ لَمْ تَكُنْ تُكْتَبْ بِـ: هَا

(مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا)؛ أي: فيها، (وَ) من كل (تَاءِ أُنْثَىٰ لَمْ تَكُنْ تُكْتَبْ بِـ: هَا) بالقصر للوزن.

والتجويد لُغة: التحسين(٤).

واصطلاحًا: تلاوة القرآن بإعطاء كل حرفٍ حقَّه من مخرجه وصفته، كما سيأتي.

وطريقه الأخذ من أفواه المشايخ العارفين بطريق أداء القراءة، بعد معرفة ما يحتاج إليه القارئ من مخارج الحروف وصفاتها، والوقف والابتداء، والرسم كما سيأتي بيانها.

---

(١) ينظر: لسان العرب (٤/ ١٧٧)، مادَّة: (حرر).

(٢) ينظر: لسان العرب (٩/ ٤٥٩)، مادَّة: (وقف).

(٣) الرَّسْمُ: الأَثَرُ، وقيل: بَقِيَّةُ الأَثَر. وقيل: هو ما ليس له شخص من الآثار، وقيل: هو ما لَصِقَ بالأَرض منها، ورَسْمُ الدار ما كان من آثارها لاصقًا بالأرض، والجمع أَرْسُمٌ ورُسومٌ. ينظر: لسان العرب (١٢/ ٢٤١)، مادَّة: (رسم).

(٤) ينظر: لسان العرب (٣/ ١٣٥)، مادَّة: (جود).

وفي البيت الأخير الجناس اللفظي(١) والخطي، وهو الجمع بين متشابهين في اللفظ والخط، والطباق(٢): وهو الجمع بين معنيين متقابلين.

---

(١) الجناس اللفظي: منه الجناس بين اللفظين: وهو تشابههما في اللفظ، والتام منه أن يتفقا في أنواع الحروف وإعدادها وهيئاتها وترتيبها، فإن كانا من نوع واحد كاسمين سُمِّي مماثلًا كقوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾[الروم: ٥٥]، وإن كانا من نوعين كاسم وفعل سمي مستوفىٰ. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (١/ ١٢١).

(٢) الطباق ويسمىٰ التضاد أيضًا: وهو الجمع بين المتضادين أي معنيين متقابلين في الجملة، ويكون ذلك إما بلفظين من نوع واحد: اسمين كقوله تعالىٰ: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾[الكهف: ١٨]، أو فعلين كقوله تعالىٰ: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ﴾[آل عمران: ٢٦]. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (١/ ١٠٩).

[باب مخارج الحروف العربية الفصيحة](١)

[٩] مَخَارِجُ الْحُرُوفِ سَبْعَةَ عَشَرْ
عَلَىٰ الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ

(مَخَارِجُ الْحُروفِ سَبْعَةَ عَشَرْ)(٢) مخرجًا(٣)، (عَلَىٰ) القول (الَّذِي يَخْتَارُهُ [٨/ أ] مَنِ اخْتَبَرْ) ذلك، من أهل المعرفة بها كالخليل بن أحمد(٤).

---

(١) زيادة من المحقق، وهكذا جميع أبواب الكتاب.

(٢) قال الحافظ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) في النشر: «فَقَدِ اخْتَلَفُوا فِي عَدَدِهَا فَالصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ مَنْ تَقَدَّمَنَا مِنَ الْمُحَقِّقِينَ: كَالْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ، وَمَكِّيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبِي الْقَاسِمِ الْهُذَلِيِّ، وَأَبِي الْحَسَنِ شُرَيْحٍ وَغَيْرِهِمْ، سَبْعَةَ عَشَرَ مَخْرَجًا، وَهَذَا الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ حَيْثُ الاخْتِيَارُ، وَهُوَ الَّذِي أَثْبَتَهُ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ سِينَا فِي مُؤَلَّفٍ أَفْرَدَهُ فِي مَخَارِجِ الْحُرُوفِ وَصِفَاتِهَا. وَقَالَ كَثِيرٌ مِنَ النُّحَاةِ وَالْقُرَّاءِ: هِيَ سِتَّةَ عَشَرَ فَأَسْقَطُوا مَخْرَجَ الْحُرُوفِ الْجَوْفِيَّةِ الَّتِي هِيَ حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللِّينِ، وَجَعَلُوا مَخْرَجَ (الأَلِفِ) مِنْ أَقْصَىٰ الْحَلْقِ، وَ(الْوَاوِ) مِنْ مَخْرَجِ الْمُتَحَرِّكَةِ وَكَذَلِكَ (الْيَاءُ)، وَذَهَبَ قُطْرُبٌ، وَالْجَرْمِيُّ، وَالْفَرَّاءُ، وَابْنُ دُرَيْدٍ، وَابْنُ كَيْسَانَ إِلَىٰ أَنَّهَا أَرْبَعَةَ عَشَرَ حَرْفًا، فَأَسْقَطُوا مَخْرَجَ النُّونِ وَاللَّامِ وَالرَّاءِ وَجَعَلُوهَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ طَرَفُ اللِّسَانِ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا الأَوَّلُ لِظُهُورِ ذَلِكَ فِي الاخْتِيَارِ». ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ١٦٢). قلتُ: لستُ متيقِّنًا أن الذين ذكرهم ابن الجزري قالوا جميعًا بأن مخارج الحروف سبعة عشر، ولعله ذهب هذا المذهب مع هؤلاء العلماء؛ لأنهم يذهبون إلىٰ أن لحروف المدِّ مخرجًا مستقلًّا، أما بالنسبة للخليل ومكي وابن سينا والهذلي فلم يصرح أحدهم أن مخارج الحروف سبعة عشر، أما شريح فلم يستنَّ لي الاطلاع علىٰ ما يوضح مذهبه بالتحديد. ولو دققنا النظر في معجم العين للخليل نجده لم يصرح أن مخارج الحروف سبعة عشر كما هو متداول علىٰ ألسنة المدرسين اليوم.

(٣) أوجز الداني (ت٤٤٤هـ) تعريف المخرج عند المجوِّدين فقال: «ومعنىٰ المخرج: أنَّهُ الموضعُ الذي يَنْشَأُ منهُ الحرفُ». ينظر: التحديد للداني (ص١٧٧)، بتحقيقي.

(٤) الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي البصري النحوي الإمام المشهور =

وستة عشر علىٰ قول سيبويه(١)، بإسقاط حرف الجوف(٢).

وأربعة عشر علىٰ قول الفرَّاء(٣) والمبرِّد(٤) بإسقاط ذلك، وجَعْل مخرج النون واللام والراء مخرجًا واحدًا(٥)، وحصرُها فيما ذُكر تقريب؛ وإلا فلكلٍّ

= صاحب العروض، وكتاب العين وغير ذلك، توفي سنة (١٧٥هـ). ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٧٥)، وأخبار النحويين (١/ ٥)، والأعلام (٤/ ١١٢).

(١) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه الفارسي ثم البصري إمام النحو، روىٰ القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وأوَّل من بسط علم النحو. توفي سنة (١٨٠هـ). ينظر غاية النهاية (١/ ٦٠٢)، الأعلام (٥/ ٨١).

(٢) ذكر سيبويه (ت١٨٠هـ) ذلك في كتابه (٤/ ٤٣٤)، وتبعه جلُّ اللاحقين بعده من علماء العربية والتجويد حتىٰ ظهر الحافظ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) وأخذ فكرة الجوف من كتاب الخليل، وأضافها للمخارج، وكانت هذه الإضافة في نصف عمره الثاني الذي يتمثَّل بكتاب النشر، أما في كتابه التمهيد فهو علىٰ مذهب سيبويه، وعدد مخارج الحروف عنده ستة عشر، وأقرَّ أن لأقصىٰ الحلق ثلاثة أحرف: الهمزة والهاء والألف، قال في التمهيد: «... للحلق ثلاثة مخارج، لسبعة أحرف: فمن أقصاه الهمزة، والألف؛ لأن مبدأه من الحلق، ولم يذكر الخليل هذا الحرف هنا، والهاء...». ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص٣٢) بتحقيقي، النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٥).

(٣) الفراء: هو يحيىٰ بن زياد بن عبد الله بن منصور، أبو زكريا الأسلمي النحوي الكوفي، المعروف بالفراء شيخ النحاة. توفي سنة (٢٠٧هـ) ينظر: غاية النهاية في طبقا القراء (٢/ ٣٧١- ٣٧٢)، الأعلام للزركلي (٨/ ١٤٥).

(٤) المبرِّد: هو محمد بن يزيد أبو العباس المبرِّد، إمام في العربية ببغداد في زمنه، وأحد شيوخ المدرسة البصرية، وأحد أئمة الأدب، توفي ببغداد (٢٨٥هـ). ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٨٠)، الأعلام (٧/ ١٤٤).

(٥) أصحاب هذا المذهب: قطرب (ت٢٠٦هـ)، والجرميّ (ت٢٢٥هـ)، وابن دريد (ت٣٢١هـ)، وابن كيسان (ت٢٩٩هـ). ينظر: شرح الجعبري علىٰ الشاطبية (٥/ ٢٩٣)، بتحقيقي.

حرفٍ مخرج. ويحصر أنواع المخارج(١): الحلقُ، واللِّسانُ، والشفتانُ ويعمُّها الفمُ(٢)، وزاد جماعة - منهم الناظم - عليها الجوف والخياشيم(٣)، وسيأتي بيان ذلك كله. وإذا أردت معرفة مخرج الحرف فسكِّنه، وأدخل عليه همزة الوصل(٤)، واصْغ إليه، فحيث انقطع صوته كان مخرجه(٥).

(١) استعمال لفظة: (المخرج) هي السائدة في الاستخدام عند علماء التجويد، وكان قدماء النحويين قد استخدموا إلىٰ جانب كلمة (المخرج) عددًا من الكلمات للتعبير عن مكان تكوُّن الحرف من آلة النطق، وكان الخليل بن أحمد (ت١٧٥ هـ) قد استخدم في مقدِّمة كتاب (العين)، كلمة (حَيِّز، وجمعها أحياز)، وكلمة (مدرجة، ومدرج، ومدارج)، واستخدم أقلَّ من ذلك كلمة (المخرج). أما الإمام سيبويه (ت١٨٠ هـ) فإن كلمة (المخرج) هي المستخدمة لديه أكثر من غيرها، حيث ترد عنده كلمة (حيز)، وكلمة (موضع) علىٰ نحو أقلّ، ويغلب أن يكون استخدم هذه الكلمات بمعنىٰ واحد، وهو استخدام لم يجد المحدثون عنه محيدًا، ولم يجدوا له بديلًا ولا مزيدًا. ينظر كتابي: تجويد الحركات الثلاث الفتحة والكسرة والضمة (ص٥٩-٦٠).

(٢) قال ابن الطحان الأندلسي عن المخارج العامة: «فمخارج الحروف المعدودة أوَّلًا وهي: تسعة وعشرون حرفًا، خمسة عشر مخرجًا في ثلاثة مواطن، وهي: الحلق، واللسان والشفتان». ينظر: مرشد القارئ (ص٣٥).

(٣) ينظر: شرح الجعبري علىٰ الشاطبية (٥/ ٢٩٣).

(٤) أوَّل من استخدم هذه الطريقة في معرفة المخرج الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) تلميذ عاصم الكوفي (ت١٢٧ هـ)، وقد تبعه جلُّ اللاحقين بعده، وقد نسب علماء الأصوات الحداثيين القصور والاضطراب لهذه الطريقة القديمة، وذلك أن القارئ عندما ينطق بالحرف حسب هذه الطريقة؛ فإنه ينطق بصوتين؛ صوت الهمزة ويليه صوت الحرف، فهو ينطق بصوتين وليس بصوت واحد. ينظر: الدارسات الصوتية عند علماء التجويد (ص٢٤٢)، المدخل إلىٰ علم أصوات العربية (ص٧٩).

(٥) قال الحافظ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): «واختيار مخرج الحروف محقَّقًا: هو أن تلفظ بهمزة الوصل، وتأتي بالحروف بعدها ساكنًا أو مشدَّدًا، وهو أبين ملاحظًا فيه صفات =

[١٠] فَأَلِفُ الْجَوْفِ وَأُخْتَاهَا وَهِي
حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي

(فَأَلِفُ الْجَوْفِ)(١)؛ أي: فمخرج الألف الجوف، وهو: الخلاء الداخل في

= ذلك الحروف». ينظر: النشر (١/ ١٦٣)، شرح الجعبري على الشاطبية (٥/ ٢٩٣)، تنبيهٌ: لا بدَّ من تقييد هذا الضابط الذي يُعْرَفُ به مخرج الحرف بما سطَّرَهُ علماء التجويد القدامى، وإلا لو أسكن المصري اليوم - مثلًا - الضاد وأدخل عليها همزة الوصل، لتلفَّظ بمفخَّم الدَّال، وكذلك الأعجمي لو أسكن حرف الراء وأدخل عليها همزة الوصل، لتلفَّظ بحرف الـ: (R) في الإنجليزية، بل الأجدر ضبط مخارج الحروف بحسب الكيفية التي حدَّدَها الرعيل الأوَّل من القراء؛ لأنهم أرباب الفصاحة والبلاغة والبيان، أما ما نسمعه من بعض طلبة العلم أن الراء تخرج معه من طرف اللسان مع أصول الثنايا السفلى لا يعوَّل عليه، وهذا ممن يُقَعِّدون لمخارج نطقهم في عاميته المعاصرة، ثم يأتي بعد ذلك أحد تلامذته وينظم للناس هذه المخارج العامية في منظومة تحت مسمَّى (منظومة في المخارج)، ويلزم الناس بهذا العوج. هدانا الله إلى اتباع نهج سبيل السلف في الاعتقاد والعمل والقراءة والتجويد.

(١) أوَّلُ مَنْ أسَّسَ فكرة الجوف الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، ولم يوافقه عليه تلميذه سيبويه (ت١٨٠هـ)، واتَّبع اللاحقون بعد سيبويه هجائيته في ترتيب الحروف، وتحديد المخارج، ومن جملة ما نَفَوْهُ ولم يذكروه مخرج الجوف. ولو دققنا في نطق الحروف الجوفية بين من أثبتوا ونَفَوْا هل الخلاف الدَّائر بين الفريقين نعدُّه من الخلاف اللفظيّ، أم من الخلاف المعتبر الذي يترتب عليه تغاير في الأدائي الصوتي. فمثلًا لو جئنا برجلين الأوَّل ممن يثبتون الجوف، والثاني ممن يقول بإسقاط الجوف، ثم أَمَرْنا الأوَّل أن ينطق بالألف الجوفية في كلمة: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾[البقرة: ١٩] مع المدِّ، ثم أَمَرْنا الثاني بنفس الأمر، ثم نصتُّ هل نجد فرقًا جوهريًّا بين من أثبت ونفى؟ بالطبع لا، فهذه المسألة الخلاف فيها شبيه بالخلاف اللفظي الذي لا يترتب على الخلاف فيه كبير فائدة؛ ولكن يمكن الجمع بين المذهبين بأن نقول: إن منشأ الألف الجوفية يبدأ في ظهوره من أقصى الحلق، ثم يتحوَّل صوتها عبر المجرى الجوفي، ثم نقول عن الياء الجوفية: إن منشأ صوتها من وسط =

الفم، فلا حيِّز لها محقق(١).

(وَأُخْتَاهَا) وهما الواو والياء الساكنتان والمجانس لهما ما قبلهما، بأن انضم ما قبل الواو، وانكسر ما قبل الياء، بخلافهما إذا تحرَّكتا وسكنتا ولم يجانسهما ما قبلهما فيصيرا لهما حيِّزٌ محقق، ومن ثَمَّ كان لهما [٨/ ب] مخرجان(٢).

(وَهِي) بكسر الهاء؛ أي: الألف وأُختاها.

(حُرُوفُ مَدٍّ) ولين (لِلْهَوَاءِ)؛ أي: هواء الفم، وهو الصوت؛ أي: عند انتهائه (تَنْتَهِي)؛ أي: حروف المدِّ؛ أي: ترجع إليه فهي به أشبه، وتتميَّز عنه بتصعُّدِ الألف، وتسفُّل الياء، واعتراض الواو؛ ونسبت إلىٰ الجوف؛ لأنه آخر انقطاع مخرجها، وسُمِّيت حروف مدٍّ ولين؛ لأنها تخرج بامتداد ولينٍ من غير كلفة علىٰ اللِّسان لاتساع مخرجها.

فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتدَّ ولان، وإذا ضاق انضغطَ فيه

= اللسان، ثم يجري صوتها بعد المنشأ عبر المجرىٰ الجوفي، والواو تخرج من بين الشفتين ثم ترجع فتهْوي في المجرىٰ الجوفي. قال الحافظ ابن الجزري: «وأما الألف فتقدَّم الكلام علىٰ أنها تخرج من مخرج الهمزة والهاء من أوَّل الحلق...». ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص١٠٣- ١٠٤)، بتحقيقي.

(١) قال الخليل (ت١٧٥هـ): «وأربعة أحرف جوف وهي: الواو والياء والألف اللينة. والهمزة، وسُمِّيت جوفًا؛ لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدرج اللَّهاة؛ إنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف». ينظر: معجم العين (١/ ٥٧).

(٢) معنىٰ ذلك أنَّ مبدأه من أصل مخرجه، ثم يمتدُّ ويمرُّ عبر الجوف، وأصل مخرج الألف أقصىٰ الحلق، وأصل مخرج الياء وسط اللسان، وأصل مخرج الواو من بين الشفتين. ينظر: شرح الجعبري علىٰ الشاطبية (٥/ ٢٩٣).

الصوت وصَلُبَ. وكل حرف مساوٍ لمخرجه إلا هي؛ ولذلك قبلت الزيادة.

واعلم: أن كلَّ مقدارٍ له نهايتانِ أيُّتهما فرضت أوَّله كان مقابله آخرَه، ولَمَّا كان وضعُ الإنسان علىٰ الانتصاب كان رأسُه أوَّله ورجلاه آخرَه، ومِن ثَمَّ كان أوَّل المخارج الشفتين [٩/ أ] وأوَّلهما مما يلي البشرةَ، وآخرهما مما يلي الأسنان، وثانيهما اللسان، وأوَّله مما يلي الأسنان، وآخره مما يلي الحلق، وهو ثالثهما، وأوَّله مما يلي اللسان وآخره مما يلي الصدر، ولو كان وضعه علىٰ التنكيس لانعكس، ولما كان مادَّة الصوت الهواء الخارج من داخل الفم كان أوَّله آخر الحلق، وآخره أوَّل الشفتين(١).

فرتَّب الناظم كالجمهور الحروف باعتبار الصوت حيث قال: (فَأَلِفُ الْجَوْفِ) إلىٰ آخره مما يأتي، ورتَّب تسمية المخارج باعتبار وضعِها حيث جعل الأبعد مما يلي الصدر، والأقرب مقابله فقال:

[١١] ثُمَّ لِأَقْصَىٰ الْحَلْقِ هَمْزٌ هَاءُ
ثُمَّ لِوَسْطِهِ فَعَيْنٌ حَاءُ

(ثُمَّ لِأَقْصَىٰ الْحَلْقِ)(٢)؛ أي: أبعده، وهو آخره مما يلي الصدر حرفان

(١) نقل الشارح هذا النص بتصرف يسير عن ابن الناظم. ينظر: الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية لابن الناظم (ص١٠٠).

(٢) لم يرد مُسمَّىٰ الحلق عند ابن سينا (ت٤٢٨هـ) في مصنفه (أسباب حدوث الحروف) بل سمَّاه الحلقوم؛ ولكن جاء التصريح بلفظ الحلق في كتابه (القانون في الطب) وجاءت عبارته تحدِّد لنا الفكرة العامَّة لتكوُّن الحلق وأين موقعه من جسم الإنسان قال: «فصل في تشريح أعضاء الحلق؛ يعني الحلق: الفضاء الذي فيه مجريا النَّفَس والغذاء، ومنه الزوائد التي هي اللَّهاة واللوزتان والغلصمة...». ينظر: القانون في الطب لابن سينا (٣/ ١٨٦)، وحدَّد علماء التشريح المعاصرين أين موقع الحلق في جسم الإنسان، وقالوا: كائن بين الحنجرة واللَّهاة، أو بين الحنجرة وأقصىٰ مؤخرة اللسان. وقال الإمام المزِّيُّ: «والحَلْقُ =

(هَـمْـزٌ) ثم (هَاءٌ)، ولم يذكر الألف معهما لما مرَّ، وذكرها الشـاطبيُّ(١) وغيره معهما؛ لأن مبدأها مبدأ الحلق، ثم تمتدُّ وتمرُّ علىٰ الكل؛ ولكنَّه جعلها [٩/ ب] بعدهمـا(٢)، وغيره جعلهما بينهما(٣)؛ لأنَّ الثلاثـة وإن كانت من مخرجٍ واحدٍ؛ فهي مرتَّبة فيه الهمزة ثم الألف(٤) ثم الهاء.

(ثُمَّ لِـوَسْـطِـهِ) بإسكان السـين لغةٌ ضعيفة في فتحها عكس نحو: (جلستُ

= بفتح الحاء - هو الحلقوم...». ينظر: الفصول المؤيدة (ص٤٨).

(١) الشـاطبي: القاسـم بن فيره بن خلف بن أحمـد الرعيني، أبو محمد الشـاطبي: إمام القراء. توفي بمصر سنة (٥٩٠هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٥/ ١٨٠)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٢٩٠).

(٢) قال مكي (ت٤٣٧هـ): «الأَلِـفُ: مَخْرَجُهَا مِنْ مَخْرَجِ الْهَمْزَةِ وَالْهَاءِ مِنْ أَوَّلِ الْحَلْقِ؛ وَلَكِنَّ الأَلِفَ حَرْفٌ يَهْوِي فِي الْفَمِ حَتَّىٰ يَنْقَطِعَ مَخْرَجُهُ فِي الْحَلْقِ فَنُسِبَ فِي الْمَخْرَجِ إِلَىٰ الْحَلْقِ؛ لأَنَّـه آخِـرُ خُرُوجِهِ». ينظر: الرعايـة لتجويد القراءة (ص٣٠٤)، بتحقيقي، وقال السـكاكي (ت٦٢٦هـ) عن مخرج الألف: «أقصىٰ الحلق للهمزة والألف والهـاء...». ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي (١/ ٣)، كتاب سيبويه (٤/ ٤٣٣).

(٣) قـال الإمـام الداني (ت٤٤٤هـ): «فَلِلْحَلْـقِ منها ثلاثةُ مخارج، وسـبعةُ أحـرف: فأقصاها مخرجًـا: الهمزة والألـف والهاء، فالهمزة فـي أوَّل الصدرِ وآخر الحلقِ، ثـم الألفُ تليها، وهي صوت لا يعتمدُ اللسانُ فيها علىٰ شيء من أجزاءِ الفم. ثم الهاءُ فوق الألفِ، وهو آخر المخرج الأوَّل. وأَوْسَطُها: العينُ والحاءُ؛ لأنهما من وسطِ الحلقِ. وأدناها إلىٰ الفمِ: الغينُ والخاءُ». ينظر: التحديد للداني (ص١٧٩-١٨٠).

(٤) تنبيهٌ: يميل عبد الدائم الأزهري (ت٨٧٠هـ) - تلميذ الحافظ ابن الجزري - إلىٰ أن حروف أقصىٰ الحلق ثلاثة علىٰ منهج سـيبويه، وهذا فيه مخالفة لشـيخه ابن الجزري، حيث روىٰ أن لأقصـىٰ الحلق حرفين الهمـزة والهاء، قال: «وقوله: (ثم لوسـطه فعين حاء)؛ يعني: أن العين والحاء المهملتين من وسط الحلق، كما أن الهمزة والهاء والألف المتقدِّمة الذكر من أوَّله». ينظر: الطرازات المعلمة شرح المقدمة الجزرية (ص١٢٢)، بتحقيقي.

وَسْط القوم) مما تصلح فيه (بَيْنَ)(١).

(فَعَيْنٌ حَاءُ)(٢)؛ أي: ثم لوسط الحلق حرفان عين(٣) ثم حاء مهملتان.

[١٢] أَدْنَاهُ غَيْنٌ خَاؤُهَا والْقَافُ
أَقْصَىٰ اللِّسَانِ فَوْقُ ثُمَّ الْكَافُ

(أَدْنَاهُ غَيْنٌ)؛ أي: ثم لأقرب الحلق، وهو أوَّله حرفان الغين ثم (خَاؤُهَا المعجمتان(٤).

---

(١) ينظر: لسان العرب (٧/ ٤٢٦)، مادَّة: (وسط).

(٢) قلتُ: ومن الأدلة التي يستدلُّ بها أن مذهب الخليل (ت١٧٥هـ) يختلف كليًّا عن مذهب الحافظ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) أن الخليل لم يصرِّح بأن لوسط الحلق عين، حاء، وجاء تقسيمه للحلق إلىٰ أقصىٰ وأدنىٰ، وجعل لحروف أدنىٰ الحلق الغين والخاء، وجعلهنَّ في حيِّز واحدٍ. وجعل ابن الجزري حروف الحلق سبعة في مصنفه التمهيد تباعًا لسيبويه قال: «... فللحلق ثلاثة مخارج، لسبعة أحرف: فمن أقصاه الهمزة، والألف، لأن مبدأه من الحلق، ولم يذكر الخليل هذا الحرف هنا، والهاء. ومن وسطه العين والحاء المهملتان. ومن أدناه الغين والخاء». ينظر: التمهيد (ص٦٣)؛ ولكنه طرأ عليه التعديل في مصنفه النشر، وجعل حروف الحلق ستة بعد إخراجه للألف من حروف أقصىٰ الحلق.

(٣) كثير من عوام الناس في عصرنا الحالي لا ينطقون بالعين بالفصاحة المروية عن أئمة القراءة، والغالب علىٰ لهجتهم الدارجة تلفُّظها برخاوة خالصة، بينما نصَّ أئمة القراءة أنها متوسطة بين الرَّخاوة والشدَّة.

(٤) أشار بعض علماء الأصوات المحدثين إلىٰ أن مخرجي الغين والخاء حدث لهما انتقالٌ أماميٌّ في المخرج، وصارا من حيِّز الكاف الفصيحة من أقصىٰ اللسان، ينظر: د/ كمال بشر: علم اللغة - الأصوات (ص١٣٨)، و د/ رمضان عبد التواب: المدخل إلىٰ علم اللغة (ص٣١). والمصغي لهذين الحرفين في واقع النطق اليوم في مصر يجد صحَّة ذلك، ويضاف إلىٰ هذا التحوُّل في المخرج، تحوُّل أيضًا في الصفات حيث إن مؤخرة اللِّسان لا ترتفع معهما في واقع اللهجة الدارجة، ولو قرأ القارئ بهذين الحرفين بالكيفية المعاصرة=

فمخارج الحلق ثلاثة، وحروفه ستة، أو سبعة، وتسمَّىٰ حلقية؛ لأن مخرجها من الحلق، وأضاف الخاء إلىٰ الغين لمشاركتها لها في صفاتهما إلا في الجهر فإنها مهموسة، والغين مجهورة كما سيأتي.

ولمَّا فرغ من مخارج الحلق وحروفه، أخذ في بيان مخارج اللسان، وحروفه(١).

= فقد وقع في اللحن، فلا يجوز تبديل حرف بحرف، أو مخرج بآخر، أو صفة بغيرها. والمعتبر عندنا في قراءة حروف الذكر - من حيث المخارج والصفات - ما سطَّره علماء اللُّغة والتجويد القدامىٰ. أمَّا أغلبُ كتب الأصوات المعاصرة - التي بين أيدينا - ما هي إلا عبارة عن ترجمة حرفية للمخارج والصفات عند الغرب الأعجمي، فالحذر كل الحذر من نقل منهجهم في بطون كتب التجويد، وقد رأيتُ رأْيَ العين بعض بعض كتب التجويد الحديثة وقعت في هذا الخلل؛ لأن معنىٰ (كتاب في التجويد) أي: (تقعيد لكيفية قراءة النبي ﷺ المروية بالتواتر)، أما (كتب علم الأصوات الحديث) تعني: (تقعيدٌ للمخارج والصفات عند العوام والعجم الغربي)، ويمكن الاستفادة من كتب علم الأصوات المحدثة علىٰ نطاق ضيق جدًّا في غير الصفات والمخارج.

(١) علىٰ كلِّ مَن أراد إتقان مخارج اللِّسان، يتوجَّبُ عليه قبل الشروع في معرفة ذلك أن يدرس مما يتكوَّن فَمُ الإنسان، وبالجملة فهو ينقسم إلىٰ أعضاء ثابتة، وأخرىٰ متحرِّكة، والذي يعنينا من ذلك ثلاثة أشياء:

أوَّلًا: أقسام اللسان: وجاء تقسيم الداني (ت٤٤٤هـ) له علىٰ أربعة أقسام فقال: «اعلم أن حروف اللسان ثمانية عشر حرفًا، ولها عشرة مخارج، وينقسم جميعها علىٰ أربعة أقسام: أقصىٰ اللسان، ووسطه، وطرفه، وحافته». ينظر: الإدغام الكبير للداني (ص٨٤)، ويمكن لنا إيجاز أقسامه علىٰ النحو التالي:

١- أقصىٰ اللسان، أو مؤخرة أقصىٰ اللسان، وأقصىٰ الحافتين من أجزاء أقصىٰ اللسان.

٢- وسط اللسان. =

.....

= ٣- ظهر اللسان.

٤- طرف، أو ذلق اللسان.

٥- أسلة، أو مستدق، أو رأس اللسان.

٦- وله حافتان، وتنقسم إلىٰ أقصىٰ وأدنىٰ ومنتهىٰ.

ثانيًا: أقسام غار الحنك الأعلىٰ، وهي علىٰ النحو التالي:

١- اللِّثة: أو أصول الثنايا، وهي اللحم النابت حول الأسنان.

٢- نِطع الغار: وهو الجزء المتجعِّد من الحنك الأعلىٰ.

٣- الحنك العظمي: أو الصلب، ويقع فوق وسط اللسان.

٤- التقاء الحنك الأعلىٰ العظميِّ باللحميِّ.

٥- الحنك الأعلىٰ اللحمي: أو الرخو.

٦- اللَّهاة: وهي تقع بين الغار والحلق، وتفصل بينهما، وتسمىٰ قديمًا بالزَّنمة.

ثالثًا: أسماء الأسنان وعددها: الله عز وجل قد منَّ علينا بنعمة الأسنان التي بها يكتمل جمال نطق الإنسان، وهي اثنان وثلاثون سنًّا علىٰ أربعة أنواع:

١- الثَّنَايا: لكل إنسان أربع ثنايا في مقدِّمة الفم، ثِنتان في الفكِّ الأعلىٰ، وثنتان في الأسفل.

٢- الرَّبَاعِيَات: جمع رَبَاعِيَة وهي أربعة أسنان تلي الثنايا في الترتيب.

٣- الأنياب: وهي أربعة تلي الرَّبَاعِيَات اثنان في الفكِّ الأعلىٰ واثنان في الأسفل.

٤- الأضراس: وهي عشرون ضِرْسًا، علىٰ ثلاثةِ أنواع:

٥- الضواحك: وهي الأسنان التي تلي الأنياب وهي أربعة أسنان.

٦- الطواحن: وهي اثنا عشر سنًّا في كل جانب ثلاثة أسنان، وهي التي تلي الضواحك، وتسمَّىٰ الأرْحاء.

٧- النواجذ: وهي أربعة أسنان: في كل جانبٍ سِنٌّ واحد، وقد يتأخر نباتها، وهي التي يسميها البعض ضِرْسَ العقل، أو الحكمة، أو الحلم، والله تعالىٰ اعلم. ينظر: علم التجويد للغوثاني (ص٦٦-٧٦).

فقال: (والْقَـافُ)؛ أي: مخرجها (أَقْصَىٰ اللِّسَـانِ)(١)؛ أي: آخره مما يلي الحلق (فَوْقُ)؛ أي: وما فوقه من الحنك الأعلىٰ.

(ثُمَّ الْكَافُ)؛ أي: مخرجها أقصىٰ اللسان.

[١٣] أَسْـفَـلُ وَالْـوَسْـطُ فَجِيمُ الشِّينُ يَا
وَالـضَّـادُ مِـنْ حَـافَـتِـهِ إِذْ وَلِـيَـا

(أَسْـفَلُ)؛ أي: ومـا تحته من الحنك الأعلىٰ، ويسـمَّىٰ الحرفـان لَهَوِيَّيْنِ؛ لأنهما يخرجان من آخر [١٠/ أ] اللِّسان عند اللُّهات(٢)، وهي: اللحمة المشرفة

(١) قسَّـم أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ) أقصىٰ اللسـان إلىٰ قسمين، أوَّل أقصىٰ اللسان وهو للقـاف، وثانـي أقصىٰ اللسـان وهو للـكاف، وعن هـذه القضية يقول في مصنفه ارتشـاف الضرب: «المخرج الرابع: أوَّل أقصىٰ اللسـان وهو للقاف، وهو مما يلي الحلق، وما فوقه مـن الحنك، وقال شـريح: القـاف مخرجها مـن أوَّل اللهاة مما يلي الحلـق...»، وقال عن مخـرج الـكاف: «المخرج الخامـس: ثاني أقصىٰ اللسـان، وهو للكاف من أسـفل مخرج القاف من اللسـان قليلًا، وما يليه من الحنك...». ينظر: ارتشـاف الضرب من لسان العرب (١/ ٨).

(٢) نلحـظ أن المصنـف يسـتخدم مصطلحـات الخليـل (ت١٧٥ هـ) حيـث قال عـن القاف والـكاف: «وهـذان الحرفان يقال لكل منهمـا لهوي»، وبعد اللهْوية تحـدَّث عن الحروف الشَّـجْرية والأسـلية والنطعية وغيرها مـن ألقاب الحروف، فهل فـي تدريس هذه الألقاب فائـدة؟ ولماذا لم يدرجها سـيبويه في متن كتابه علىٰ الرغم مـن أنه أنجب تلامذة الخليل؟ وهل شغل بال التلاميذ اليوم بهذه الألقاب يترتب عليه تحسين مخرج الحرف؟ قلتُ: ذهب عدد من العلماء – وعلىٰ رأسـهم علم الدين السـخاوي (ت٦٤٣هـ) تلميذ الشاطبي – إلىٰ عـدم أهميـة هذا المبحث مطلقًا – أي مبحث ألقاب الحروف – والأنفع أن يشـغل القارئ نفسـه بمعرفة المخـارج أداءً وتطبيقًا. ينظر: مراتب الأصول وغرائب الفصول للسـخاوي (ورقة/ ١٢) مخطوط، وهو أحد مباحث كتابه (جمال القراء وكمال الإقراء).

علىٰ الحلق[١]، والجمع لَهَا، ولَهَوَات، ولَهَيَات[٢].

(وَالْوَسْطُ) بإسكان السين مثل ما مرَّ، (فَجِيمُ) بترك التنوين للوزن، (الشِّينُ يَا) بالقصر للوقف؛ أي: ووسطُ اللِّسان مع ما يحاذيه من وسط الحنك الأعلىٰ مخرج الجيم ثم الشين ثم الياء المثنَّاة تحت، وقدِّم بعضُهم الشين علىٰ الجيم، وتسمَّىٰ الثلاثة شَجْرية؛ لخروجها من شَجْر الفم، وهو منْفَتحُ ما بين اللِّحيين[٣].

(وَالضَّادُ مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا) بألف الإطلاق.

[١٤] لَاضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا
وَاللَّامُ أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا

(الَاضْرَاسَ) أصلها: الأضراس نُقلت حركة الهمزة إلىٰ اللام، واكتفىٰ بها عن همزة الوصل؛ أي: والضاد تخرجُ من طرف اللِّسان مستطيلة إلىٰ ما يلي الأضراس.

(مِنْ أَيْسَرَ)؛ أي: أيسرها وهو أكثر وأيسر (أَوْ) من (يُمْنَاهَا) وهو قليل وعسير، أو منهما، وهو أقَلُّ وأعسرُ.

---

(١) قال الرئيس ابن سينا (ت٤٢٨هـ) عن وصف اللهاة: «وأما اللَّهاة: فهي جوهر لحمي معلَّق علىٰ أعلىٰ الحنجرة كالحجاب، ومنفعته تدريج الهواء لئلا يقرع ببرده الرئة فجأة، وليمنع الدخان والغبار؛ وليكون مقرعة للصوت يقوي بها ويعظم، كأنه باب مؤصد علىٰ مخرج الصوت بقدره، ولذلك يضرُّ قطعها بالصوت، ويهيج الرئة لقبول البرد والتأذّي به والسعال عنه». ينظر: القانون في الطب لابن سينا (٣/ ١٨٦).

(٢) ينظر: لسان العرب (١٥/ ٢٥٨)، مادَّة: (لها).

(٣) قلتُ: منْفَتح ما بين اللِّحيين ليس مخرجًا لأيِّ حرفٍ؛ لأنه خارج الفم، والأَولىٰ تفسير الشَّجر بوسط الفم من الداخل.

قيل: كان عمر ﷺ يخرجها منهما(١)، وبالجملة هي أصعب الحروف [١٠/ ب] وأشدُّها على اللِّسان(٢)؛ ولهذا قال ﷺ: «أنا أفصح من نطق بالضاد

(١) ذكر ذلك أبو شامة الدمشقي في إبراز المعاني (٣/ ٨).

(٢) قال الحافظ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) عن مخرج الضاد الفصيحة: «الْمَخْرَجُ الثَّامِنُ - لِلضَّادِ الْمُعْجَمَةِ - مِنْ أَوَّلِ حَافَّةِ اللِّسَانِ وَمَا يَلِيهِ مِنَ الْأَضْرَاسِ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وَمِنَ الْأَيْمَنِ عِنْدَ الْأَقَلِّ، وَكَلَامُ سِيبَوَيْهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تَكُونُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَقَالَ الْخَلِيلُ: إِنَّهَا أَيْضًا شَجَرِيَّةٌ يَعْنِي مِنْ مَخْرَجِ الثَّلَاثَةِ قَبْلَهُ، وَالشَّجَرَةُ عِنْدَهُ: مَفْرَجُ الْفَمِ - أَيْ مَفْتَحُهُ - وَقَالَ غَيْرُ الْخَلِيلِ: وَهُوَ مَجْمَعُ اللَّحْيَيْنِ عِنْدَ الْعَنْفَقَةِ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ تَكُنِ الضَّادُ مِنْهُ». ينظر: النشر (١/ ١٦٤)، وقال في التمهيد عن مخرج الضاد: «... ومن إحدىٰ حافتيه وما يحاذيها من الأضراس من اليسرىٰ صعب، ومن اليمنىٰ أصعب، الضاد». ينظر: التمهيد (ص٦٣).
قلتُ: القول بصعوبة الضاد لم يكن موجودًا في القرن الأوَّل ولا الثاني ولا الثالث ولا الرابع الهجريِّ، ولكن بدأت بوادره مع أوائل القرن الخامس الهجريِّ يقول ابن مكي الصقليِّ في القرن الخامس الهجري مشيرًا إلىٰ الخلط بين الصوتين - أي الضاد والظاء -: «هذا رسم قد طمس، وأثر قد درس من ألفاظ جميع الناس خاصتهم وعامتهم، حتىٰ لا نكاد نرىٰ أحدًا ينطق بضاد ولا يميزها من ظاء... فأما العامة وأكثر الخاصة فلا يفرِّقون بينهما في كتاب ولا قرآن»،... قال أهل العلم: لا تجوز الصلاة خلف من يبدل الضاد ظاء في فاتحة الكتاب... وهكذا نرىٰ أن الخلط قد شاع وانتشر حتىٰ وصل صقلية...». ينظر: الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس: (ص٥٥-٥٦).
ولقد انتشر من خلال استقرائي لكتب المتقدِّمين في أوائل حقبة القرن الخامس الهجري، حتىٰ وقتنا المعاصر - القول بأن الضاد أصعب الحروف علىٰ الإطلاق، وهذا لا يعني إسقاط التكليف بإخراجها من مخرجها الفصيح كما يتوهم البعض، ومن أدلتهم علىٰ ذلك كلام ابن كثير المفسر؛ بل هم مكلَّفون بإخراجها من مخرجها؛ لأننا متعبَّدون بتلاوة القرآن فهمناه أم لم نفهمه، كما أننا متعبَّدون بإقامة حدوده، فهذه كتلك سواء بسواء، ويظنُّ البعض من الناس أن في إخراج هذا الحرف بالكيفية القديمة للضاد الفصحىٰ يحدث فتنة بين المسلمين، والحق أن الفتنة في مخالفة أمر النبي ﷺ ومخالفة قراءة القرآن بالكيفية التوقيفية التي نزل بها أمين الوحي، ولم ينص عبد الوهاب القرطبي (ت٤٦١هـ) في كتابه (الموضح في التجويد) عند تحديده لمخرج الضاد عن أي صعوبة في نطقها، قال: «ومن أوَّل حافة اللسان، وما يليها من الأضراس مخرج الضاد، وإن شئتَ أخرجتها من =

.....

= الجانب الأيمن، وإن شئتَ من الأيسر...». ينظر: الموضح في التجويد (ص٧٨). فقوله: «إن شئتَ» فيه دلالة أنَّ الضاد بالتدريب والممارسة يسهل التلفُّظ بها من أيِّ جانب، أو من الحافتين معًا.

وقيل: لا ينقاد خروج الضاد لكل أحد إلا لصاحب اللسان القيم بالفصاحة؛ وأين نجد هذا اللسان القيم بالفصاحة في عصرنا؟! ونجد الإشارة إلىٰ عسر هذا الحرف في أقوال شرَّاح الشاطبية وغيرها من الكتب، فهل هذا الكلام علىٰ إطلاقه أم فيه تفصيل؟ ولو سألتُ سؤالا افتراضيًّا، نفترض أن ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) رحمه الله تعالىٰ بيننا وسألناه: هل تجد صعوبة في نطق الضاد؟ لقال: لا، ولأجاب الشاطبي (ت٥٩٠هـ)، والداني (ت٤٤٤هـ)، ومكي (ت٤٣٧هـ) وغيرهم بنفس الجواب؛ أن الضاد لا صعوبة ولا مشقَّة في نطقها، وخاصة من متمرِّس متصدِّر للإقراء والتعليم؛ ولكن في أيِّ وقت تكون الضاد أصعب المخارج علىٰ القارئ؟ الجوابُ: هو المبتدئ في القراءة العامي، وكذلك غير العربي. نعم هؤلاء تكون الضاد في حقِّهم أصعب وأعسر الحروف في النطق علىٰ الإطلاق، ويلحق بهؤلاء عوام العرب في الوقت المعاصر؛ ووجدت علماء الأصوات قالوا: إن العاميات المعاصرة العربية لا يوجد في نطقها ضادٌ عربيةٌ فصيحةٌ، بل تطوَّرت وصارت مفخم الدَّال، فالله المستعان، كيف نقرأ القرآن ونبدل الضاد العربية الفصيحة بمفخم الدَّال؟! وكيف نوافق بعض علماء الأصوات الحداثيِّين ممن ينادون بوجوب اعتماد الضاد المعاصرة في بطون كتب التجويد؟! ولو استجبنا لذلك - كما وقعت فيه بعض الكتب المعاصرة - لأوقعنا الناس في اللَّحن؛ بسبب اعتماد ضاد يترتب علىٰ القراءة بها تحريف للكلم عن مواضعه.

وهناك حروفٌ يصفها المحققون بالثقل والصعوبة وما أسهلها علىٰ من اعتادها، كالهمز مثلًا: موصوف بأنه أثقل وأشدُّ الأصوات كما قال الضباع (ت١٣٨٠هـ) رحمه الله: «وإنما تنوَّعت العرب في تخفيف الهمزة... لكونه أثقل الحروف نطقًا وأبعدها مخرجًا...». ينظر: الإضاءة في أصول القراءة (ص٢٦). وقال الدكتور إبراهيم أنيس: «والنطق بالهمزة عملية تحتاج إلىٰ جهد عضلي مما يجعل الهمزة أشد الأصوات». وقال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): «الهمزة علىٰ انفرادها حرف بعيد المخرج جلد صعب علىٰ اللافظ به، بخلاف سائر الحروف مع ما فيها من الجهر والقوة، ولذلك استعملت العرب في الهمزة المفردة ما لم تستعمله في غيرها من الحروف، فقد استعملوا التحقيق والتخفيف وإلقاء حركتها علىٰ ما قبلها، وإبدالها بغيرها من الحروف وحذفها في مواضعها، وذلك كله لاستثقالهم لها، ولم يستعملوا ذلك في شيء من الحروف غيرها...». ينظر: الكشف عن وجوه =

بَيْـدَ أني مـن قريش»[1]؛ أي: الذين هم أصل العـرب، وهم أفصح من نطق بها، فأنا أفصح العرب.

وقوله: (بَيْدَ)؛ بمعنىٰ: من أجل، وقيل: بمعنىٰ غير[2]، فإنه من تأكيد المدح بما يشبه الذم، كقوله[3]:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

(وَالـلَّامُ أَدْنَاهَـا لِمُنْتَـهَاهَا)؛ أي: واللام مخرجها من أوَّل حافة اللِّسـان،

= القـراءات (١/ ٧٢). ولا داعي من إثارة الرعب والخوف في قلوب من أراد تعلم القرآن مـن تخويفه بالضاد وصعوبتها وغير ذلك من الألفاظ، ونجد في بعض الكتب التي صنفت في التجويد قول بعضهم: إن خروجها من الأيمن أيسر، ومن الأيسر أعسر، ومنهما عسير، فكلٌ يعبِّر عن سـهولة ما تيسـر له، وعن عُسـر ما صعب عليه، وكل هذا الرعب الذي يثيره بعض طلاب العلم وبعض الشـيوخ من تخويف الناس من صعوبة مخرج الضاد نردُّ عليهم ونقول: إنَّ ربَّ العالمين من فوق سبع سموات قال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾[القمر: ١٧]، والضـاد التي نحن متعبِّدون بها في فاتحة الكتاب هي من جملة ما يسَّـره تعالىٰ من القرآن، ولقـد كلَّفنا تعالىٰ بما نسـتطيع قال تعالـىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[البقرة: ٢٨٦]. والله من وراء القصد.

(١) ينظـر: حديـث: (أنـا أفصـح من نطق بالضـاد بيد أنـي من قريش) قـال في اللآلـئ: معناه صحيح، ولكن لا أصل له، كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ، وأورده أصحاب الغريب ولا يعرف له إسناد. ورواه ابن سعد عن يحيىٰ بن يزيد السعدي مرسلًا بلفظ: (أنا أعربكم أنا من قريش ولسـاني لسان سـعد بن بكر)، ورواه الطبراني عن أبي سعيد الخدري بلفظ: (أنـا أعرب العرب ولدت في بني سـعد فأنىٰ يأتيني اللحن)، كذا نقله فـي (مناهل الصفا بتخريج أحاديث الشـفا) للجلال السيوطي، ثم قال فيه: والعجب من المحلي حيث ذكره في شـرح جمع الجوامع من غير بيان حاله، وكذا من شـيخ الإسـلام زكريا حيث ذكره في شـرح الجزرية، ومثله: (أنا أفصـح العرب بيد أني من قريـش)، أورده أصحاب الغرائب، ولا يُعلم من أخرجه، ولا إسناده. انتهىٰ. ينظر: كشف الخفاء (١/ ٢٠٠- ٢٠١).

(٢) ينظر: لسان العرب (٣/ ٩٧)، مادَّة: (بيد).

(٣) قائله: النابغة. ينظر: الكامل في اللغة والأدب للمبرِّد (١/ ١٤)، الأغاني (٣/ ١٨٦).

مـع ما يليها من الحنـك الأعلىٰ إلىٰ آخرهـا(١)، قال سـيبويه: «فويق الضاحك

(١) ينتشر بين كتب التجويد الحديثة القول بأن اللام أوسع المخارج علىٰ الإطلاق، وبالاستقراء لمصنفات التجويد القديمة مخطوطها ومطبوعها، لا نجد أدنىٰ إشارة عند هؤلاء الأفذاذ من القول بأن اللام أوسع المخارج؛ بل الرواية الواردة عنهم تقول بأن أوسع المخارج حروف المدِّ، وعلىٰ رأس هؤلاء سيبويه (ت١٨٠هـ)، والداني (ت٤٤٤هـ)، ومكي (ت٤٣٧هـ) وعبد الوهاب القرطبي (ت٤٦١هـ) وغيرهم، وقد أدرك علماء التجويد ما لحروف الجوف من تميز في مدارجها، ونصُّوا علىٰ أنها أوسع المخارج، وهم في ذلك يجنحون نحو ما قاله سيبويه (ت١٨٠هـ) في كتابه، وهو صاحب أصل هذه الفكرة، فقد ورد عنه في باب بعنوان: (باب الوقف في الواو والياء والألف) قال ما نصه: «وهذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف لين ومدٍّ، ومخارجها متسعة لهواء الصوت، وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها ولا أمدَّ للصوت، فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفة، ولا لسان، ولا حلق لضم غيرها، فيهوي الصوت إذا وجد متسعًا حتىٰ ينقطع آخره في موضع الهمزة، وإذا تفطنت وجدت مسَّ ذلك». ينظر: الكتاب (٤/ ١٧٦). ولو ولَّينا وجوهنا ناحية القرن الرابع الهجري لوجدنا ابن جني (ت٣٩٢هـ) ينقل أصل هذه الفكرة عن شيوخه، وقرَّر ما قرَّره سيبويه من انفراد حروف الجوف بأنها أوسع المخارج علىٰ الإطلاق فقال في كتابه (سر صناعة الإعراب): «والحروف التي اتَّسعت مخارجُها ثلاثة: الألف، ثم الياء، ثم الواو، وأوسعُها وألينُها الألف، إلا أنَّ الصوت الذي يجري في الألف مخالفٌ للصوت الذي يجري في الياء والواو، والصوت الذي يجري في الياء مخالف للصوت الذي يجري في الألف والواو...». ينظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٢١). ونلحظ من نصِّ ابن جني السابق أن الألف أوسع مخرجًا من الواو والياء، وقرَّر عبد الوهاب القرطبي (ت٤٦١هـ) أنها أوسع المخارج أيضًا، ولم يكن الداني (ت٤٤٤هـ) رحمه الله بعيدًا عن الإفتاء والإدلاء بدلوه في هذه القضية، فهو يرىٰ أيضًا أن حروف المدِّ أوسع المخارج فقال في تحديده: «والممدودةُ ثلاثةُ أحرف: الياء، والواو، والألف سمِّيت ممدودةً لأن الصوتَ يمتدُّ بها بعد إخراجها من موضعها، إلا أنَّ المدَّ الذي في الألف أكثرُ من المدِّ الذي في الياء والواو؛ لأن اتساع الصوت بمخرج الألف أشدُّ من اتساعه لهما لأنك قد تضم شفتيك في الواو، =

والناب والرباعية والثنية»(١).

[١٥] وَالنُّونُ مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا
وَالرَّا يُدَانِيهِ لِظَهْرٍ أَدْخَلُوا

(وَالنُّونُ) تخرج (مِنْ طَرَفِهِ)؛ أي: اللِّسان مع ما ذُكر.

(تَحْتُ اجْعَلُوا)؛ أي: واجعلوها أيُّها القراء تحت مخرج اللام قليلًا، وقيل: فوقها قليلًا.

(وَالرَّا) بالقصر للوزن مخرجُها، (يُدَانِيهِ)؛ أي: يقاربُ مخرج النون (لِظَهْرٍ أَدْخَلُوا)؛ أي: وهو أدخلُ [١١/ أ] إلىٰ ظهر اللِّسان قليلًا؛ لانحرافه إلىٰ اللام، وقضية هذا تقديمُ الراء علىٰ النون وجرىٰ عليه بعضهم.

وما ذكره الناظم من تغاير مخرج الثلاثة مذهب سيبويه والحذَّاق(٢)،

= وترفع لسانك قِبَلَ الحنك في الياء، وتسمي أيضًا حروف اللين لضعفها وخفائها، وأن الحركات مأخوذةٌ منها، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو». ينظر: التحديد في الإتقان والتجويد (ص١٠٧). وقد ظهر ترديد هذه الفكرة أيضًا عند بعض علماء التجويد المتأخرين، فنجدها عند ملا علي القارئ (ت١٠١٤هـ) في المنح الفكرية، ويعتبر سيبويه قائد الراية في القول بأوسعية حروف الجوف، وسار خلفه زمرة من علماء اللغة والتجويد فيما جنح إليه، ولم يرد في ثنايا كلام هؤلاء العلماء - المعوَّل علىٰ علمهم - أن اللام أوسع المخارج علىٰ الإطلاق، كما نجده منتشرًا بين مصنفات التجويد الحديثة التي أوجزت العبارة، وغلب عليها الرأي والقياس، أكثر من الرواية والاتِّباع.

(١) ينظر: كتاب سيبويه (٤/ ٤٣٣).

(٢) تبع سيبويه (ت١٨٠هـ) جلُّ اللاحقين بعده علىٰ إفراد مخرج اللام والنون والراء علىٰ قاعدة المتقاربين، وعلىٰ رأسهم الداني (ت٤٤٤هـ)، وعبد الوهاب القرطبي (ت٤٦١هـ)، ومكي (ت٤٣٧هـ)، والنَّاظم في التمهيد والنشر حتىٰ وقتنا المعاصر.

وذهب يحيىٰ الفراء، وقطرب(١)، والْجَرْمِيُّ(٢) إلىٰ أن مخرجها واحد(٣)، وهو طرف اللِّسان مع ما ذكر، وتسمَّىٰ الثلاثة ذلقية، وذَوْلقيَّة؛ لأنها من ذَلَقِ اللِّسان، وهو طرفه(٤).

[١٦] وَالطَّاءُ وَالدَّالُ وَتَا مِنْهُ وَمِنْ
عُلْيَا الثَّنَايَا وَالصَّفِيرُ مُسْتَكِنْ

---

(١) قطرب: محمد بن المستنير أبو علي البصري، المعروف بقطرب أحد العلماء بالنحو واللغة، أخذ عن سيبويه، مات (٢٠٦هـ). ينظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد (١/ ٣٨٦)، الأعلام للزركلي (٧/ ٩٥).

(٢) صالح الجرمي: صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء، أبو عمر: فقيه، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة. سكن بغداد. له كتاب في (السير)، و(كتاب الأبنية)، و(غريب سيبويه) وكتاب في (العروض). مات الجرمي في سنة (٢٢٥هـ).

(٣) أضاف الداني (ت٤٤٤هـ) في التحديد إلىٰ هؤلاء الثلاثة ابن كيسان (ت٢٩٩هـ)، وتبعه علىٰ ذلك عبد الوهاب القرطبي (ت٤٦١هـ) في الموضح. ينظر: التحديد في الإتقان والتجويد (ص١٠٧)، الموضح في التجويد (ص٧٩)، قلتُ: ويضاف إليهم ابن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ) صاحب جمهرة اللغة، وهؤلاء يذهبون إلىٰ أن مخارج الحروف العربية الفصيحة أربعة عشر مخرجًا، ونصَّ أبو حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) في ارتشاف الضرب أن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) من جملة العلماء الذين جعلوا اللام والنون والراء من مخرج واحد قال: «المخرج العاشر: وهو للراء، وهي من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا العليا، غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلًا من النون، وتقدَّم مذهبُ الجرمي ومن وافقه، وهو الظاهر من كلام الخليل». ينظر: ارتشاف الضرب (١/ ١٠)، وقد نصَّ الخليل أن هذه الثلاثة في حيِّز واحد علىٰ قاعدة المتجانسين، قال في معجم العين: «... ثم الراء واللام والنون في حيّز واحد». ينظر: معجم العين (١/ ٤١-٤٢).

(٤) ينظر: لسان العرب (١٠/ ١٠٩)، مادَّة: (ذلق).

(وَالطَّاءُ وَالدَّالُ) المهملتان، (وَتَا) بالقصر للوزن مثناة فوق تخرج (مِنْهُ)؛ أي: من طرف اللِّسان (وَمِنْ) أصول (عُلْيَا الثَّنَايَا)؛ أي: مما بينهما مُصْعِدًا إلىٰ الحنك الأعلىٰ، وتسمَّىٰ الثلاثة نِطْعيَّة؛ لأنها من نِطع غار الحنك الأعلىٰ، وهو سقفه(١). والثنايا: الأسنان المتقدِّمة اثنان فوق واثنان تحت.

(وَالصَّفِيرُ مُسْتَكِنّ)؛ أي: وحروف الصفير الآتية وهي: الصاد، والزاي(٢) والسين، مستقرُّ خروجها.

[١٧] مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَىٰ
وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَتَا لِلْعُلْيَا

(منه)؛ أي: من طرف اللِّسان، (وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَىٰ)، وعبارة الشاطبي، (وَمِنْ بَيْنِ الثَّنَايَا)؛ [١١/ ب] يعني: العليا والسفلىٰ، ولا منافاة فهي من طرف اللِّسان، ومن بين الثنايا العليا والسفلىٰ(٣).

---

(١) ينظر: معجم العين (٢/ ١٦)، مادَّة: (نطع)

(٢) قال الإمام المُسعدي (ت١٠١٧هـ) من تلامذة المزِّي: «ويغلط بعضهم أيضًا في النطق بالزاي فيقول: (زين)؛ لأن لفظ (زين) كلمة لا حرف ومعناه: الشيء الحسن، وضدُّه الشين، وهو الشيء القبيح...». ينظر: الفوائد المسعدية في حل الجزرية (ص٢٣).

(٣) قال الحافظ ابن الجزري: «المخرج الثالث عشر - لحروف الصفير وهي: الصاد، والسين، والزاي - من بين طرف اللسان فويق الثنايا السفلىٰ ويقال في الزَّاي: زاء بالمدِّ، وزيٌّ بالكسر، والتشديد، وهذه الثلاثة الأحرف هي الأسلية؛ لأنها تخرج من أسلة اللسان، وهو مستدقه». ينظر: النشر (١/ ١٦٤). وقال عن مخرج حروف الصفير في التمهيد: «ومن رأسه أيضًا وبين أصول الثنيتين السفليين الصاد والسين والزاي». ينظر: التمهيد (ص٦٤). قلتُ: طرف اللسان في حروف الصَّفير يُلصق في أطراف الثنايا السفلىٰ، وهو القول المعتمد والمعوَّل عليه كما نصَّ عليه الحافظ ابن الجزري، ووجدتُّ في بعض الكتب المعاصرة أن طرف اللسان يضرب في لثة الأسنان العليا، وهذا بطبعة يؤدي إلىٰ خلل بصوتهنَّ؛ لأنه =

وتسمَّىٰ هذه الثلاثة أسلية؛ لأنها من أسلة اللِّسان، وهو مستدقة(١).

(وَالظَّـاءُ وَالذَّالُ) المعجمتـان، (وَثَـا) بالقصر للوزن مثلثـة (لِلْعُـلْيَا مِنْ طَرَفَيْهِمَا)؛ يعني: تخرج من طرف اللِّسان والثنايا العليا.

وتسمَّىٰ الثلاثة لِثوية نسبة إلىٰ اللِّثة، وهي: اللَّحم النابت حول الأسنان(٢)،

= لـو ضرب طرف اللسـان في أصـول الثنايا العليا؛ لتولد صوت يشـبه الحـروف اللثوية، وبعضهم يقول: بل طرف اللسـان يسـامت اللثـة العليا. قلتُ: المسـامتة وحدها لا تكفي؛ لأن من شـروط النطق بالحرف أن يصطدم عضو بعضو، وهنا اصطدم طرف اللسان بالثنايا السـفلىٰ، والذي يصطدم بين أطراف الثنايا العليا والسـفلىٰ هو هواء الصوت، لا اللسـان، وهنـاك فرق بين عمل اللسـان، وعمل الصـوت مع حروف الصفير، فعمل اللسـان ملصق بالثنايا السفلىٰ، ومعه في نفس الزمن يتسرَّبُ الصَّوت من بين الأسنان العليا والسفلىٰ، وهو الذي يولد عنه صوت الصفير. وقد جاء في بعض مخطوطات نسـخ التمهيد لابن الجزري أنـه عرَّف مخرج حروف الصفير بأن طرف اللسـان يكون مع أصول الثنايا السـفلي. ينظر: التمهيـد ص (ت ٦٤). وجـاء عـن مكي (٤٣٧هـ) في (الكشـف عن وجـوه القراءات) أن عمل اللسـان معهنَّ أن يلتصق بالثنايا السـفلىٰ لا بين العليا والسفلىٰ، ولا ناحية العليا قال: «... ثم الزاي الصاد والسين أخوات، يخرجن مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلىٰ». ينظر: الكشـف عن وجوه القـراءات (١/ ١٣٩). وهذا ما قرره أيضًا العلامة أحمد المتولي فـي كتابه (فتح الرحمن في تجويد القرآن): «المخرج الثالث عشـر: لحروف الصفير وهىٰ الصاد والسـين والزاي من بين طرف اللسـان وفوق الثنايا السفلىٰ... ». ينظر: فتح الرحمن فـي تجويد القرآن (ص٨١)، ولا يلتفت لمن طعن في ذلك من الحداثيين، فهؤلاء يقعِّدون لتلاوتهـم، ويلزمـون الناس بذلك علىٰ أنه مَثَلٌ يحتذىٰ في الفصاحة. وللأسـف يشـحنون بطون كتبهـم بمنهج علماء الأصـوات الحداثيين المضطرب في أغلـب جوانبه، ويرفعون ذلك للناس علىٰ أنها الفصاحة التي يجب أن تحتذىٰ. اللهم سلمنا من الأهواء.

(١) ينظر: لسان العرب (١١/ ١٤)، مادَّة: (أسل).

(٢) اللِّثَةُ: مَغْرِزُ الأَسنان. ينظر: لسان العرب (٢/ ١٨٥)، مادَّة: (لوث).

فمخارج اللِّسان عشرة، وحروفها ثمانية، فقال:

[١٨] مِنْ طَرَفَيْهِمَا وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَهْ
فَالْفَا مَعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا الْمُشْرِفَهْ

(وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَهْ فَالْفَا) بالقصر للوزن، وزيادة الفاء (مَعَ اطْرَافِ) بإسكان العين، ونقل حركة الهمزة إليها؛ أي: والفاء تخرج من بطن الشفة السفلىٰ، مع أطراف (الثَّنَايَا الْمُشْرِفَهْ)؛ أي: العليا، وأطلق الشفة، ومراده السفلىٰ، كما تقرَّر لعدم تأتِّي النطق بالفاء مع العليا.

[١٩] لِلشَّفَتَيْنِ الْوَاوُ بَاءٌ مِيمُ
وَغُنَّةٌ مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

(لِلشَّفَتَيْنِ الْوَاوُ بَاءٌ مِيمُ)؛ أي: والواو والباء الموحدة(١)، والميم تخرج [١٢/ أ] من بين الشفتين لكن بانفتاحهما في الأوَّل، وانطباقهما في الآخيرين.

وبعضهم قدَّم الباء علىٰ الواو والميم، وبالجملة مخارج الشفتين اثنان، وحروفهما أربعة.

(وَغُنَّةٌ) وهي: صوت أغَنُّ لا عمل للسان فيه(٢)، قيل: شبيهٌ بصوت الغزال

---

(١) روي أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالىٰ ناظر معتزليًّا، فقال له: قل با، فقال: با، ثم قال: قل خا، فقال: خا، فقال له: بيِّن مخرجهما، فبيَّنهما. فقال: إن كنت خالق فعلك؛ فأخرج الباء من مخرج الخاء. فبهت المعتزلي. ينظر: المنح الفكرية (ص١١١)، بتحقيقي.

(٢) الغُنَّة ليست بحرف كما ورد عن بعض العلماء بل هي صفة، وأوَّل من قال بحرفيتها مكي (ت٤٣٧هـ) رحمه الله فقد قال في رعايته: «والغُنَّة حرف مجهور شديد، لا عمل للسان فيه، والخيشوم الذي تخرج منه هذه الغنة هو المركب فوق غار الحلق الأعلىٰ، فهي صوت يخرج من ذلك الموضع». ينظر: الرعاية (ص١١٤)، ومن ثَمَّ اعترض الجعبري (ت٧٣٢هـ) علىٰ قول مكي السابق وأنكره، وصنَّف في ذلك شعرًا للردِّ عليه فقال: «فجعله إياها حرفًا غيرُ سديدٍ، وإن أراد أنها ذات محلٍّ مغاير، فلا يلزم منه حرفيتها، وإلىٰ هذا =

إذا ضاع ولدها[1]، (مَخْرَجُهَا)؛ أي: وخرج محلها (الْخَيْشُومُ)[2] وهو: أقصىٰ الأنف، ولهذا لو أمسكت الأنف لم يمكن خروجها، ومحلُّها النون ولو تنوينًا، والميم إذا سكنتا ولم تظهرا.

= أشرنا في (العقود) بقولنا:

والغنَّة ابْطِلْ قَوْلَ مَكِّي بِهَا ... في أَنَّهَا حَرفٌ وأَمَّ بيَانِي
في أنها لا تَسْتقِلُّ بنفسها ... وتحلُّ حرفًا رَبَّةَ استعلانِ

ينظر: شرح الجعبري علىٰ الشاطبية (٥/ ٣٠٧)، عقود الجمان في تجويد القرآن (ص٥٨)، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد (ص٣١٣)، وقد أكَّد الإمام المسعدي (ت١٠١٧هـ) علىٰ عدم حرفية الغُنَّة بقوله: «واعلم أن الغنة صفة وليست حرفًا خلافًا لزاعمه؛ لأن حروف الهجاء بالإجماع تسعة وعشرون، وليست الغُنَّة واحدًا منها». ينظر: الفوائد المسعدية (ص٤٠)، والغُنَّة تابعة لما بعدها من حيث التفخيم والترقيق، أمَّا من أجرىٰ مراتب التفخيم الخمسة علىٰ الغُنَّة الفخيمة فهو من عمل الحداثيين، وأقدم مصدر ذكر ذلك بين يدي كتاب (هداية القارئ للشيخ المرصفي (ت١٤٠٩هـ) رحمه الله (١/ ١٨٢)، ثم انتشر القول بذلك عن طريق نقل هذه الفكرة في بطون كتب التجويد الحديثة، وهذا الكلام لم يثبت عن أيِّ عالم من علماء التجويد الأوائل، ولم يروَ عنهم أن مراتب التفخيم واقعة علىٰ غنة الإخفاء الحقيقي المفخمة، والغُنَّة صفة وليست بحرف، ولو ثبت أنها حرف لأَجْرَيْنَا عليها مراتب التفخيم، ومن عنده دليل من كلام المجودين القدامىٰ غير ذلك نقول له: قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين، سلَّمنا الله تعالىٰ من قراءة القرآن بالتَّشَهِّي والرأي.

(١) قلتُ: هذا المقياس يصلح في عصر الشارح؛ لأن البيئة في هذه الفترة تتوفَّر فيها الغزلان، أما نحن الآن فمن أين لمدارس القرآن التي تعيش في المدن أن تأتي بغزالةٍ ليُسْمع منها صوت الغنة؟! وليس كل غزالة نجدها يتوفَّر فيها الشرط المذكور؛ بل يشترط ضياع ولدها. قلتُ: إذا ضاع ولدها نسمع منها صوت الغُنَّة، فما بالكم لو ضاع زوجها؟ سوف نسمع منها قاموس الحيوانات الأليفة وغير الأليفة.

(٢) ينظر: لسان العرب (١٢/ ١٧٨)، مادَّة: (خشم).

والتقييد بهذين ذكره كثيرٌ منهم الشاطبي، وهو تقييد لكمال الغُنَّة لا لأصلها[1]، كما ذكره الجعبري[2]، وسيأتي أيضًا إيضاحه في الكلام على قول الناظم: (وَأَظْهِرِ الْغُنَّةَ).

(١) ينظر: شرح الجعبري على الشاطبية (٢/ ٢٣٧).

(٢) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، أبو إسحاق السلفي، بفتحتين نسبة إلى طريقة السلف، محقق حاذق ثقة كبيرة، شرح الشاطبية والرائية. مات سنة (٧٣٢هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٨)، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٣٧٨).

[باب صفات الحروف العربية الفصيحة]

وللحروف صفات(١)؛ أي: كيفيَّات بها تتميز الحروف المشتركة بعضُها علىٰ بعض، كما يتميَّز غيرها بالمخارج(٢)؛ إذ المخرج للحرف كالميزان يعرف به كمِّيَّتُه، والصفة له كالناقد تعرف بها كيفيتُه(٣).

وقد أخذ في بيانِ المشهور منها، وهي [١٢/ ب] سبع عشرة فقال:

[٢٠] صِفَاتُهَا جَهْرٌ وَرِخْوٌ مُسْتَفِلْ
مُنْفَتِحٌ مُصْمَتَةٌ وَالضِّدَّ قُلْ

---

(١) أخبر الإمام السيوطي (ت٩٠٨هـ) عن النحويين أنهم ذكروا الصفات لفائدتين:
«إحداهما: لأجل الإدغام؛ ليعرف ما يدغم في غيره لقربه منه في المخرج والصفة، أو في أحدهما، وما لا يدغم لبعده منه في ذلك.
والثانية: بيان الحروف العربية، حتىٰ ينطق من ليس بعربي بمثل ما ينطق به العربي...».
ينظر: هَمْعُ الْهَوَامِعِ في شرح جمع الجوامع للسيوطي (٣/ ٣٧٩)، نهاية الإتقان في تجويد القرآن (ص٨٨) من تأليفي.

(٢) نلحظ أن الشارح لم يفسِّر الصفة بما هو متداولٌ بين الكتب المعاصرة حيث يقولون: (إنها كيفية عارضة تحدث للحرف في المخرج)، ومن خلال الاستقراء في بطون الكتب القديمة مطبوعها ومخطوطها تبيَّن لي أن طاش كُبري زاده (ت٩٦٨هـ) هو أوَّل من فسَّر الصفة بأنها كيفية عارضة قال: «وصفة الحروف: كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج، وتتميز بذلك الحروف المتحدة بعضها عن بعض». ينظر: شرح المقدمة الجزرية لطاش (ص١١٦). والسؤال: هل نقول إن حروف (خص ضغط قظ) يعرض لها الاستعلاء تارة، وينفك عنها تارة أخرىٰ؟ الجواب: لا؛ ولكن تعريف الصفة بأنها كيفية عارضة يوهم ذلك، ولو اعتمدنا تعريف الصفة كما جاء علىٰ لسان الشارح لأزال اللبس، حيث إنه لم يرد في تعريفه للصفة بأنها كيفية عارضة.

(٣) ينظر: لسان العرب (٩/ ٣٥٦)، مادَّة: (وصف).

(صِفَاتُهَا)؛ أي: المشهورة (جَهْرٌ وَرِخْوٌ) بتثليث الراء والكسر أشهر، و(مُسْتَفِلٌ مُنْفَتِحٌ مُصْمَتَةٌ) المناسب التعبير بالاستفال والانفتاح والإصمات.

(وَالضِّدَّ) لها (قُلْ) وهو الهمسُ، والشدَّةُ، والاستعلاءُ، والانطباقُ، والانذلاق، وقد أخذ في بيانها، مع بيانِ عدَّة حروفها المعلوم منه عدَّة حروف الخمسة الأولىٰ، فقال:

[٢١] مَهْمُوسُهَا فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ
شَدِيدُهَا لَفْظُ أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ

(مَهْمُوسُهَا) عشرة أحرف يجمعها لفظ (فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتَ)؛ فحروف الجهر تسعة عشر، وهي ما عدا هذه العشرة؛ وإنما ذكر عدَّة المهموسة وأخواتها دون المجهورة وأخواتها لقلَّتها.

والهمسُ لُغة: الخفاء[١]؛ سُمِّيت حروفه مهموسة؛ لضعفها وجريان النَّفَس معها؛ لضعف الاعتماد عليها في مخارجها.

والجهرُ لُغة: الإعلان[٢]؛ سميت حروفه مجهورة[٣]: للجهر بها؛ ولقوَّتها

(١) ينظر: لسان العرب (٦/ ٢٥٠)، مادَّة: (همس).

(٢) ينظر: لسان العرب (١٤/ ١٤٩)، مادَّة: (جهر).

(٣) أوَّل مَن عرَّف الجهر بما ذكر الشارح هو سيبويه (ت١٨٠هـ)، وتبعه جل اللاحقين بعده من علماء اللغة والقراءات. ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٤). ولم يذكر الخليل (ت١٧٥هـ) أيَّ تعريفٍ متعلِّقٍ بالمجهور أو المهموس في كتابه العين. ويفسِّر علماء الأصوات المحدثين الجهر تباعًا لكتب الأصوات المترجمة عن الغرب - باهتزاز الأوتار الصوتية في الحنجرة، ويفسِّرون أيضًا الهمس بأنه الصوت الذي لا تهتز معه الأوتار الصوتية في الحنجرة، وعدد الحروف المهموسة عندهم: (فحثه شخص سكت قط) اثنا عشر حرفًا، زادوا القاف والطاء؛ ومن أدلَّتهم في هذه الزيادة أنَّ العاميات المعاصرة تلفظ بهما مهموسين.

ومنع النَّفَس أن يجري معها؛ [١٣/ أ] لقوَّة الاعتماد عليها في مخارجها(١).

قلت: سمعت علىٰ (يوتيوب) محاضرة لدكتور مشهود له بالبنان في علم الأصوات قال: «الوقف علىٰ الكاف والتاء بحريان النفس خطأ، والصواب أن الهمس هو عدم الاهتزاز الأوتار الصوتية في الحنجرة». فانظروا ما تلقَّيناه بأسانيد متصلة وُصف بالخطإ؛ سبب الاعتماد علىٰ منهج الغرب في تعريف المجهور والمهموس.

(١) انتقد بعض علماء الأصوات المحدثين تعريف الجهر والهمس المتداول في بطون كتب التجويد من لدن سيبويه، وقال: «وإذا دقَّق الباحث في كتب التجويد المعاصرة فإنه سوف يجد اضطرابًا كبيرًا في تعريف الصوت المجهور والصوت المهموس، وتحريفًا لعبارة سيبويه التي لا تخلو من غموض أصلًا...». اهـ. ثم يريدون منَّا معاشر المجوِّدين اعتماد منهج علماء الأصوات الغربي في تعريف المجهور والمهموس والشديد والرخو، وللأسف استجاب بعض الدكاترة المعاصرين إلىٰ هذا النداء، وأخرجوا لنا كتبًا تحت مسمَّىٰ (كتب التجويد) تحمل الفكر الغربي في منهج المخارج والصفات، وكان الأَولىٰ بهم توجيه سهام النقد لمن أراد تبديل مخارج وصفات العرب المجوِّدين الفصحاء، بتلك التي جاءتنا عن الغرب. وقد قال الدكتور غانم قدوري الحمد العراقي عن منهج هؤلاء النَّفر من علماء الأصوات المحدثين: إنه غربي بحت، قال في كتابه (المدخل إلىٰ علم أصوات العربية): «ويغلب علىٰ طريقة المحدثين في بحث صفات الأصوات محاكاة طريقة الغربيين في دراستها، لتلقِّي معظم الجيل الأوَّل منهم مبادئ علم الأصوات وأصوله في جامعات غربية، ولضعف اتصال كثير منهم بالتراث الصوتي العربي، وعدم اطلاعهم علىٰ كثير من مصادره الأساسية، مما حمل كثيرًا منهم علىٰ اختراع مصطلحات - غير موحدة أحيانًا - للتعبير عن مفاهيم صوتية لها في التراث العربي مصطلحات راسخة معروفة...». ينظر: المدخل إلىٰ علم أصوات اللغة (ص١٠٠). وبالجملة يريد منا علماء الأصوات المُحَدَثِين إعادة صياغة صفتي الجهر والهمس بحسب منظور الغرب لهما، وأن ندرج القاف والطاء والهمزة من جملة الحروف المهموسة، بحجَّة أن هذه الأحرف في واقع النطق العربي اليوم مهموسة، وعند مجيدي القرآن مهموسة أيضًا - بحسب زعمهم -، وهل نحن متعبَّدون إلىٰ الله بما يجري علىٰ ألسنة العرب اليوم؟!! بل متعبَّدون بما رُوي متواترًا علىٰ لسان النبي ﷺ، =

(شَـدِيدُهَا) ثمانية أحرف، يجمعها (لَفْـظُ: أَجِدْ قَـطٍ بَكَتْ) فحروف غيره أحد وعشـرون، وهي ما عدا هذه الثمانية؛ لكن حروف الرخو منها ستة عشر، وحروف المتوسطة بينه وبين الشديد خمسة، كما ذكره بقوله:

[٢٢] وَبَـيْـنَ رِخْـوٍ وَالـشَّـدِيـدِ لِـنْ عُـمَـرْ
وَسَـبْـعُ عُـلْـوٍ خُـصَّ ضَـغْـطٍ قِـظْ حَـصَـرْ

(وَبَيْنَ)؛ أي: وما بين (رِخْوٍ وَالشَّـدِيدِ) خمسـة أحرف يجمعُها لفظ: (لِنْ عُـمَرْ).

والشـدَّة لُغة: القوَّة[1]؛ سُـمِّيت حروفها شـديدة لمنعهـا النَّفَس أن يجري معها؛ لقوَّتها في مخارجها.

والرَّخاوة لُغة: اللِّين[2]؛ سُمِّيت حروفها رخوة؛ لجري النَّفَس معها حتىٰ لانت عند النطق بها[3].

= وسطَّره علماء القراءة القدامىٰ. قلتُ: لن نقبل بهذا التبديـل والتحريف في بطون كتب التجويـد مهما كلَّفنا الأمر، وهل جهـل علماء اللُّغة والتجويد القدمـاء بأن تعريف الحرف المجهـور بأنه الذي تهتزُّ معه الأوتار الصوتية في الحنجرة أثَّر علىٰ تلاوتهم؟ وهل أوقعهم الجهل بهذه المصطلحات الحديثة في لحن القراءة؟!! بالطبع لا. رزقنا الله اتِّباع نهج سبيل السلف في القراءة والعبادات.

(١) ينظر: لسان العرب (٣/ ٢٣٢)، مادَّة: (شدد).

(٢) ينظر: لسان العرب (١٤/ ٣١٤)، مادَّة: (رخا).

(٣) أوَّل مَن عرَّف الرخاوة بما ذكر الشـارح سـيبويه (ت١٨٠هـ)، وتبعه جل اللاحقين بعده من علماء اللغة والقراءات كذلك. ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٥)؛ ولكن سيبويه قال: جريان الصـوت لضعف الاعتمـاد علىٰ المخرج، ولم يرد عنه في تعريـف الرخاوة أنها جريان النفـس. ولم يذكر الخليـل (ت١٧٥هـ) أيَّ تعريـفٍ متعلِّقٍ بالرَّخاوة والشِـدَّة في كتابه العين بحسب نظرة أهل التجويد اللاحقين بعده. و يفسِّر علماء الأصوات المحدثين =

وسُمِّيت الخمسة المذكورة متوسطة بينهما؛ لأن النَّفَس لم ينحبس معها انحباس الشديدة ولم يجرِ معها جريانه مع الرِّخوة.

(وَسَبْعُ عُلْوٍ) بضمِّ العين، وكسرها؛ أي: والمستعلية سبعة أحرف، يجمعها لفظ: (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ)، ونبَّه على جمعها في هذه بقوله: (حَصَرْ)؛ أي: جمعها بعضهم في هذه، فحروف الاستفال اثنان وعشرون، وهي ما عدا هذه [١٣/ ب] السبعة.

والاستعلاء من العلوِّ، وهو لُغة: الارتفاع(١)؛ سميت حروفه مستعليةً لاستعلاء اللِّسان عند النطق بها إلى الحنك الأعلى.

والاستفال لُغة: الانخفاض(٢)؛ سُمِّيت حروفه مستفلةً؛ لتسفُّلها وانخفاض اللِّسان عند النطق بها عن الحنك.

[٢٣] وَصَادُ ضَادٌ طَاءُ ظَاءٌ مُطْبَقَهْ
وَفَرَّ مِنْ لُبِّ الْحُرُوفُ الْمُذْلَقَهْ

(وَصَادُ) و(ضَادٌ) و(طَاءُ) بترك تنوين الأوَّل والثالث للوزن، و(ظَاءٌ) أربعتُها (مُطْبَقَهْ) بفتح الباء وكسرها.

فالمنفتحة خمسة وعشرون حرفًا، وهي ما عدا هذه الأربعة.

= الرخاوة تباعًا لكتب الأصوات المترجمة عن الغرب - بجريان النفس عند النطق بالحرف، وهذا المصطلح عند علماء التجويد متعلِّق بالهمس، ويفسِّرون أيضًا الشِدَّة بأنها حبس النَّفَس عند النطق بالحرف، وهذا المصطلح عند علماء التجويد متعلق بالجهر، واضطربت أقوالهم في تحديد كل من حروف الشدَّة والرخاوة.

(١) ينظر: لسان العرب (١٥/ ٨٣)، مادَّة: (علا).

(٢) ينظر: لسان العرب (١١/ ٣٣٧)، مادَّة: (سفل).

والانطباق لُغة: الالتصاق[١]؛ سُمِّيت حروفه مطبقة لانطباق طائفة من اللِّسان بها علىٰ الحنك الأعلىٰ عند النطق بها[٢].

والانفتاح لُغة: الافتراق[٣]؛ سُمِّيت حروفه منفتحةً لانفتاح ما بين اللِّسان والحنك عند النطق بها.

واعلم: أن حروف الاستعلاء أقوىٰ الحروف، وأقواها حروف الإطباق، ومن ثَمَّ منعت الإمالة؛ لاستحقاقها التفخيم المنافي للإمالة.

(وَفَرَّ مِنْ لُبِّ) بحذف التنوين للوزن، واللبُّ: [١٤/ ب] العقل.

(الْحُرُوفُ الْمُذْلَقَهْ) بالمعجمة ستة، يجمعها لفظ: (فَرَّ مِنْ لُبِّ)؛ أي: هربَ الجاهلُ من العاقلِ.

فالمصمتة ثلاثة وعشرون حرفًا، وهي ما عدا هذه الستة.

---

(١) ينظر: لسان العرب (١٠/ ٢٠٩)، مادَّة: (طبق).

(٢) قال الحافظ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): «... المنطبقة والمطبقة: والانطباق من صفات القوَّة وهي أربعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء». ينظر: النشر (١/ ١٦٦). نلحظ أن المصنِّف ومعه الحافظ ابن الجزري رحمهما الله لم يذكرا أيَّ شيء متعلِّق بنفخ الخدود عند النطق بأحرف الإطباق الأربعة كما هو منتشر بين طلبة العلم، وللأسف يعدُّون ذلك ذروة سنام الإتقان، ومن لم ينفخ خدوده أمامهم فقد وقع في خلل الأداء - بحسب زعمهم - ويترتب علىٰ نفخ الخدود عند الضاد والطاء الساكنة همسهما عند النطق بهما؛ بسبب حبس كمية كبيرة من هواء النَّفَس خلف الخدود، فبمجرَّد أن يفتح القارئ مخرجه يتدفق هذا النَّفَس معهما خارج الفم. ولأيِّ قارئ أن يسألَ هؤلاء: ما هو المقصود بمصطلح النفخ في الضاد والطاء؟ ومَن رواه أو نصَّ عليه من أئمة التجويد القدامىٰ؟ وهلَّا ذكرتم من كلام الأئمة ما يصدق ما زعمتم؟

(٣) ينظر: القاموس المحيط (٣/ ٤٥٩).

والذلق لُغة: الطرف[١]؛ سُمِّيت حروفه مذلقة؛ لخروج بعضها من ذلق اللِّسان وبعضها من ذلق الشَّفة؛ أي: طرفيهما[٢].

والإصمات من الصَّمت، وهو لُغة: المنع[٣]؛ سُمِّيت حروفه مصمة؛ لأنها ممنوعة من انفرادها أُصولًا في بناتِ الأربعة والخمسة؛ أي: أن كلَّ كلمةٍ علىٰ أربعة أحرفٍ، أو خمسة أصولٍ؛ لا بدَّ أن يكون فيها مع المصمتة حرف من الحروف المذلقة؛ وإنما فعلوا ذلك؛ لخفَّتها فعادلوا بها الثقيلة؛ ولذلك قالوا: إن (عسجد) اسم للذهب أعجمي؛ لكونه من بنات الأربعة، وليس فيه حرف من المذلقة[٤].

---

(١) ينظر: لسان العرب (١٠/ ١٠٩)، مادَّة: (ذلق).

(٢) أوَّل من قدَّم تعريفًا واضحًا للإصمات ابن جني في سر صناعة الإعراب، ولم يقدم الخليل أو سيبويه تعريفًا له، بل ما جاء عن الخليل هو تعريفه للحروف المذلقة، وتبع ابن جني اللاحقين بعده من علماء العربية والتجويد. ينظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٧٦)، معجم العين (١/ ١٢)، الكتاب (١/ ٣٦٤).

(٣) ينظر: لسان العرب (٢/ ٥٤)، مادَّة: (صمت).

(٤) لم يذكر الإمام ابن الطحان الأندلسي (ت٥٦٠هـ) ومن بعده الإمام الشاطبي (٥٩٠هـ) والحافظ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) (مبحث الإصمات والإذلاق) وحذفه ابن الجزري من النشر تباعًا للشاطبي، قلت: ولا فائدة صوتية منهما في أبحاث التجويد؛ بل هاتان الصفتان متعلقتان بالصفات الصرفية، فتبحث في علم الصرف. وبعض كتب التجويد الحديثة عللت ذكرها لصفة الإذلاق بقول بعضهم: «سميت هذه الحروف مذلقة؛ لمنع تكوُّن كلمة عربية فصيحة ليس فيها حرف من حروف الذلاقة، فإن وجدنا كلمة في كتاب الله ليس فيها حرف من حروف الذلاقة فأصلها أعجمية». وقد شدَّدَ النَّكير الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) علىٰ من قال: (إن في القرآن كلمات أعجمية)، وهذا نصُّ فتواه فيما أزجاه السيوطي حين بحث هذا الموضوع. قال السيوطي (ت٩٠٨هـ) تحت هذا العنوان (فيما وقع فيه بغير لغة العرب): «... اختلف الأئمَّة في وقوع المعرب في القرآن، فالأكثرون ومنهم الإمام الشافعي، =

[٢٤] صَفِيرُهَا صَادٌ وَزَايٌ سِينُ
قَلْقَلَةٌ قُطْبُ جَدٍ وَاللِّينُ

(صَفِيرُهَا)؛ أي: حروف الصفير، (صَادٌ) مهملة (وَزَايٌ سِينُ) مهملة؛ سُمِّيت [١٤/ب] بذلك لصوتٍ يخرج معها بصفيرٍ يشبهُ صفير الطائر(١).

وفيها لأجل صفيرها قوَّة، وأقواها في ذلك الصاد للإطباق والاستعلاء،

= وابن جرير، وأبو عبيدة، والقاضي أبو بكر، وابن فارس على عدم وقوعه فيه لقوله تعالىٰ: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾[فصلت: ٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾[فصلت: ٤٤]، وقد شدَّد الشافعي النكير على القائل بذلك. وقال أبو عبيدة: «إنما أُنزل القرآن بلسان عربي مبين، فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول، ومن زعم أن كذا بالنبطية، فقد أكبر القول». وقال ابن فارس: «لو كان فيه من لغة غير العرب شيء؛ لتوهم متوهم أن العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله؛ لأنه أتىٰ بلغات لا يعرفونها». وقال ابن جرير: «ما ورد عن ابن عباس وغيره من تفسير ألفاظ من القرآن إنها بالفارسية والحبشية والنبطية أو نحو ذلك؛ إنما اتفق فيها توارد اللغات، فتكلمت بها العرب والفرس والحبشة بلفظ واحد». وقال غيره: «بل كان للعرب العاربة التي نزل القرآن بلغتهم بعد مخالطة لسائر الألسن في أسفارهم، فعلقت من لغاتهم ألفاظًا غيرت بعضها بالنقص من حروفها، واستعملتها في أشعارها ومحاوراتها؛ حتىٰ جرت مجرىٰ العربي الفصيح ووقع بها البيان، وعلىٰ هذا الحد نزل بها القرآن». وقال آخرون: «كل هذه الألفاظ عربية صرفة؛ ولكن لُغة العرب متسعة جدًّا، ولا يبعد أن تخفىٰ علىٰ الأكابر الجلّة. وقد خفي علىٰ ابن عباس معنىٰ: ﴿فَاطِرِ﴾[فاطر: ١]، و(فاتح)»، قال الشافعي في الرسالة: «لا يحيط باللغة إلا نبي». وقال أبو المعالي عُزَيزي بن عبد الملك: «إنما وجدت هذه الألفاظ في لغة العرب؛ لأنها أوسع اللُّغات وأكثرها ألفاظًا. ويجوز أن يكونوا سُبقوا إلىٰ هذه الألفاظ...». ينظر: الإتقان في علوم القرآن (ص١٩٩).

(١) ينظر: لسان العرب (٤/ ٤٦٠)، مادَّة: (صفر).

ويليها الزاي للجهر، ثم السين(١).

(قَلْقَلَةٌ)؛ أي: وحروف القلقلة، ويقال لها: اللَّقْلَقَةُ، خمسة يجمعها (قُطْبُ جَدٍ) بتخفيف الدال(٢).

والقلقلة واللقلقة لغة: الحركة(٣)؛ سُمِّيت بذلك لأنها حين سكونها تتقلقل، وتتلقلق عند خروجها حتىٰ يُسمع لها نبرة قوية(٤)؛ لِمَا فيها من شِدَّة الصوت الصاعد بها مع الضغط دون غيرها من الحروف(٥).

---

(١) لم يرد في معجم العين للخليل أي إشارة عن صفة الصفير، وكذلك عند سيبويه، وكان كتاب المقتضب للمبرِّد هو أوَّل من أشار إليها، فهو يعتبر أقدم مصدر ذكرت فيه حروف الصفير، قال المبرِّد: «... فمن ذلك حروف الصفير وهي السين، والصاد، والزاي. فإنها لا تدغم فيما جاورها من الطاء، والتاء، والدال. ومجاورتهن إياها أنهن من طرف اللسان، وأصول الثنايا العلىٰ، وحروف الصفير من طرف اللسان، وأطراف الثنايا، ولهن انسلال عند التقاء الثنايا، لما فيهن من الصفير...». ينظر: المقتضب للمبرِّد (١/ ٣٨)، ولم يذكر ابن جني هذه الصفة، وقد ذكرت هذه الصفة جميع كتب التجويد.

(٢) أوَّل من تحدَّث عن القلقلة فيما خلا من القرون هو سيبويه (ت١٨٠هـ) تلميذ الخليل بن أحمد الفراهيدي، وجعلها من جملة الصفات، أما الخليل فلم يحدد عددها ولم يدرجها من جملة الصفات العربية.

(٣) ينظر: لسان العرب (١١/ ٥٦٣)، مادَّة: (قلل). أي: الحركة الاهتزازية وليست الحركة الإعرابية.

(٤) من اللحن النطق بحروف (قطب جد) بجزء الحركة أو إمالتها ناحية الفتح مطلقًا، والقول به من عمل المحدثين، وكلامهم ليس بشيء، والعبرة في إثبات الأداء بما سجَّله أئمة القراءة في كتبهم، لأن ما سجَّلوه يمثل المشافهة في عصرهم، والمشافهة في عصور الاحتجاج مقدَّمة علىٰ المشافهة في عصرنا الذي غلب عليه رطانات العاميات المعاصرة. ينظر: حروف القلقلة بين القدامىٰ والمُحْدَثين (ص١٢٢).

(٥) قلتُ: المتحرِّك ليس فيه أصل القلقلة كما هو متداول بين الكتب الحديثة، بل القلقلة =

[٢٥] وَاوٌ وَيَـــاءٌ سَـكَـنَـا وَانْـفَـتَـحَـا
قَـبْـلَـهُـمَـا وَالانْـــحِـــرَافُ صُـحِّـحَـا

(وَاللِّينُ)(١)؛ أي: وحروف اللِّين بلا مدٍّ (وَاوٌ وَيَاءٌ سَكَنَا وَانْفَتَحَا) بألف الإطلاق؛ أي: وانفتح ما (قَبْلَهُمَا)، نحو: ﴿خَوْفٌ﴾[البقرة: ٣٨]، و﴿بَيْتِ﴾[آل عمران: ٩٦].

سُمِّيا بذلك؛ لأنهما يخرجان في ليـنٍ وعدم كُلفةٍ علىٰ اللِّسان كما مرَّ، وأجـرىٰ بعضهم حرفي اللِّين مجرىٰ حروف المدِّ واللِّين؛ حتىٰ إذا وقع بعدهما ساكن لوقفٍ أو إدغام جاز المدُّ والقصر والتوسط. [١٥/أ]

[٢٦] فِـي الـلَّامِ وَالـرَّا وَبِـتَـكْـرِيـرٍ جُـعِـلْ
وَلِـلـتَّـفَـشِّـي الـشِّـيـنُ ضَـــادًا اسْـتَـطِـلْ

(وَالِانْحِـرَافُ صُحِّحَا) بألف الإطلاق؛ أي: صحَّح جمهور القراء ثبوته

= قاصـرة عليها فيما لو سكنت فحسب، وهذا مـا أكَّده ابن الطحان الأندلسـي حيث قال فـي نهايـة حديثه عن الصفات: «فكلُّ الصفـات موجودة في متقلَّبات الحـروف إلا القلقلة والنفـخ، فإنهمـا خِصِّيصـان بالوقف كمـا أعلمنا». ينظر: مرشـد القـارئ (ص٥١) قلت: قولـه: متقلَّبات الحروف؛ أي: حال فتحها وكسـرها وضمها؛ لأن هذه الحروف متقلَّبة بين الحركات الثلاث، وقوله: خصيصان بالوقف، هذا المصطلح قديمًا يطلق علىٰ الإسـكان، فكلُّ ما هو سـاكن فهو ثابث واقف في حيِّزه. ومما يجدر التنبيه عليه أن ابن الطحان لم يرد فـي كتابـه أن القلقلة مائلة ناحيـة الحركة، أو ناحية الفتح مطلقًا؛ كما هو منتشـر بين الكتب الحديثـة، ممـا يدلُّ أنَّ القول بذلك مجرَّد رأي لا رواية فيـه ولا نص متواتر وارد فيه. اللهمَّ اهدنا لاتِّباع هدي النبي ﷺ في القراءة قال تعالىٰ: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ﴾[مريم: ٩٧]، فنحـن متعبِّدون إلىٰ الله بكيفية نطق صاحب هذا اللسـان الوارد في الآية، ولسـنا متعبِّدين بألسنة من يتذوَّقون الحروف بلسانهم العامي الغالب عليه العجمىٰ.

(١) ينظر: لسان العرب (١٣/ ٣٩٤)، مادَّة: (لين).

(في اللَّام وَالرَّا) بترك الهمز للوزن.

والانحراف لُغة: الميل(١)؛ سُمِّي حرفاه منحرفين؛ لانحرافهما إلىٰ طرف اللِّسان(٢)؛ إلا أن الراء فيه انحراف قليل.

(وَبِتَكْرِيرٍ) له (جُعِلْ)؛ أي: وصف؛ لأنها تتكرَّر في نحو: فرُّوج لا في نحو: ﴿نَارٌ﴾[البقرة: ٢٦٦](٣)، وهو مراد قول ابن الناظم.

ومعنىٰ قولهم: الراء مكرَّر، أن له قبول التكرر؛ لارتعاد طرف اللِّسان عند التلفظ به(٤)، كقولهم لإنسان غير ضاحك: ضاحك.

---

(١) ينظر: لسان العرب (٩/ ٤١)، مادَّة: (حرف).

(٢) قال الحافظ ابن الجزري: «وحرفا الانحراف اللام والراء علىٰ الصحيح، وقيل اللام فقط، ونسب إلىٰ البصريين، وسميا بذلك لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتىٰ اتصلا بمخرج غيرهما». ينظر: النشر (١/ ١٦٧). الانحراف في اصطلاح المجوِّدين: ميل اللسان عند النطق بحرفي اللام والراء. وقيل: انحراف صوت اللام عن يمين ويسار الحافة، وانحراف صوت الراء بالعكس. والانحراف نوعان:

الأوَّل: نوع يُعمل به، وهو ميل صوت اللام عن يمين ويسار الحافة، وميل صوت الراء إلىٰ داخل اللسان ليتحقق بهذا العمل النصف الرخو من الراء، حيث إنها مكوَّنة من نصفين، نصف فيه رخاوة، ونصف فيه شدَّة.

الثاني: وهذا النوع لا يُعمل به، وهو انحراف اللام من مخرجها إلىٰ مخرج النون نحو: ﴿جَعَلَنَا﴾[البقرة: ١٢٥] ينطقها البعض: (جعنَّا)، وانحراف الراء من مخرجها إلىٰ مخرج الياء نحو: ﴿رَبَّنَا﴾[البقرة: ١٢٧] ينطقها البعض: (يبَّنا) بياء خالصة أو مشوبة بحرف الياء. ينظر كتابي: الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية، مخطوط.

(٣) ينظر: لسان العرب (٥/ ١٣٥)، مادَّة: (كرر).

(٤) ما المقصود بإخفاء التكرير؟ وللإجابة عن ذلك يقول الشيخ علي المنصوري: «الإخفاء معناه: النفي؛ أي: لا تكررها»، وعن هذه القضية التي ورد ذكرها في الرعاية يقول: «فعبارة الرعاية إن كانت صحيحة تحمل علىٰ أن (إخفاء) في معنىٰ النفي، أي: لا تكررها...». =

وما قيل: إنه جرىٰ مجرىٰ حرفين في أمور متعدِّدةٍ؛ ليس كذلك؛ بل هو لحن يجب التحفُّظ عنه.

(وَلِلتَّفَشِّي الشِّينُ) من باب القلب؛ أي: والتفشِّي ثابت للشين المعجمة.

والتفشي لُغة: الاتساع[1].

واصطلاحًا: انتشار الرِّيح في الفم حتىٰ يتصل بمخرج الظاء المشالة. وبذلك عُرِف وجه تسمية حرفه متفشِّيًا، وعدَّ بعضُهم مع الشين في ذلك الفاء، وبعضُهم الثاء المثلَّثة، وبعضُهم الضاد.

و(ضَادًا) معجمة، [١٥/ ب] (اسْتَطِلْ) أنت؛ أي: اجعلها حرفًا

= ينظر: رسالة علي المنصوري في الضاد (ص١٩٤)، وقال أيضًا الشيخ علي المنصوري ردًّا علىٰ المرعشي: «ولا يخفىٰ أيضًا بطلان قول المرتعش في الراء إنه شاع في: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾[الفاتحة: ٣]، تقليل تشديد الراء، مع أن صاحب الرعاية قال: فإذا كان الحرف المشدد راء وجب علىٰ القارئ أن يتحفظ في تشديدها مع إخفاء تكريرها فيشددها تشديدًا بالغًا. انتهىٰ. قال: تَخْلُصُ من كلام الرعاية أن أبلغ الحروف المشددة تشديدًا هو الراء. قلت: هذا مخالف لقول العلامة ابن الجزري: (وَأَخْفِ تَكْرِيرًا إِذَا تُشَدَّدُ)؛ أي: لا تبالغ في تكرير المشدَّد. فعبارة الرعاية إن كانت صحيحة تحمل علىٰ أن إخفاء في معنىٰ: النفي؛ أي: لا تكررها فتشددها تشديدًا بالغًا. ثم إني بعد ذلك راجعت الرعاية فلم أجد فيها هذه العبارة. قال الجعبري: «وطريق السلامة من التكرير أن يلصق اللافظ ظهر لسانه علىٰ حنكه لصقًا محكمًا مرَّة واحدة، ومتىٰ ارتعد حدث من كل مرَّةٍ راء». وقال مكي: «لا بُدَّ في القراءة من إخفاء التكرير، ومتىٰ أظهر فقد جعل من الحرف المشدد حروفًا، ومن المخفف حرفين». وقال في النشر: «يجب أن يلفظ بالراء مشدَّدة تشديدًا يَنْبُو به اللسان نَبْوَةً واحدةً وارتفاعًا واحدًا من غير مبالغة في الحصر والعسر نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾[الفاتحة: ٣]». انتهىٰ». ينظر: رسالة علي المنصوري في الضاد (ص١٤)، كيفية أداء الضاد للمرعشي (ص١٧١)، شرح الجعبري علىٰ الشاطبية (٥/ ٣١٥).

(١) ينظر: لسان العرب (١/ ١٢٢)، مادَّة: (فشا).

مستطيلًا.

والاستطالة لُغة: الامتداد[1]، وسُمِّي حرفها بذلك؛ لأنه يستطيل حتىٰ يتصل بمخرج اللام.

والفرق بين المستطيل والممدود: أن المستطيلَ في مخرجه، والممدود في نفسه، وقد عُلم مما تقرر أن الصفات ثلاثة أقسام:

١- قوية.

٢- وضعيفة

٣- ومتوسطة بينهما.

(١) ينظر: لسان العرب (١١/ ٤١٠)، مادَّة: (طول).

[باب التجويد]

ولَمَّا فرغ من مخارج الحروف وصفاتها، أخذ فيما يترتَّب عليها، فقال:

[٢٧] وَالْأَخْـذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمُ
مَـنْ لَـمْ يُـجَـوِّدِ الْـقُـرَانَ آثِـمُ

(وَالأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ)؛ أي: (لَازِمٌ) للقارئ(١)؛ فحينئذ (مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ)، وفي نسخة (يُصَحِّحِ الْقُرَانَ) بأن يقرأهُ قراءة تُخِلُّ بالمعنىٰ، أو الإعراب فهو (آثِمُ).

[٢٨] لِأَنَّـهُ بِـهِ الْإِلَـهُ أَنْـزَلَا
وَهَـكَـذَا مِـنْـهُ إِلَـيْـنَـا وَصَـلَا

(لِأَنَّـهُ)؛ أي: القرآن (بِـهِ)؛ أي: بالتجويد (الْإِلَـهُ أَنْزَلَا وَهَكَذَا مِنْـهُ إِلَيْنَا وَصَـلَا)، قال الله تعالىٰ: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾[المزمل: ٤]؛ أي: ائتِ به علىٰ تؤدةٍ بتبيين الحروف والحركات.

وأكَّد الأمر بالترتيل بالمصدر تعظيمًا لشأنه، وترغيبًا في ثوابه، والقارئ بتركه ذلك من الداخلين في خبر: «رُبَّ قَارِئٍ لِلْقُرْآنِ [١٦/ أ] وَالْقُرْآنُ يَلْعَنُهُ»(٢).

---

(١) لـم يثبـت عنه ﷺ أنه قـرأ القرآن بغير تجويد، أو عـن صحابته، أو عن جيـل التابعين وتابع الأتباع، ولا يلتفت للفتوىٰ المنتشرة بين طلبة العلم في عصرنا بعدم وجوب التجويد، فهي فتـوىٰ مخالفة لهـدي النبي ﷺ في القراءة، والأصل والواجب علىٰ المسـلم أن يقتدي بما جـاءه عـن النبي ﷺ، فنحن متعبـدون إلىٰ الله بما صحـت به الرواية عنه، ولسـنا متعبدين بأقوال فلان أو غيره ممن يزعمون أنهم بلغوا ذروة سـنام الإتقان. وكلام شـارح المنظومة واضح وبيِّن في وجوب التجويد.

(٢) هـذا الحديـث موقوف علىٰ أنس بـن مالك ﷺ كما في كتاب الإحيـاء. راجع: إحياء علوم الدين، بتخريج العراقي (١/ ٢٧٤).

وعُلم بذلك طلبُ التحرُّزِ عن اللَّحن(١)، وهو هنا: الخطأ والميلُ عن الصواب(٢)، وهو جليٌّ وخفيٌّ:

فالجليُّ: خطأ يعرض للَّفظ ويُخِلُّ بالمعنىٰ أو الإعراب، كرفع المجرور ونصبه.

والخفيُّ: يعرض للَّفظ ولا يُخِلُّ بالمعنىٰ ولا بالإعراب؛ كترك الإخفاء والإقلاب والغُنَّة.

[٢٩] وَهُوَ أَيْضًا حِلْيَةُ التِّلَاوَةِ
وَزِينَةُ الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ

(١) ينظر: لسان العرب (١٣/ ٣٧٩)، مادَّة: (لحن).

(٢) الأصل في باب اللحن الجلي والخفي ما رواه الحاكم في مستدركه فقال: حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، أنبأ محمد بن الحسن العسقلاني، ثنا أبو عمير عيسىٰ بن محمد، ثنا ضمرة، عن سعد بن عبد الله بن سعد، عن أبيه، عن أبي الدرداء ﷺ قال: سمع النبي ﷺ رجلًا قرأ فلحن، فقال رسول الله ﷺ: «أرشدوا أخاكم»، صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ينظر: المستدرك علىٰ الصحيحين (٨/ ٣١٢)،ح ٣٦٠١. وأقرَّه الذهبي علىٰ التصحيح. وينظر أيضًا: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال (١/ ٦١١)،ح٢٨٠٩. وقد أجاد شيخ المحققين الدكتور غانم قدوري الحمد في طرح هذه القضية وتفصيلها، فقد ذكر في كتابه (الدراسات الصوتية عند علماء التجويد) أن ميدان علماء النحو متعلق باللحن الجليِّ، وميدان علماء التجويد متعلق باللحن الخفيِّ، وهو عندهم يستلزم دراسة ثلاثة أمور: مخارج الحروف، وصفاتها، وأحكامها التركيبية، وهذه عناصر علم التجويد الأساسية. وكان ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) هو صاحب فكرة تقسيم اللَّحن إلىٰ جليٍّ وخفيٍّ، فقد قال الدّاني (ت٤٤٤هـ): «حدّثني الحسين بن شاكر السّمسار، قال حدّثنا أحمد بن نصر، قال: سمعت ابن مجاهد يقول: اللَّحن لحنان: جليٌّ وخفيٌّ، فالجليُّ لحن الإعراب، والخفيُّ ترك إعطاء الحرف حقَّه من تجويد لفظه». وفي بعض المصادر: «ترك إعطاء الحروف حقَّها من تجويد لفظها». ينظر: التحديد للداني (ص٢٢٥)، تحفة المريد لابن قوقب (ص٧٠)، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد (ص٥٠).

(وَهُـوَ) بضـمِّ الهـاء؛ أي: التجويـدُ (أَيْضًا حِلْيَـةُ التِّـلَاوَةِ)؛ أي: زينتُها (وَزِينَـةُ الأَدَاءِ وَالْقِـرَاءَةِ)، والفرق بين الثلاثة:

أن التلاوة: قراءة القرآن متتابعًا كالأوراد والأسباع والدِّراسة.

والأداء: الأخذُ عن المشايخ.

والقراءة: تطلقُ عليهما فهي أعمُّ منهما.

ومراتب التجويد ثلاثة: ترتيلٌ، وتدويرٌ، وحدرٌ، والأوَّل أتمُّ، ثم الثاني.

فالترتيل: التُّؤدة، وهو مذهب ورش، وعاصم، وحمزة.

والحدر: الإسراع، وهو مذهب ابن كثير، وأبي عمرو، وقالون.

فالتدوير: التوسط بينهما، وهو مذهب ابن عامر، والكسائي، وهذا هو الغالب علىٰ قراءتهم؛ وإلا فكلٌّ منهم يجيز الثلاثةَ. [١٦/ ب]

[٣٠] وَهُـوَ إِعْـطَـاءُ الْـحُـرُوفِ حَقَّهَا
مِـنْ صِـفَـةٍ لَـهَـا وَمُـسْـتَـحَـقَّـهَـا

(وَهُـوَ) بضمِّ الهاء؛ أي: التجويدُ (إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا مِنْ صِفَةٍ) لازمةٍ (لَهَا) من همس وجهر وشدَّة ورخاوة ونحوها مما مرَّ.

(وَ) إعطاؤُها (مُسْتَحَقَّهَا) مما ينشأ عن الصفات المذكورة كترقيق المستفل وتفخيم المستعلي ونحوهما، وعطفَ علىٰ (إِعْطَاءُ)، قوله:

[٣١] وَرَدُّ كُـلِّ وَاحِـدٍ لأَصْـلِـهِ
وَالـلَّـفْـظُ فِـي نَـظِـيـرِهِ كَـمِـثْـلِـهِ

(وَرَدُّ كُلِّ وَاحِـد) من الحروف (لأَصْلِـهِ)؛ أي: حيِّزه من مخرجه.

وقوله: (وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ)؛ أي: نظير ذلك الحرف (كَمِثْلِهِ) بزيادة الكاف؛ أي: وأن تلفظ بنظيره بعد لفظك به مثل لفظك به أوَّلًا؛ وإن كان الأوَّل مرقَّقًا فنظيره كذلك، أو مفخمًا فنظيره كذلك، أو غيره فغيره؛ لتكون القراءة

علىٰ نسبة واحدة.

[٣٢] مُكَمَّلًا مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّف
بِاللُّطْفِ فِي النُّطْقِ بِلَا تَعَسُّف

(مُكَمَّلا) ذلك (مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّف) في القراءة، و(مَا) زائدة للتأكيد؛ ولتكن القراءة (بِاللُّطْفِ)، وفي نسخة: (بِاللَّفْظِ)، (فِي النُّطْقِ بِلَا تَعَسُّفِ).

فيحترز في الترتيل: عن التمطيط، وفي الحدر: عن الإدماج؛ إذ القراءة كالبياض إن قَلَّ صار سُمرةً، وإن زاد صار برصًا.

وفي الموطأ والنسائي عن [١٧/ أ] حذيفةَ أن النبي قال: «اقْرَؤوا القرآنَ بِلُحُونِ الْعَرَبِ، وَإِيَّاكُمْ وَلُحُونَ أَهْلِ الْفِسْقِ والْكَبَائِرِ، فَإِنَّهُ سَيَجِيءُ أَقْوَامٌ مِنْ بَعْدِي يُرَجِّعُونَ الْقُرْآنَ تَرْجِيعَ الْغِنَاءِ وَالرَّهْبَانِيَّةِ وَالنَّوْحِ لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، مَفْتُونَةً قُلُوبُهُمْ وَقُلُوبُ مَنْ يُعْجِبُهُمْ شَأْنُهُمْ»(١).

والمراد بألحان العرب: القراءة بالطبع والسليقة كما جُبلوا عليه من غير زيادةٍ ولا نقص.

وبألحان أهل الفسق والكبائر: الأنغام المستفادة من علم الموسيقىٰ.

---

(١) أخرج الطبراني في المعجم الأوسط بسنده عن حصين بن مالك الفزاري قال: سمعت شيخًا وكان قديمًا يكنَّىٰ بأبي محمد، يحدث عن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: «اقرؤوا القرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون أهل الكتابين، وأهل الفسق، فإنه سيجيء بعدي قوم يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح، لا يجاوز حناجرهم، مفتونة قلوبهم، وقلوب من يعجبهم شأنهم» «لا يروىٰ هذا الحديث عن حذيفة إلا بهذا الإسناد، تفرد به: بقية». ينظر: المعجم الأوسط للطبراني (١٦/ ٦)،ح٧٤٣٠، شعب الإيمان للبيهقي (٦/ ١٧٥)،ح٢٥٤١، والحديث ضعفه الألباني. ينظر: صحيح وضعيف الجامع الصغير (٧/ ٤٣٩)،ح١٠٦٧.

والأمر في الخبر محمول علىٰ الندب، والنهيُ علىٰ الكراهة إن حصلت المحافظة علىٰ صحَّة ألفاظ الحروف وإلا فعلىٰ التحريم.

والمراد بالذين لا يجاوز حناجرهم: الذين لا يتدبَّرونه ولا يعملون به.

واعلم: أن قراء زماننا ابتدعوا في القراءة شيئًا يسمَّىٰ:

بالترقيص: وهو أن يرُومَ السكت علىٰ الساكن؛ ثم يُنفِرُ مع الحركة في عَدْوٍ وهَرْوَلَةٍ.

وآخر يسمَّىٰ بالترعيد: [١٧/ ب] وهو أن يرعِّد صوتَه كالذي يرعُدُ من بردٍ أو أَلَمٍ.

وآخر يسمَّىٰ بالتطريب: وهو أن يترنَّم بالقراءة فيمُدَنَّ في غير محلِّ المدِّ ويزيد في المدِّ ما لم تجزهُ العربية.

وآخر يسمَّىٰ بالتحزين: وهو أن يترك طباعَه وعاداته في التلاوة، يكاد يبكي من خشوع وخضوع؛ وإنما نُهِيَ عنه لما فيه من الرِّياء(١).

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: رَوَىٰ ابْن أَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَن عَنْ أَبِي هُرَيْرَة أَنَّهُ قَرَأَ سُورَة فَحَزَّنَهَا شِبْهُ الرَّثي. وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَة عَنْ اللَّيْث بْن سَعْد قَالَ: يَتَغَنَّىٰ بِهِ يَتَحَزَّن بِهِ وَيُرَقِّق بِهِ قَلْبه. وَذَكَرَ الطَّبَرِيُّ عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ تَأْوِيل ابْن عُيَيْنَةَ لِلتَّغَنِّي بِالاسْتِغْنَاء؟ فَلَمْ يَرْتَضِه، وَقَالَ: لَوْ أَرَادَ الاسْتِغْنَاء لَقَالَ لَمْ يَسْتَغْنِ؛ وَإِنَّمَا أَرَادَ تَحْسِين الصَّوْت. قَالَ ابْن بَطَّال: وَبِذَلِكَ فَسَّرَهُ ابْن أَبِي مُلَيْكَة، وَعَبْد اللَّه بْن الْمُبَارَك، وَالنَّضْر بْن شُمَيْل، وَيُؤَيِّدهُ رِوَايَة عَبْد الْأَعْلَىٰ عَنْ مَعْمَر عَنْ ابْن شِهَاب فِي حَدِيث الْبَاب بِلَفْظ: «مَا أُذِنَ لِنَبِيٍّ فِي التَّرَنُّم فِي الْقُرْآن» أَخْرَجَهُ الطَّبَرِيُّ، وَعِنْده فِي رِوَايَة عَبْد الرَّزَّاق عَنْ مَعْمَر: «مَا أُذِنَ لِنَبِيٍّ حَسَن الصَّوْت» وَهَذَا اللَّفْظ عِنْد مُسْلِم مِنْ رِوَايَة مُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيم التَّيْمِيّ عَنْ أَبِي سَلَمَة، وَعِنْد ابْن أَبِي دَاوُدَ وَالطَّحَاوِيّ مِنْ رِوَايَة عَمْرو بْن دِينَار عَنْ أَبِي سَلَمَة عَنْ أَبِي هُرَيْرَة: «حَسَن التَّرَنُّم بِالْقُرْآن» قَالَ الطَّبَرِيُّ: وَالتَّرَنُّم لَا يَكُون إِلَّا بِالصَّوْتِ إِذَا حَسَّنَهُ الْقَارِئ وَطَرِبَ بِهِ، قَالَ: وَلَوْ كَانَ مَعْنَاهُ الاسْتِغْنَاء لَمَا كَانَ لِذِكْرِ الصَّوْت وَلَا لِذِكْرِ الْجَهْر مَعْنًىٰ. وَأَخْرَجَ =

وآخر أحدثه هؤلاء الذين يجتمعون فيقرؤون كلهم بصوتٍ واحدٍ فيقطعون القراءة، ويأتي بعضهم ببعض الكلمة، والآخر ببعضها، وهو حرام، ويحافظون علىٰ مراعاة الأصوات خاصَّة، وسمَّاهُ بعضهم التحريف(١).

= ابْن مَاجَهْ وَالْكَجّيّ وَصَحَّحَهُ ابْن حبَّان وَالْحَاكِم مِنْ حَدِيث فَضَالَة بْن عُبَيْد مَرْفُوعًا: «اللَّه أَشَدّ أَذَنًا - أَيْ اسْتِمَاعًا - لِلرَّجُلِ الْحَسَن الصَّوْت بِالْقُرْآنِ مِنْ صَاحِب الْقَيْنَة إِلَىٰ قَيْنَته» وَالْقَيْنَة: الْمُغَنِّيَة. وَرَوَىٰ ابْن أَبِي شَيْبَة مِنْ حَدِيث عُقْبَة بْن عَامِر رَفَعَهُ: «تَعَلَّمُوا الْقُرْآن وَغَنُّوا بِهِ وَأَفْشُوهُ» كَذَا وَقَعَ عِنْده وَالْمَشْهُور عِنْد غَيْره فِي الْحَدِيث: «وَتَغَنَّوْا بِهِ»، وَالْمَعْرُوف فِي كَلَام الْعَرَب أَنَّ التَّغَنِّي: التَّرْجِيع بِالصَّوْتِ، كَمَا قَالَ حَسَّان: تَغَنَّ بِالشِّعْرِ إِمَّا أَنْتَ قَائِله إِنَّ الْغِنَاء بِهَذَا الشِّعْر مِضْمَار قَالَ: وَلَا نَعْلَم فِي كَلَام الْعَرَب تَغَنَّىٰ بِمَعْنَىٰ اِسْتَغْنَىٰ وَلَا فِي أَشْعَارهمْ. ينظر: فتح الباري (١٤/ ٢٤٠). قال الدكتور عبد العزيز قارئ عميد كلية القرآن الكريم بالمدينة المنورة في مصنفه المسمىٰ: (سنن القراء): لا بأس بقراءة القرآن بحزن، وعن هذه القضية قال عن أداء القارئ: «... أن يميل عند القراءة بالألحان إلىٰ التحزين، فإنه اللحن المناسب لمقام القرآن، وهو اللحن الداعي إلىٰ الخشوع والتذكر، والجالب للخشية والبكاء؛ لذا فسَّر بعض السلف التغني في الحديث بالتحزين، وممن فسره بذلك الشافعي، والليث بن سعد أخرجه عنه أبو عوانة قال: (يتغنَّىٰ به) يتحزن به ويرقق به قلبه». ثم قال: «ومن أحسن من سمعته يتقن نغمة التحزين من قراء الإذاعات: المنشاوي (ت١٩٦٩ م) رحمه الله، وممن يتقن القراءة بالألحان مع المحافظة علىٰ الشروط المذكورة: الشيخ محمد رفعت (ت١٩٥٩م) رحمه الله، ولصوته وقراءته تأثير عجيب علىٰ النفس، ولعل سر ذلك في إتقانه وصدقه وخشوعه، فهو يقرأ من قلبه لا من حنجرته كما هو شأن أكثر قراء الإذاعات، لا يجاوز حناجرهم، وممن يرتل دون أن يلتزم بالألحان محمود خليل الحصري (ت١٩٨٠م) فترتيله مناسب للمتعلمين المبتدئين، ومنهم عبد الباسط عبد الصمد (ت١٩٨٨م) فإنه مع جمال صوته لا يتقن الألحان...». ينظر: سنن القراء (ص٩٩ - ١٠١).

(١) نقل الشارح هذه القصة من التمهيد، وجاء فيه: «وآخر أحدثه هؤلاء الذين يجتمعون فيقرءون كلهم بصوت واحد، فيقولون في نحو قوله: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾[يس: ٦٨]، =

والغرضُ من القراءة إنما هو تصحيح ألفاظها علىٰ ما جاء به القرآن العظيم، ثم التفكُّر في معانيه.

[٣٣] وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ
إِلَّا رِيَاضَةُ امْرِئٍ بِفَكِّهِ

(وَلَيْسَ بَيْنَهُ)؛ أي: التجويدُ (وَبَيْنَ تَرْكِهِ) فرق (إِلَّا رِيَاضَةُ امْرِئٍ)؛ أي: مداومتُه علىٰ القراءة (بِفَكِّهِ)؛ أي: بفمه، وبالتكرار والسماع من أفواه المشايخ لا بمجرَّد [١٨/ أ] النقل والسماع(١).

وإطلاق الفكِّ وهو اللحي علىٰ الفم من إطلاق الجزء علىٰ الكلِّ، ولكل امرئ فكَّان.

= ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ﴾[البقرة: ٧٧]: أفل يعقلون، أول يعلمون، فيحذفون الألف، وكذلك يحذفون الواو فيقولون: قالُ آمنا، والياء فيقولون: يوم الدن في: ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[الفاتحة: ٤]. ويمدُّون ما لا يمدُّ، ويحركون السواكن التي لم يجز تحريكها، ليستقيم لهم الطريق التي سلكوها، وينبغي أن يسمَّىٰ هذا: التحريف». ينظر: التمهيد (ص١٦).

(١) المقصود بشيوخ الأداء أصحاب الروايات الأولىٰ التي رَوَوْها متواترة وسطَّروها في كتب القراءات والتجويد، وليس الكلام محمولًا علىٰ من اشتهروا من سنوات قليلة.

[باب استعمال الترقيق]

ثم شرح في ذكر أحكام وقواعد متعلِّقة بالتجويد، ناشئة من الصفات السابقة، فقال:

[٣٤] فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلًا مِنَ أَحْرُفِ
وَحَاذِرَنْ تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلِفِ

(فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلًا مِنْ أَحْرُفِ) مستفلة (وَحَاذِرَنْ)؛ أي: واحذر (تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلِفِ) إذا وقعت بعد حرفٍ مستفلٍ؛ فإن وقعت بعد حرف مستعلٍ تبعته في التفخيم، وذلك لأنها لازمة لفتحة الحرف الذي قبلها؛ بدليل وجُودها بوجودها، وعدمها بعدمها، فرققت بعد المستفل، وفخمت بعد المستعلي أو شبهه(١)، والمراد بشبهه الراء؛ لأنها تخرج من طرف اللِّسان وما يليه من الحنك

(١) كان قد ظهر بين علماء التجويد في القرن الثامن الهجري اتجاه نحو إخراج الألف من بين حروف التفخيم علىٰ كل حال، حتىٰ ولو وقعت بعد حرف مستعلٍ. ويبدو أن الجعبري (ت٧٣٢هـ) هو رائد هذا الاتجاه، فقد قال في قصيدته (تحقيق التعليم في الترقيق والتفخيم) وهو يتحدث عن (متفق التفخيم من الحروف) (ص٤٩):

فالإطباق فخم باتفاق كصادق ... وطاب وضاق الظالمون ففسرا
وإن فتحت غين وخاء وقافها ... أو انضم هذا قول تفخيمها انصرا
وإياك واستصحاب تفخيم لفظها ... إلىٰ الألفات التاليات فتعثرا

وقد أخذ هذا القول عن الجعبري تلميذه أبو بكر عبد الله بن أَيْدُغْدِي بن عبد الله الشهير بابن الْجُنْدِي (ت٧٦٩هـ) قال ابن الجزري (ت٨٣٣ هـ): «وقال شيخنا ابن الْجُنْدِي رحمه الله: وتفخيم الألف بعد حروف الاستعلاء خطأ، وذلك نحو: ﴿خَآئِفِينَ﴾[البقرة: ١١٤]، و﴿ٱلْغَٰلِبِينَ﴾[الأعراف: ١١٣]، و﴿قَالَ﴾[البقرة: ٣٠]، و﴿طَالَ﴾[الأنبياء: ٤٤]، و﴿خَافَ﴾[البقرة: ١٨٢]، وغاب». ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص٧٦)، وأخذ به أيضًا ابن =

الأعلىٰ الذي هو محلُّ حروف الاستعلاء.....

= الجزري في أوَّل حياته العلمية، حيث قال في كتابه التمهيد في علم التجويد وهو يتحدث عن الخاء: «واحذر إذا فخمتها قبل الألف أن تفخم الألف معها، فإنه خطأ لا يجوز». ينظر: التمهيد (ص٦٧). ويبدو أن الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) كان يأخذ بهذا الاتجاه أيضًا، فقد قال في (شرح الواضحة): «الألف لاحظ لها في التفخيم». ينظر: الواضحة (ورقة/ ٩ مخطوط)، وقال في المفيد شرح عمدة المجيد: «ومما يجب الاحتراز منه تفخيم الألف، خصوصًا عند مجاورة المفخم». ينظر: المفيد (ص ٨٢). وقال أبو الحسن الصفاقسي (ت١٠٥٣هـ) عند حديثه عن الخاء: «... الألف كما تقدم تابع ما قبله في التفخيم والترقيق فإن قلتَ هذا مخالف لقول الجعبري:

وإياك واستصحاب تفخيم لفظها إلىٰ الألفات التاليات فتعثرا

ولقول تلميذه أبي بكر عبد الله بن الْجُنْدِي: تفخيم الألف بعد حروف الاستعلاء خطأ. وقول تلميذه أبي الخير محمَّد بن الجزري في تمهيده لما ذكر تفخيم الخاء: «واحذر إذا فخمتها قبل الألف أن تفخم الألف معهما فإنه خطأ لا يجوز، وكثيرًا ما يقع القراء في مثل هذا، ويظنون أنهم أتوا بالحروف مجوَّدة، وهؤلاء متصدِّرون في زماننا يقرئون الناس القراءات، فالواجب أن تلفظ بهذه كما تلفظ بها إذا قلت ها يا، وهو ظاهر قوله في مقدمته: (وَحَاذِرَنْ تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلِفِ)، قلتُ: نعم، لكن الصواب ما ذكرته، ونص عليه غير واحد من المحققين كمكي، وبه قرأت علىٰ جميع شيوخي المشارقة والمغاربة، وقيد به إطلاق المقدمة غيرُ واحد من شارحيها منهم ابن مصنفها، وقد نص عليه العلامة ابن الجزري نفسه في نشره، وهو من أحسن ما ألف، وقال: «إن من قال بترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء قد وَهِمَ فيه، ولم يسبقه إليه أحد، وقد ردَّ عليه الأئمة المحققون، وقد ألَّف الإمام البارع المقرئ المجود النحوي محمد بن أحمد بن بضحان الدمشقي في ذلك تأليفًا سمَّاه: (التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف وأنكره) واطَّلع عليه إمام المفسرين والقراء والنحويين أبو حيان فكتب عليه: «طالعْتُهُ فرأيته قد حاز إلىٰ صحة النقل كمال =

= الدرايـة وبلغ في حسـنه الغاية». انتهىٰ. والتمهيد مـن أوَّل تآليف ابن الجزري رحمه الله تعالىٰ ... فالصواب ما في النشر والتعويل عليه لا علىٰ ما في التمهيد والله الموفق». ينظر: تنبيـه الغافلين (٣٩-٤٠). قـال الحافظ ابن الجزري عن هذه القضية في النشـر: «... وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم بل بحسـب ما يتقدمها فإنها تتبعه ترقيقًا وتفخيمًـا، ومـا وقع في كلام بعـض أئمتنا من إطـلاق ترقيقها، فإنما يريـدون التحذير مما يفعلـه بعـض العجم من المبالغة في لفظها إلىٰ أن يصيروها كالـواو، أو يريدون التنبيه علىٰ مـا هـي مرققة فيه، وأمـا نص بعـض المتأخرين علىٰ ترقيقهـا بعد الحـروف المفخمة فهو شـيء وَهِمَ فيه، ولم يسـبقه إليه أحد، وقد رد عليه الأئمة المحققون من معاصريه، ورأيت من ذلك تأليفًا للإمام أبي عبد الله محمد بن بضحان سـماه: (التذكرة والتبصرة لمن نسـيَ تفخيم الألف أو أنكره) قال فيه: «اعلم أيها القارئ أن من أنكر تفخيم الألف فإنكاره صادر عـن جهلـه، أو غلظ طباعـه، أو عدم اطلاعه، أو تمسـكه ببعض كتب التجويـد التي أهمل مصنفوهـا التصريـح بذكر تفخيم الألف»، ثم قال: «والدليل علىٰ جهله أنه يدعي أن الألف في قراءة ورش ﴿فَطَالَ﴾[الحديد: ١٦]، ﴿فِصَالًا﴾[البقرة: ٢٣٣] وما أشبههما مرققة، وترقيقها غيـر ممكـن لوقوعها بين حرفين مغلظيـن، والدليل علىٰ غلظ طبعه؛ أنـه لا يفرق في لفظه بيـن ألـف: ﴿قَالَ﴾[البقرة: ٣٠]، وألـف: ﴿وَحَالَ﴾[هود: ٤٣] حالة التجويـد، والدليل علىٰ عـدم اطِّلاعـه؛ أن أكثر النحاة نصـوا في كتبهم علىٰ تفخيم الألف». ثم سـاق نصوص أئمة اللسـان في ذلك، ووقف عليه أسـتاذ العربيـة والقراءات أبو حيان رحمـه الله فكَتب عليه: «طالعتـه فرأيتـه قد حاز إلىٰ صحـة النقل كمال الدراية، وبلغ في حسـنه الغايـة...». ينظر: النشر (١/ ١٧٥). ويبدو أن القاعدة القائلة بأن الألف تتبع ما قبلها في الترقيق والتفخيم قد اسـتقرت بعد عصر ابن الجزري، وبفضل كتابته عن الموضوع في كتابه النشـر؛ ولكن ظهر اتجاه في القرن الثاني عشر الهجري علىٰ يدي المرعشي ساجقلي زاده (ت١١٤٥هـ) حيث يرىٰ أن الواو المدية تتبع ما قبلها من حيث التفخيم والترقيق، وعن رأيه الشخصي =

[٣٥] وَهَـمْـزَ الْـحَـمْـدُ أَعُـوذُ إِهْـدِنَـا
اللهِ ثُـمَّ لَامَ لِـلَّـهِ لَـنَـا

(وَ) حـاذرن تفخيـم (هَمْـزَ) كل مـن ﴿ٱلْحَمْدُ﴾[الفاتحة: ٢]، و﴿أَعُوذُ﴾ [البقـرة:٦٧]، و﴿ٱهْدِنَا﴾[الفاتحـة: ٦]، و﴿ٱللَّهُ﴾[البقـرة: ١٥] عند الابتـداء بذلك؛ لما فيها من كمال الشـدَّة؛ ولمجاورتِها العيـن والهاء المتحدتين معها في المخرج؛

= يقـول المرعشـي فـي مصنفه (جهد المقـل): «ولعل الحـق أن الواو تفخـم بعد الحرف المفخـم». ينظر: جهد المقل (ص٨٧)؛ لكنه عـاد إلىٰ الموضوع مرَّة أخرىٰ يتأمله ويتعمق فيـه حتـىٰ انتهىٰ إلىٰ أن قال في كتابـه (بيان جهد المقل): «ولعلَّ الحـق أن الواو تفخم بعد المفخـم، وذلـك لأن ترقيقهـا بعد المفخم فـي نحـو: ﴿وَٱلطُّورِ﴾[الطور: ١]، و﴿ٱلصُّورِ﴾ [الأنعـام: ٧٣]، و﴿قُرْءَانَ﴾[التحريـم: ٦] لا يمكـن إلا بإشـرابها صـوت الياء المدِّيَّة بـأن يحرَّك وسـط اللسـان إلىٰ جهة الفك الأسـفل من الحنك كما يشـهد به الوجدان الصادق، مع أن الـواو ليس فيه عمل اللسـان أصلًا، وقد رجـوت أن يوجد التصريح بذلك أو الإشـارة إليه في كتب هذا الفن؛ لكن أعياني الطلب، فمن وجده فليكتبه هنا، وأما الياء المدية فلا شـك أنهـا مرققـة في كل حـال». ينظر: بيان جهد المقـل (ص٨٧)، وينظر: الدراسـات الصوتية (ص٥٠٢-٥٠٥). قلـتُ: وقد وجدتُ بعض علماء التجويد اللاحقين بعد المرعشـي من قـال بتفخيم الواو بعد الحرف المفخم، وعلىٰ رأسـهم الإمام المسـعدي، قال عند شـرحه لقـول الحافـظ ابن الجزري: (فرققن مسـتفلًا من أحـرف...): «... أمر الناظـم رحمه الله تعالـىٰ بترقيق الحروف المسـتفلة، ومعلوم أنه مسـتثنىٰ من ذلك حروف منهـا اللام والراء فـي بعض أحوالهما... ومنها الألف والواو المدية؛ لما تقـرر في الصفات أنهما تابعان لما قبلهما في صفته...». ينظر: الفوائد المسعدية (ص٦٨)، قلتُ: ومعلوم أن الألف تابعة لما قبلها من حيث التفخيم والترقيق، أما الواو فهي مرققة في جميع أحوالها تقدَّم عليها مفخمٌ أو لا، وجنح الشيخ محمد مكي نصر الجريسي نحو هذا الرأي، ونص عليه مرَّتين في كتابه نهاية القول المفيد. ينظر: نهاية القول المفيد (ص٧٦-٧٧). والله تعالىٰ أعلم.

ولكون العين واللام من الحروف المتوسطة [١٨/ ب] بين الرِّخاوة والشِدَّة، وكون الهاء من الحروف الرِّخوة.

واللام في اسم (اللَّـهُ) من الحروف المفخَّمة، فالهمزة مرقَّقة سواء جاورها مفخم، أو مرقق، أو متوسط فلا يختص ذلك بمجاورة الأحرف المذكورة.

(ثُـمَّ) حاذرن تفخيم (لَامَ للَّـه) لكسرتها، ولام (لَـنَا)؛ لمجاورتها النون.

[٣٦] وَلْـيَتَلَطَّفْ وَعَـلَىٰ اللهِ وَلَا الـضْ
وَالْـمِـيـمَ مِـنْ مَـخْـمَـصَـةٍ وَمِـنْ مَـرَضْ
[٣٧] وَبَـاءَ بَـرْقٌ بَـاطِـلٌ بِـهِـمْ بِـذِي
وَاحْـرِصْ عَـلَـىٰ الـشِّـدَّةِ وَالْـجَـهْـرِ الَّـذِي

ولامي (وَلْيَتَلَطَّفْ) لمجاورة الأولىٰ الياء الرِّخوة، ومجاورة الثانية الطاء المفخمة.

ولام (وَعَلَىٰ اللهِ)؛ لمجاورتها اللام المفخمة في اسم الله.

ولام (وَلَا الْـضْ) مـن قوله تعالـىٰ: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[الفاتحـة: ٧]؛ لمجاورتها الضاد المفخمة.

(وَ) حاذرن تفخيم (الْمِيـمَ) الأُولىٰ والثانية (مِنْ مَخْمَصَةٍ، و) الميم (مِنْ مَرَضْ، وَبَاءَ بَرْقٍ)؛ لمجاورتها الجميع المفخم.

وبـاء (بَـاطِـلٌ)؛ لمجاورتهـا الألف المدِّيـة، وبـاء (بِهِـمْ)، وبـاء (بِـذِي)؛ لمجاورتها الرِّخوة.

(وَاحْرِصْ) وفي نسخة: (فَاحْرِصْ) (عَلَىٰ الشِّدَّةِ وَالجَهْرِ الَّذِي فيها)؛ أي: في الباء.

[٣٨] فِيهَا وَفِـي الْـجِـيـمِ كَـحُـبِّ الصَّبْرِ
رَبْـــوَةٍ اجْـتُـثَّـتْ وَحَـــجِّ الْـفَـجْـرِ

(وَفِي الْجِيم)؛ لئلا تشتبهَ الباء بالفاء، والجيم بالشين (كَحُبٍّ)، و(الصَّبْرِ)، (رَبْوَةٍ)، و(اجْتُثَّتْ [١٩/ أ] وَحَجٍّ)، و(الْفَجْرِ).

ثم بيَّن بعض صفات الباء وغيرها من حروف القلقلة حال سكونها في الوقف فقال:

[٣٩] وَبَيِّنَنْ مُقَلْقَلًا إِنْ سَكَنَا
وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبْيَنَا

(وَبَيِّنَنْ) حرفًا (مُقَلْقَلًا)؛ أي: بيِّن قلقلتَهُ (إِنْ سَكَنَا) في غير الوقف نحو: ﴿رَبْوَةٍ﴾[المؤمنون: ٥٠]، (وَإِنْ يَكُنْ) سكونه (فِي الْوَقْفِ) نحو: ﴿قَرِيبٌ﴾[البقرة: ٢١٤]، (كَانَ) قلقلتُه (أَبْيَنَا) منها عند سكونه لغير الوقف.

ومثال بقية حروف القلقلة لغير الوقف: ﴿يَقْطَعُونَ﴾[التوبة: ١٢١]، و﴿قِطْمِيرٍ﴾[فاطر: ١٣]، و﴿اجْتَبَتْهُ﴾[النحل: ١٢١]، و﴿يَدْخُلُونَ﴾[النساء: ١٢٤].

وللوقف: ﴿خَلْقٍ﴾[البقرة: ١٠٢]، و﴿مُحِيطٌ﴾[آل عمران: ١٢٠]، و﴿بَهِيجٍ﴾[ق: ٧]، و﴿مَّجِيدٌ﴾[هود: ٧٣].

[٤٠] وَحَاءَ حَصْحَصَ أَحَطْتُ الْحَقُّ
وَسِينَ مُسْتَقِيم يَسْطُو يَسْقُو

(وَ) بيِّن (حَاءَ حَصْحَصَ)؛ الصادفة بالحائين لمجاورتها الصاد المستعلية، وحاء (أَحَطْتُ)، و(الْحَقُّ)؛ لمجاورتها الطاء والقاف الشديدتين.

(وَسِينَ مُسْتَقِيم) و(يَسْطُو) من قوله تعالىٰ: ﴿يَسْطُونَ﴾[الحج: ٧٢]، و(يَسْقُو) من قوله تعالىٰ: ﴿يَسْقُونَ﴾[القصص: ٢٣] في سورة القصص؛ لمجاورتها التاء والطاء والقاف الشديدات، وكلُّ ذلك راجع إلىٰ إعطاء الحروف حقَّها ومستحقَّها.

[باب الراءات]

[٤١] وَرَقِّقِ الرَّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ
كَذَاكَ بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ

[٤٢] إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ اسْتِعْلا
أَوْ كَانَتِ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلا

(وَرَقِّقِ الرَّاءَ إِذَا مَا) زائدة (كُسِرَتْ) ولو لروم، أو اختلاس، أو إمالة؛ [١٩/ ب] سواء سكن ما قبلها، أو تحرَّك، وسواء وقع بعدها حرف استعلاء، أم لا نحو: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾[البقرة: ١٧٧]، و﴿رِجَالًا﴾[النساء: ١]، ﴿وَٱلْغَٰرِمِينَ﴾[التوبة: ٦٠]، ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١﴾[الفجر: ١]، و﴿بُشْرَىٰ﴾[آل عمران: ١٢٦] بالإمالة.

أما إذا فتحت، أو ضُمَّت، أو سُكنت، ولم يكن قبلها حال سكونها حرف ممالٌ، أو ياءٌ ساكنةٌ، أو كسرةٌ، وإن وقع بينهما ساكن فتفخم علىٰ أصلها؛ فإن كان شيءٌ من ذلك نحو: ﴿ٱلْغَارِ﴾[التوبة: ٤٠]، و﴿خَبِيرٌ﴾[البقرة: ٢٣٤]، و﴿خَيْرٌ﴾[البقرة: ٥٤]، و﴿قُدِرَ﴾[القمر: ١٢]، و﴿ٱلذِّكْرَ﴾[الحجر: ٩] رُقِّقت.

وبعضُه معلومٌ من قوله: (كَذَاكَ) ترقق الراء الواقعة (بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ إِن لَّمْ تَكُنْ) واقعةً (مِنْ قَبْلِ حَرْفِ اسْتِعْلَا أَوْ) ما (كَانَتِ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلَا)؛ يعني: وكانت الكسرة قبلها لازمة نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾[البقرة: ٤٩]، و﴿مِرْيَةٍ﴾[هود: ١٧]؛ فإن وقعت قبلَ حرف استعلاء، والواقع منه بعدها في القرآن ثلاثة أحرف: القاف، والطاء، والصاد، نحو:

﴿فِرْقَةٍ﴾[التوبة: ١٢٢].

و﴿قِرْطَاسٍ﴾[الأنعام: ٧].

و﴿لِّلْمِرْصَادِ﴾[الفجر: ١٤].

أو كانت الكسرة غير لازمة بل عارضة، نحو: ﴿ٱرْكَعُوا۟﴾[الحج: ٧٧]، و﴿ٱرْجِعُوٓا۟﴾[يوسف: ٨١]، ونحو: [٢٠/أ] ﴿إِنِ ٱرْتَبْتُمْ﴾[المائدة: ١٠٦]، و﴿أَوِ ٱرْتَابُوٓا۟﴾[النور: ٥٠] فُخِّمت(١).

(١) اعلم - أيَّدك الله بنصره - أن حكم الراء من حيث التفخيم والترقيق يؤخذ من حركات كلمتها، ولا يلتفت إلىٰ حركة الكلمة التي قبلها أو التي بعدها، ولو طبقنا هذه القاعدة لانحصر باب الراءات في أمثلة قليلة جدًّا.

وللرَّاءِ ثَلاثُ حالات:

١- التفخيم في ثماني حالات.

٢- الترقيق في أربع حالات.

٣- جواز الترقيقِ والتفخيمِ في حالة واحدة مرويَّة من طريق الشاطبية.

الحالة الأولىٰ: يجب تفخيمَ الرَّاءِ في الحالات التالية:

١- إذا كانت مفتوحة نحو: ﴿رَبَّنَا﴾[البقرة: ١٢٧]، ﴿ٱرْحَمْنِى﴾[الفاتحة: ١].

٢- إذا كانت ساكنة بعد فتح نحو: ﴿ٱلْعَرْشِ﴾[الأعراف: ٥٤]، ﴿مَرْيَمَ﴾[البقرة: ٨٧].

٣- إذا كانت ساكنة وقفًا وقبلها ساكن وقبل الساكن فتح نحو: ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾[الفجر: ١]، ﴿ٱلْقَدْرِ﴾[القدر: ١].

٤- إذا كانت مضمومة نحو: ﴿رُبَمَا﴾[الحجر: ٢]، ﴿رُسُلُكُم﴾[غافر: ٥٠].

٥- إذا كانت ساكنة بعد ضمٍّ نحو: ﴿تُرْحَمُونَ﴾[آل عمران: ١٣٢]، ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة:٢٨].

٦- إذا كانت ساكنة وقفًا وقبلها ساكن وقبل الساكن ضمٍّ نحو: ﴿ٱلطُّورَ﴾[البقرة: ٦٣]، ﴿ٱلصُّورِ﴾[الأنعام: ٧٣].

٧- إذا كانت ساكنة وما قبلها مكسور وبعدها حرف استعلاء مفتوح في نفس الكلمة نحو: ﴿مِرْصَادًا﴾[النبأ: ٢١]، ﴿قِرْطَاسٍ﴾[الأنعام: ٧]، ﴿فِرْقَةٍ﴾[التوبة: ١٢٢]، ﴿لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر:١٤]، ﴿وَإِرْصَادًا﴾[التوبة: ١٠٧].

٨- إذا كانت ساكنة بعد ألف الوصل نحو: ﴿ٱرْجِعِىٓ﴾[الفجر: ٢٨]، ﴿وَٱرْحَمْنَآ﴾ [البقرة:٢٨٦].

=

ثم بيَّن ما وقع فيه خُلْفٌ؛ بسبب كسر حرف الاستعلاء، فقال:

[٤٣] وَالْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِكَسْرٍ يُوجَدُ
وَأَخْفِ تَكْرِيرًا إِذَا تُشَدَّدُ

(وَالْخُلْفُ) ثابت (فِي) راء ﴿فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾[الشعراء: ٦٣] فتفخمُ لحرف الاستعلاء(١)، وترقق (لِكَسْرٍ يُوجَدُ) في القاف، وإنما لم يختلفوا في

= **الحالة الثانية**: يجب ترقيق الرَّاءِ في الحالات التالية:

١- إذا كانت مكسورة نحو: ﴿رِجَالٌ﴾[الأعراف: ٤٦]، ﴿رِيبَةً﴾[التوبة: ١١٠].

٢- إذا كانت ساكنة وما قبلها كسر وليس بعدها حرف استعلاء في كلمتها نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩]، ﴿مِرْيَةٍ﴾[هود: ١٧].

٣- إذا كانت ساكنة وقفًا وما قبلها ساكن وقبل الساكن كسر نحو: ﴿بِحِجْرٍ﴾[الفجر: ٥]، ﴿الذِّكْرَ﴾[الحجر: ٦].

٤- إذا كانت ساكنة وقفًا بعد ياء ساكنة نحو: ﴿خَيْرٌ﴾[البقرة: ٥٤]، ﴿قَدِيرٌ﴾[البقرة: ٢٠].

الحالة الثالثة: يجوز التفخيم والترقيق في حالة واحدة من طريق الشاطبية، وهي راء: ﴿فِرْقٍ﴾[الشعراء: ٦٣] فحسب، قال الشاطبي (ت٥٩٠هـ):

وَخُلْفُهُمْ بِفِرْقٍ جَرىٰ بَيْنَ المَشَايِخِ سَلْسَلا ....

وأما راء: ﴿الْقِطْرِ﴾[سبأ: ١٢]، و﴿مِصْرَ﴾[يوسف: ٢١] فقد وردت في النشر، فلم نذكرهما؛ لأن القارئ لو قرأ بهما من طريق الشاطبية بجواز الوجهين؛ فقد وقع في تركيب الطرق، وتركيب الطرق حرام، كما ذكر ذلك الضباع (ت١٣٨٠هـ) في (مختصر بلوغ الأمنية).

(١) ذمَّ الشاطبي القياس في القراءة عامة، وفي (باب الراءات) خاصة؛ ولكن وجدنا في الكتب المعاصرة كثيرًا من حالات القياس في باب الراءات، ولم يكن لها أدنىٰ إشارة في الشاطبية أو النشر، ومن هذه الراءات جواز الوجهين في الآتي من غير دليل؛ بل بقياس محض أو اجتهاد: راء ﴿وَلَمْ أَدْرِ﴾[الحاقة: ٢٦] وقفًا، وراء ﴿فَلَا تُمَارِ﴾[الكهف: ٢٢]، وقال من أضاف جواز الوجهين من تلقاء نفسه: «ونضيف كلمة: ﴿أَدْرِ﴾[الحاقة: ٢٦] وإن لم ينص عليها؛ لأن الياء فيها محذوفة أيضًا فيكون حكمها التفخيم اتِّباعًا للقاعدة، والترقيق من أجل =

غيره كـ: ﴿فِرْقَةٍ﴾[التوبة: ١٢٢]، و﴿قِرْطَاسٍ﴾[الأنعام: ٧]؛ لانتفاء كسر حرف الاستعلاء فيه(١).

= الياء المحذوفة». انظروا إلىٰ هذا القياس المحض؛ وإنما أردت أن أُبيِّن للقارئ إلىٰ أيِّ حدٍّ جانب هؤلاء الصواب الذين يطلقون الوجوه للناس، فيعملون بها حال الأداء من غير توقيفٍ ولا رواية، ويحسبون أنهم علىٰ الحق، فيزلُّ بزلتهم خلق كثير، فيقعون في المحظور الذي هو بذاته الكذب في الرواية، والتركيب في الطرق، وهو ممنوع لا يجوز بحالٍ، فإن الأصل في قراءة القرآن هو التلقِّي والرواية، لا الاجتهاد ولا القياس. ولم يرد جواز الوجهين من طريق التيسير الذي هو أصل الشاطبية في الراءات الآتية: ﴿مِصْرَ﴾[يوسف:٢١]، ﴿ٱلْقِطْرِ﴾[سبأ: ١٢]، ﴿أَنْ أَسْرِ﴾[طه: ٧٧]، ﴿فَأَسْرِ﴾[هود: ٨١]، ﴿وَنُذُرِ﴾[القمر: ١٦]، ﴿وَلَا أَذْرِ﴾[الحاقة:٢٦]، ﴿فَلَا تُمَارِ﴾[الكهف: ٢٢]، ومن عنده دليل علىٰ جواز الوجهين من طريق التيسير أو الشاطبية نقول له كما قال تعالىٰ: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[البقرة: ١١١]، ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾[الأنعام:١٤٨]. وقد ذكرتُ بعد بحثٍ في طرق الشاطبية والتيسير عدم جواز الوجهين في هذه الراءات السابقة؛ لأن معظم مدارس القرآن في المنيا والجمهورية يقرؤون القرآن من طريق الشاطبية، والأمر قاصر في معاهد القراءات علىٰ تدريس الطيبة وطرقها، ولا يوجد ذلك – أي: القراءة بطرق الطيبة – في مدارس القرآن الخاصة بالجمعيات الأهلية.

(١) (فتوىٰ الشيخ عبد الرَّازق بن إبراهيم موسىٰ حول حالات تفخيم الراءات وترقيقها):
قال الشيخ عبد الرازق موسىٰ في (الفوائد التجويدية) عن حكم راء: ﴿أَنْ أَسْرِ﴾[طه: ٧٧]، ﴿فَأَسْرِ﴾[هود: ٨١]، ﴿يَسْرِ﴾[الفجر: ٤] بعد ذِكره لكلام الحافظ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) في النشر قال: ((ولم يتعرَّض ابن الجزري لكلمة: ﴿وَنُذُرِ﴾[القمر: ١٦]، ولو كانت مثل: (يَسْرِ)(الفجر:٤) لذكرها معها. وفي هذا ردٌّ علىٰ ما ذكره المتولي (ت١٣١٣هـ) في (فتح المعطي) من ترقيق: ﴿وَنُذُرِ﴾[القمر: ١٦] مع ﴿يَسْرِ﴾[الفجر: ٤] وقفًا، وتبعه المقلِّدون... وذكر العلامة المتولي في (فتح المعطي وغنية المقري في شرح مقدِّمة ورش المصري)...: «وليس ﴿وَنُذُرِ﴾[القمر: ١٦] من قبيل المضموم، و﴿يَسْرِ﴾[الفجر: ٤] من قبيل الساكن إذ الراء متوسطة فيهما؛ لأن أصلها نذري ويسري بالياء، وحكمهما الترقيق علىٰ ما اختاره =

= ابن الجزري رحمه الله تعالىٰ». انتهىٰ بحروفه.

فقد سوَّىٰ رحمه الله بين ﴿وَنُذُرِ﴾[القمر: ١٦] في سورة القمر في مواضعها الستة، وبين ﴿يَسْرِ﴾[الفجر: ٤] في الفجر، وهذه التسوية فاسدة؛ بل الياء في ﴿يَسْرِ﴾[الفجر: ٤] أصلية لأنها لام الكلمة، والياء في ﴿وَنُذُرِ﴾[القمر: ١٦] ليست أصلية؛ بل هي زائدة لأنها ياء المتكلم، وهي زائدة يثبتها بعض القراء، ويحذفها البعض الآخر، ومنهم حفص (ت١٨٠هـ) عن عاصم (ت١٢٧هـ) من جميع طرقه، وكسر الراء في ﴿يَسْرِ﴾[الفجر: ٤] كسرة بنية لا يمكن تغييرها، أما كسر الراء في ﴿وَنُذُرِ﴾[القمر: ١٦] فهي كسرة إعراب، وهي معطوفة علىٰ ما قبلها، وما قبلها وهو ﴿عَذَابِي﴾[القمر: ١٦] مرفوع؛ لأنه اسم كان، وعلامة رفعه ضمة مقدَّرة علىٰ آخرها منع من ظهورها حركة المناسبة لياء الإضافة، فكذلك: ﴿وَنُذُرِ﴾[القمر: ١٦] تعرب نفس الإعراب، وقد فرَّق ابن الجزري فقال: «إن الترقيق في ﴿يَسْرِ﴾[الفجر: ٤] لأجل كسر البناء»؛ أي: البنية.

أقول: ... ﴿وَنُذُرِ﴾[القمر: ١٦] فكسرته كسرة إعراب يمكن تغييرها في غير القرآن، فهذه تفخم فرقًا بين كسرة البنية وكسرة الإعراب، فما كانت كسرته من بنية الكلمة ترقق راؤه لأصالة الكسرة، وما كانت كسرته إعراب فإن راءه تفخم لعروض الكسرة، والمعطوف علىٰ المرفوع مرفوع، ويمكن تغييرها إلىٰ حركة أخرىٰ في غير القرآن، وهذا موجود في كتب النحو.

وأما قول العلامة المتولي: «علىٰ ما اختاره ابن الجزري»، ففيه نظر؛ لأنه بالرجوع إلىٰ النشر وتقريبه وجميع كتب ابن الجزري وجدنا أن ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) لم يتعرَّض لذكر ﴿وَنُذُرِ﴾[القمر: ١٦] عند كلامه في ﴿يَسْرِ﴾[الفجر: ٤] كما سبق في التنبيه السابع في النشر السابق ذكره، واختار ابن الجزري في ﴿وَنُذُرِ﴾[القمر: ١٦] ونحوها التفخيم وليس الترقيق، بدليل قوله في النشر في باب (الوقف علىٰ الراء):... «... القول بالتفخيم حالة الوقف هو المقبول المنصور، وهو الذي عليه عمل أهل الأداء»، وقال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) في نظم الطيبة مؤيدًا هذا:

..... وَفِي سُكُونِ الْوَقْفِ فَخِّمْ وَانْصُرِ

فهذا نصٌّ صريح في اختيار ابن الجزري التفخيم في كلمة: ﴿وَنُذُرِ﴾[القمر: ١٦] وقفًا، =

= وأن كلام المتولي (ت١٣١٣هـ) السابق فيه نظرٌ، وأدلة التفخيم في هذه الكلمة كثيرة منها قول ابن الجزري السابق في النشر والطيبة... ومنها قول ابن الجزري في النشر، فصل (في الراء الموقوف عليها): «فترقق مع الكسرة لتسفُّلها، وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعُّدهما»، ومنها قول المسعدي (ت١٠١٧هـ) في (ص٥١)... ما نصه: «بين الكسر والتفخيم مانعة الجمع؛ إذ الكسر يستدعي انخفاض اللسان، والتفخيم يستدعي ارتفاعه»، ومفهوم هذا القول أن بين الضمِّ والترقيق مانعة الجمع أيضًا، وفي كلمة: ﴿وَنُذُرِ﴾[القمر: ١٦] ضمَّتان قبل الراء، كيف ننطق بضمَّتين بعدهما ترقيق؟! هذا يصعب علىٰ اللسان، و﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[البقرة: ٢٨٦]، وليس الترقيق في هذه الكلمة من لُغة العرب، وليس هناك دليل علىٰ ترقيقها من قول أو عمل، وكلام المتولي (ت١٣١٣هـ) قول شاذ؛ كما قال ابن الناظم (ت٨٣٥هـ) في شرح الطيبة (ص١٦٧) حيث قال: «وقد شذَّ من قال: إن المكسورة ترقق من حيث إن الوقف عارض، وأقوىٰ الأدلة هو إجماع القراء علىٰ تفخيمها».

فإن قيل: إن الموجود في السوق من المصاحف المرتلة – وكذلك قد نجد أشرطة كاسيت سجَّل عليها أصحابها ما يسمَّىٰ: (محاضرات في التجويد في شرح الجزرية) مثلًا، وذكروا فيها ضرورة الترقيق لهذه الراء في هذه الكلمة؛ فالجواب علىٰ هذا: أن هؤلاء جميعًا عدد قليل جدًّا، لا يتعدَّىٰ عددهم ثلاثة من القرَّاء في المدينة المنورة، عبارة عن مصحفين مرتلين فقط، وواحد له أشرطة كاسيت بالجامعة الإسلامية، وهو الشيخ: عبد الرافع رضوان، وواحد فقط يقرأ في إذاعة القرآن الكريم بالسعودية، وهؤلاء ألزموا قراءهم الذين قرءوا عليهم أو أشرفوا علىٰ تسجيلاتهم – ألزمهم بترقيقها، بدليل أنك لو استمعت إليهم خارج التسجيل فإنهم لا يرققونها – وهو الشيخ: إبراهيم الأخضر، قرأها بالتفخيم بعد التسجيل أكثر من مرَّة عندما كان إمامًا في الحرم في صلاة الفجر، فهذا دليل علىٰ أنه أُرغم علىٰ ترقيقها من قِبل الشيخ محمود جادو، والشيخ عبد الرافع، وحاولا منع الشيخ علي الحذيفي؛ ولكنه لم ينفذ طلبهما.

وليس مع المخالفين دليل غير قول المتولي السابق الذي لم يعمل به أحدٌ، والذي ذكره المتولي في (فتح المعطي) بدون روية أو بحث علمي أو الرجوع إلىٰ النشر، وهذا الإلزام من هؤلاء المقرئين الذين قاموا بإقرائهم وأشرفوا علىٰ تسجيلاتهم... كان لغرض =

= الشهرة وإيهام الناس خصوصًا المسئولين منهم - أنهم أعلم زمانهم، والله يعلم أن العكس صحيح، ظنًّا أنهم أتوا بجديد، علىٰ طريقة: «خالف تُعرف» فنظروا إلىٰ الشهرة، ولم ينظروا إلىٰ أن مخالفة الإجماع عمل حرَّمه الله، ونهىٰ عن الخروج عنه، وقد بيَّنَّا آنفًا أن ترقيق هذه الراء مخالف لقول الحافظ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، وليس اختياره كما قال المتولي (ت١٣١٣هـ)، ولم يذكره في كتبه، ولم يقرأ به أحد من عهد الرسول ﷺ وحتىٰ اليوم، حتىٰ هؤلاء الذين ألزموا غيرهم بترقيقها إذا سألتهم هل قرأتم بترقيقها؟ يقولون: لا، ونقول لهم: إذن فلماذا تلزمون غيركم بترقيق هذه الكلمة مخالفين بذلك شيوخكم والمسلمين جميعًا؟! وإذا سألتهم عن قول ابن الجزري في الطيبة:

..... وَفِي سُكُونِ الْوَقْفِ فَخِّمْ وَانْصُرِ

لا يستطيعون التفوه بكلمة، وليس أمامهم إلا التسليم بتفخيمها، وصدق الله حيث يقول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[الحجر: ٩]، وفعلًا تراجعوا عن إلزام الناس بترقيقها بعد سماعهم قول ابن الجزري المذكور.

ويظهر لك ذلك إذا تتبعت مَن أشرفوا عليه بعد هذين المصحفين المذكورين، وهذا التراجع كان من الدكتور: عبد الله بصفر، بعد أن أراد الله انضمامي إليهم في لجنة الاستماع، وعارضتهم في ترقيقها، بعد عجزهم عن الدفاع عن الترقيق، وهذان المصحفان هما: مصحف للشيخ إبراهيم الأخضر، ومصحف للشيخ محمد أيوب يوسف، وقد أساء الشيخ محمود جادو، والشيخ عبد الرافع إلىٰ هذين الشيخين بهذا الإلزام.

ومن المؤسف - أن بعض المؤلفين ذكروا في كتبهم من باب الحشو قول المتولي في (فتح المعطي وغنية المقري) المذكور آنفًا دون الرجوع إلىٰ النشر أو متن الطيبة أو حتىٰ الشاطبية، ففيها يقول الشاطبي:

..... وَتَفْخِيمُهَا فِي الْوَقْفِ أَجْمَعُ أَشْمُلا
وَلَكِنَّهَا فِي وَقْفِهِمْ مَعْ غَيْرِهَا تُرَقَّقُ بَعْدَ الْكَسْرِ أَوْ مَا تَمَيَّلا
أَوِ الْيَاء تَأْتِي بِالسُّكُونِ.... .....

ومن هؤلاء الذين نقلوا ترقيق الراء في ﴿وَنُذُرِ﴾[القمر: ١٦] دون دراسة - مع الأسف - الشيخ الفاضل: إبراهيم شحاتة السمنُّودي في كتابه (لآليء البيان)، وكتابه في =

(وَأَخْفِ تَكْرِيرًا) للراء (إِذَا تُشَدَّدُ) قال مكيٌّ: «يجب علىٰ القارئ إخفاء

= تحريرات الشاطبية المسمَّىٰ: (دواعي المسرَّة) مخطوط، وكذلك الشيخ محمد صادق قمحاوي رحمه الله، والشيخ عطية قابل نصر، والدكتور: محمود سيبويه رحمه الله في كتابه (الوجيز في علم التجويد)، وكذا الشيخ عبد الفتاح المرصفي في كتابه (هداية القاري)؛ ولكنه رجع عن الترقيق في الطبعة الثانية، وكان قد أعدَّه للطبع قبل وفاته – رحمه الله –. هذا والشيخ السمنودي كان مشرفًا علىٰ تسجيل القرآن للشيخ الحصري في مصر، ولم يستطع إلزام الشيخ الحصري بترقيقها، مما يدلُّ علىٰ أنه غير مقتنع بترقيقها أو عدل عنه؛ وإلا لأصرَّ علىٰ ترقيقها محافظة علىٰ كتاباته، ولو أدَّىٰ ذلك إلىٰ ترك اللجنة وعدم الاشتراك في الخطأ مراعيًا الآخرة عن الدنيا؛ ولكن هؤلاء يسيرون علىٰ طريقة «الأمر فيه سعة» مخالفين قول أنس ﷺ الذي رواه البخاري: «إِنَّكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالًا هِيَ أَدَقُّ فِي أَعْيُنِكُمْ مِنَ الشَّعَرِ، إِنْ كُنَّا نَعُدُّهَا عَلَىٰ عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ – الْمُوبِقَاتِ». فبطل ما ذكره في كتبه، ولا يستدلُّ به؛ لأنه لم يطبِّقه عمليًّا.

هذا – والعلامة المتولي عالم مشهور له باع طويل في القراءات وتحريراتها؛ ولكنه بشر يخطئ ويصيب كغيره من البشر، فلعل ما ذكره في هذه الكلمة من باب السهو؛ وهو وإن كان هذا في كتابه؛ لكنه لم يقرأ ولم يُقرئ غيره بترقيقها، ولم يذكره في كل كتبه، وهي مناسبة لذكرها كالروض النضير مثلًا، ولو أقرأ غيره بترقيقها لوصلت إلينا؛ لأننا قرأنا علىٰ من بينه وبين المتولي (ت١٣١٣هـ) رجل واحد فقط، وهو الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات (ت١٤٢٤هـ) رحمه الله الذي قال: «لم نَقرأ ولم نُقرئ إلا بالتفخيم في هذه الكلمة»، وقيل له: لماذا وافقت علىٰ ترقيقها؟ فقال: «خوفًا من الفتنة».

نسأل الله عز وجل أن يلهمنا المحافظة علىٰ كتاب الله في كتابته وإقرائه والإشراف علىٰ تسجيلاته، وأن يكفينا شر التمسك بالرأي المخالف للحق، كما نسأله أن يجعلنا من الذين يصلحون ما أفسد الناس، ومن المبعدين عن القرآن كل ما فيه شبهة من قول ضعيف أو شاذ، ولا يقال في مثل هذه المخالفات: (إن الأمر فيه سعة)؛ لأنها تتعلَّق بكلام الله، وينبغي أن نبعد القرآن عن كل ما فيه شذوذ)) إلىٰ هنا انتهىٰ كلام الشيخ عبد الرازق موسىٰ من كتابه (الفوائد التجويدية). ينظر: الفوائد التجويدية (ص٨٢-٨٩).

تكرير الراء، فمتىٰ أظهره فقد جعل من الحرف المشدَّد حروفًا، ومن المخفَّف حرفين»[١].

(١) ينظر: الرعاية لتجويد القراءة (ص٣٥٠-٣٥١).

[باب اللامات]

[٤٤] وَفَخِّمِ اللَّامَ مِنِ اسْمِ اللهِ
عَنْ فَتْحٍ اوْ ضَمٍّ كَـ: عَبْدُ اللهِ

(وَفَخِّم اللَّامَ مِن اسْم اللَّه) وإن زيد عليه ميمٌ، إن وقعت (عَنْ)؛ أي: بعد (فَتْح أو ضَمٍّ كَـ: عَبْدُ اللهِ) بفتح الدال، وضمِّها نحو: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾[آل عمران:٥٥]، ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ﴾[الأنفال: ٣٢]؛ لمناسبة الفتح والضمِّ التفخيم المناسب للفظ (الله).

أما إذا وقعت بعد كسرة؛ ولو [١٧/أ] منفصلةً، أو عارضةً، نحو: ﴿لِلَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢]، أو ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[إبراهيم: ١٠]، و﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾[النساء: ١٢٧] فترقَّق على أصلها.

وقد ترقَّق إذا كان قبلها إمالة كبرى، وذلك في قراءة السوسيِّ في أحد وجهين [٢٠/ب] نحو: ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾[البقرة: ٥٥].

[باب حروف الاستعلاء]

[٤٥] وَحَـرْفَ الِاسْتِعْلَاءِ فَخِّمْ وَاخْصُصَا
الاِطْـبَـاقَ أَقْـوَىٰ نَـحْـوُ قَـالَ وَالْـعَـصَـا

(وَحَرْفَ الِاسْتِعْلَاءِ فَخِّمْ وَاخْصُصَا) أنت (الِاطْبَاقَ) بنقل حركة الهمزة إلىٰ اللام، والاكتفاء بها عن همزة الوصل.

يعني: واخصص الحروف المطبقة من بين سائر حروف الاستعلاء بكونها (أَقْوَىٰ) تفخيمًا من غير المطبقة (نَحْوُ): القاف من (قَالَ، وَ) الصاد من (الْعَصَا).

والأوَّل مثالٌ لغير المطبق من حروف الاستعلاء، والثاني مثالٌ للمطبق منها(١).

---

(١) نلحظ أن الشارح لم يبحث قضية مراتب التفخيم؛ ولكن المصادر التي بين يدي تشير إلىٰ أن ابن الطحان الأندلسي (ت٥٦١هـ) هو أوَّل من قسم حروف التفخيم إلىٰ مراتب، وقد نقل ابن الطحان الأندلسي (ت٥٦١هـ) الإجماع علىٰ تفخيم هذه الحروف، وأنها تقع في ثلاث مراتب قال في مصنفه النادر (الإنباء في تجويد القرآن) عن هذه القضية: «باب التوقيف علىٰ المفخم والمرقق. التفخيم عبارة عن: سِمَنِ الحرف وامتلاء الفم بصداه. والتغليظ عندنا بمعناه، والترقيق: ضده فيما نقلناه... وتنقسم الحروف عليهما ثلاثة أقسام: قسمٌ مفخمٌ بإجماع، وقسمٌ مرققٌ بإجماع، وقسمٌ ينقسم ثلاثة أقسام: قسمٌ لاحق بما أُجمع علىٰ تفخيمه. وقسمٌ لاحقٌ بما أجمع علىٰ ترقيقه، وقسمٌ مستعمل فيه الترقيق والتفخيم... فالحروف المفخمة سبعةٌ، وهي: الطاء، والظاء، والخاء، والغين، والقاف، والصاد، والضاد. فهذه السبعةُ هي حروف الاستعلاء، مفخمة بإجماع من أئمة الأداء وأئمة اللغة الذين تلقوها من العرب الفُصحاء. فمَنْ رقَّقها بعد انعقاد هذين الإجْمَاعَيْنِ كان لاحنًا، وعن طريق العرض المتصل ناكبًا. ففخِّمها أيها القارئ كيف صَدَفَتْ، حُرِّكَتْ أو سُكِّنَتْ، ولا تطلب في المفتوح منها تفخيم المضموم، ولا المكسور». ينظر: الإنباء في تجويد =

= القرآن (ص٤١: ٤٣). نلحظ أن ابن الطحان تعرض لبحث الساكن من حروف الاستعلاء، ولم ينص أنه مُشْكَلٌ بحركة ما قبله، بل هو مستعلٍ في جميع أحواله ولا علاقة له بما قبل أو ما بعد، والأهم في هذه القضية أنه نقل الإجماع، والإجماع يقدم علىٰ اختيار بعض أهل الأداء. ثم نقل الحافظ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) مذهب ابن الطحان الأندلسي في مصنفه (التمهيد في علم التجويد)، ثم أقرَّ مذهب ابن الطحان، علىٰ الرغم من أن ابن الجزري لم ينص أن الساكن من مراتب التفخيم تابع لما قبله من الحركة، حتىٰ بعد ذكره لمذهبه الذي اعتمد فيه وقوعها في خمس مراتب. قال في التمهيد: «قال ابن الطحان الأندلسي في تجويده: المفخمات علىٰ ثلاثة أضرب: ضرب يتمكن التفخيم فيه، وذلك إذا كان أحد حروف الاستعلاء مفتوحًا. وضرب يكون دون ذلك، وهو أن يقع حرف منها مضمومًا. وضرب دون ذلك، وهو أن يكون حرف منها مكسورًا. قلتُ - أي ابن الجزري -: وهذا قول حسن، غير أني أختار أن تكون علىٰ خمسة أضرب: ضرب يتمكن التفخيم فيه، وهو أن يكون بعد حرف الاستعلاء ألف. وضرب دون ذلك، وهو أن يكون مفتوحًا، ودونه وهو أن يكون مضمومًا، ودونه وهو أن يكون ساكنًا، ودونه وهو أن يكون مكسورًا». ينظر: التمهيد (ص٧٦). نلحظ أن الحافظ ابن الجزري بحث قضية مرتبة الساكن من مراتب التفخيم، ولم ترد العبارة عنه أنه أتْبَعَ الساكن لحركة ما قبله، أو نصَّ أنه تأثر بما بعده فيما لو وقع بعده راء مفتوحة أو مضمومة. وجميع تلامذة ابن الجزري الذين شرحوا المقدمة والطيبة لم يقل أحد منهم أن الساكن تابع لما قبله من الحركة بل هو في مرتبة مستقلة بنفسها لا علاقة له بما قبل أو ما بعد. وعلىٰ رأس هؤلاء التلامذة ابنه أبو بكر أحمد بن بن الجزري المعروف بابن الناظم (ت٨٥٩هـ) في مصنفه المسمىٰ: (الحواشي المفهمة شرح المقدمة الجزرية)، ومن هؤلاء التلامذة أيضًا، عبد الدائم الأزهري (ت٨٧٠هـ) في مصنفه المسمىٰ: (الطرازات المعلمة شرح المقدمة الجزرية)، ومنهم تلميذه الإمام المزِّي (ت٩٠٦هـ) في مصنفه (الفصول المؤيدة) وتلميذه الإمام النويري (ت٨٥٧هـ) شارح طيبة النشر في القراءات العشر، وغيرهم كثير؛ ولكن الشيخ المتولي (ت١٣١٣هـ) في مخطوطٍ بعنوان: (منظومة في مراتب تفخيم حروف الاستعلاء) نصَّ فيها أن للعلماء مذهبين في مراتب التفخيم؛ ثلاث وخمس مراتب، ثم زاد علىٰ المذهب القائل بالثلاث مراتب؛ =

[الإدغام الناقص]

[٤٦] وَبَيِّنِ الْإِطْبَاقَ مِنْ أَحَطتُ مَعْ
بَسَطتَ وَالْخُلْفُ بِنَخْلُقكُّمْ وَقَعْ

(وَبَيِّنِ الْإِطْبَاقَ) في الطاء (مِنْ) قوله تعالىٰ: ﴿فَقَالَ أَحَطتُ﴾[النمل: ٢٢]، (مَعْ) قوله تعالىٰ: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ﴾[المائدة: ٢٨] ونحوُ ذلك؛ لئلا تشتبه بالتاء المجانسة لها باتحادهما في المخرج.

(وَالْخُلْفُ) في إبقاء صفة الاستعلاء في القاف مع إدغامها (بِنَخْلُقكُّمْ) من قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾[المرسلات: ٢٠]، (وَقَعْ) وعدم بقائها أَوْلَىٰ كما قاله الناظم في تمهيده؛ تبعًا لأبي عمرو الداني.

= أن الساكن تابع لما قبله، فإن كان ينقل عن مذهب ابن الطحان، فإن ابن الطحان لم ينص أن الساكن تابع لما قبله من الحركة كما ذكرت ذلك آنفًا، وإن كان ينقل عن ابن الجزري فإنه أيضًا لم ترد عنه العبارة بذلك. والخير كل الخير في اتباع سلف الأمة في القراءة وغيرها من العبادات التوقيفية، والحذر كل الحذر من الاجتهاد في كيفية الأداء مع وجود نصوص مروية عن الأئمة المعول علىٰ علمهم، والمذهب القائل بأن الساكن تابع لحركة ما قبله، فيه شُبْهَةُ أَمْرِ الناس بكيفية تعبدية لا دليل عليها، ومن عنده في ذلك نص متواتر صحيح نتعبَّد به إلىٰ الله بكيفية هذا الأداء، نقول له: قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين. ينظر كتابي: (مراتب التفخيم بين الجرح والتعديل).

[تنبيهات على الأداء]

[٤٧] وَاحْـرِصْ عَلَىٰ السُّكُونِ فِي جَعَلْنَا
أَنْـعَـمْـتَ وَالْـمَـغْـضُـوبِ مَـعْ ضَـلَـلْـنَـا

(وَاحْرِصْ عَلَىٰ السُّكُونِ)؛ أي: سكون اللام (فِي): ﴿جَعَلْنَا﴾[البقرة: ١٢٥]، والنون في: ﴿أَنْعَمْتَ﴾[الفاتحة: ٧]، والغين: في ﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾[الفاتحة: ٧]، (مَعْ [٢١/ أ] لام ﴿ضَلَلْنَا﴾[السجدة: ١٠] الثانية ليحترزَ عن تحريكها كما يفعله جهلة القراء؛ فإنه من فظيع اللَّحن.

[٤٨] وَخَـلِّـصِ انْـفِـتَـاحَ مَـحْـذُورًا عَسَىٰ
خَـوْفَ اشْـتِـبَـاهِـهِ بِـمَـحْـظُـورًا عَـصَـىٰ

(وَخَـلِّـصِ انْفِتَـاحَ) الـذال من قولـه تعالـىٰ: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء:٥٧]، والسين من قوله تعالىٰ: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ﴾[التحريم: ٥].

(خَـوْفَ اشْـتِبَاهِهِ بِمَحْـظُورًا عَصَىٰ)؛ أي: اشـتباه ﴿مَحْذُورًا﴾[الإسراء: ٥٧]، بـ ﴿مَحْظُورًا﴾[الإسراء: ٢٠]، أو ﴿عَسَىٰ﴾[التحريم: ٥]؛ بـ: ﴿فَعَصَىٰ﴾[المزمل: ١٦]؛ لاشتباه الذال بالظاء، والسين بالصاد للاتحاد في المخرج، فلا يتميز كل واحد إلا بتميز الصفة.

والذال والسـين منفتحان، والظاء والصاد منطبقان؛ فينبغي أن يخلِّص كلٌّ مـن الآخـر؛ بانفتاح الفم وانطباقـه، وكذا كلُّ حرفٍ مع آخـر متحدي المخرج مختلفي الصفة.

[٤٩] وَرَاعِ شِـدَّةً بِـكَـافٍ وَبِـتَـا
كَـشِـرْكِـكُـمْ وَتَـتَـوَفَّـىٰ فِـتْـنَـتَـا

(وَرَاعِ شِـدَّةً) كائنـة (بِكَافٍ وَبِتَـا) بأن تمنع الصـوت أن يجري معهما

مع إثباتهما في محلِّهما، كـ: ﴿بِشِرْكِكُمْ﴾[فاطر: ١٤] مثال الكاف، (وَتَتَوَفَّىٰ) من قوله تعالىٰ: ﴿تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[النحل: ٢٨]، و(فِتْنَتَا) من قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً﴾[الأنفال: ٢٥] مثال للتاء، وقس علىٰ الشدَّة، الجهر والهمس، والرَّخاوة والقلقلة [٢١/ ب] وغيرهما مما مرَّ؛ فيراعِي في كل حرف صفتُه التي مرَّ بيانها.

[باب المثلين والمتجانسين]

ثم بيَّن ما يجب إدغامه وما يمتنع فقال:

[٥٠] وَأَوَّلَـيْ مِـثْـلٍ وَجِـنْـسٍ إِنْ سَكَنْ
أَدْغِـمْ كَـقُـلْ رَّبِّ وَبَـلْ لَّا وَأَبِـنْ

[٥١] فِي يَـوْمِ مَـعْ قَـالُـوا وَهُـمْ وَقُـلْ نَعَمْ
سَـبِّـحْـهُ لَا تُـزِغْ قُـلُـوبَ فَـلْـتَـقَـمْ

(وَأَوَّلَيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنْ) ولو سكونًا عارضًا (أَدْغِمْ) أنت(١).

والإدغامُ لغة: إدخال الشيء في الشيء، ومنه أدغمتُ اللِّجامَ في فمِ الفرس.

واصطلاحًا: إيصالُ حرفٍ ساكن بحرف متحرِّك، بحيث يصيران حرفًا واحدًا مشدَّدًا، يرتفع اللِّسان(٢) عنه ارتفاعةً واحدةً، وهو بوزن حرفين(٣).

---

(١) كان المتقدمون من علماء العربية والتجويد يستخدمون مصطلح المتماثلين والمتقاربين، ولم يرد عنهم مصطلح المتجانسين؛ لكن هذا المصطلح أخذ مكانه في الظهور في أواخر القرن الرابع الهجري، وكان أحمد بن أبي عمر الأندرابي (ت في حدود ٥٠٠ هـ) أقدم من استخدم هذا المصطلح فيما بين أيدينا من مصادر، وذلك حيث قال: «الإدغام هو أن تصل حرفًا بحرف من المتماثل أو التجانس أو المتقارب، فترفع لسانك بلفظ الثاني منهما بنبرة واحدة مشدَّدة...». ينظر: المدخل إلىٰ علم أصوات العربية (ص٢٢٠).

(٢) لو قال: «يرتفع عنه العضو» لكان أولىٰ؛ ليشمل اللسان والشفة.

(٣) قال الجعبري (٧٣٢هـ) عن مصطلح الإدغام: «اللَّفْظُ بساكنٍ فمتحرِّكٍ بلا فصلٍ، هذا حَدُّهم، ويدخل فيه الإخفاء وليس منه، الصحيح أن يقال: اللَّفظُ بساكنٍ فمتحرِّك بلا فصلٍ من مخرجٍ واحدٍ. فقولنا: (اللَّفظُ بساكنٍ فمتحرِّكٍ) جنس يندرج فيه المظهر والمدغمُ والْمُخفىٰ. وقولنا: (بلا فصلٍ): خرج به المظهر. وقولنا: (من مخرجٍ واحدٍ آخر) خرج به الْمُخفىٰ». ينظر: شرح الجعبري علىٰ الشاطبية (ص٤٠٣).

واعلـم: أن الحرفين الملتقيين إمَّا: أن يتماثلا: بأن يتفقا مخرجًا وصفة(١)،

(١) هـذا التعريف لمصطلح المتماثلين أخذ به جمهور علماء التجويد، غير أن صاحب النجوم الطوالع تعقَّب هذا التعريف ولم يُقِرَّه؛ وأقَرَّ تعريفًا آخر وهو: «التماثل... وهو علىٰ التحقيق أن يتحدَّ الحرفان في الاسـم والرسم، ويسـمىٰ الحرفان متماثلين كالكاف في الكاف، فإن اسـمهما واحد، وذاتهما في الرسـم واحدة، وخرج بالاتحاد في الرسم الحاء والخاء مثلًا، فإن ذاتهما في الرسـم واحدة، ولا عبرة بالنقط لعروضه لكنهما مختلفان في الاسـم فليسـا بمتماثلين، ودخل الواوان في نحو: ﴿كَفَرُواْ وَصَدُّواْ﴾[محمد: ٣٢]، والياءان في نحو: ﴿ٱلَّذِى يَدُعُّ﴾[الماعون: ٢]، لاتحادهما في الاسـم والرسم فهما متماثلان، ومن عرَّف المتماثلين: بمـا اتحدا مخرجًا وصفةً، فتعريفه غير جامع؛ لخروج الواويـن والياءين في نحو ما ذكرنا؛ لأنهمـا مختلفان مخرجًا وصفة مع أنهما من المتماثلين عندهم...». ينظر: النجوم الطوالع (ص٨٠). ومال إلىٰ هذا القول وانتصر له شـيخ شيوخنا المرصفي (ت١٤٠٩هـ) في كتابه (هداية القارئ) قال: «... المثلان هما الحرفان اللذان اتحدا في الاسـم والرسـم كالكافين في نحو: ﴿مَّنَاسِكَكُمْ﴾[البقرة: ٢٠٠] ... وسُمِّيا بذلك لأن اسـمهما واحد وذاتهما في الرسـم واحـدة. فخرج باتحاد الحرفين في الرسـم، الاختلاف في الاسـم كالعين المهملة والغيـن المعجمـة ونحوهمـا، فـإن ذاتهما في الرسـم واحـدة، ولا التفات إلـىٰ النقط فإنه عارض؛ ولكنهما مختلفان في الاسم فخرجا بذلك عن حدِّ تعريف المثلين، ودخل الياءان فـي نحو: ﴿فِى يَوْمِ﴾[القمر: ١٩]، والواوان في نحو: ﴿قَالُواْ وَهُمْ﴾[الشـعراء: ٩٦] لاتحادهما في الاسـم والرسـم، فهما من المثلين لدخولهما في حد التعريـف. وأما قولهم في تعريف المثلين: (بأنهما الحرفان اللذان اتفقا مخرجًا وصفةً) فغير جامع لحدِّ التعريف لعدم دخول الياءين والواوين في نحو ما تقدَّم لاختلافهما في المخرج والصفة كما هو ظاهر، مع أنهما مـن المثلين. ومِن ثَـمَّ كان التعريف الأوَّل الذي ذكرناه للمثليـن أعمّ من الثاني، وقد عرف به غير واحد من شـيوخنا». ينظر: هداية القارئ (١/ ٢١٧-٢١٨). وقد سـبق أن مال شيخ شـيوخنا الضباع (ت١٣٨٠هـ) إلىٰ هذا التعريف الذي ذكـره المرصفي في كتابه الإضاءة، قـال: «فالتماثـل: هو أن يتفـق الحرفان مخرجًا وصفـةً، أو يقال: هو أن يتحـدَّ الحرفان في الاسم والرسم كالباء في الباء، فإن اسمهما واحد وذاتهما في الرسم واحدة». =

كالباءين(١)، واللامين(٢)، والدالين(٣).

أو يتجانسا: بأن يتفقا مخرجًا لا صفة، كالطاء والتاء(٤)، وكالظاء والثاء(٥)، وكاللام والراء(٦).

أو يتقاربا(٧): مخرجًا أو صفة كالدال والسين(٨)، والضاد والشين(٩)، وكاللام والراء عند سيبويه.

فالمتماثلان والمتجانسان الخاليان عما يأتي إذا سكن الأوَّل منهما أدغم في الثاني (كَقُل [٢٢/ أ] رَّبِّ)(١٠) مثال للمتجانسين علىٰ رأْيِ الفرَّاء، و﴿بَل لَّا

= ينظر: الإضاءة في أصول القراءة (ص١٣).

(١) مثل قوله تعالىٰ: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ﴾[البقرة: ٦٠].

(٢) مثل قوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّكُمْ مِّيعَادُ﴾[سبأ: ٣٠].

(٣) مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟﴾[المائدة: ٦١].

(٤) مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾[آل عمران: ٧٢]، و﴿بَسَطتَ﴾[المائدة: ٢٨]، و﴿أَحَطتُ﴾[النمل: ٢٢]، و﴿فَرَّطتُّمْ﴾[يوسف: ٨٠]، و﴿فَرَّطتُ﴾[الزمر: ٥٦].

(٥) مثل قوله تعالىٰ: ﴿إِذ ظَّلَمُوٓا۟﴾[النساء: ٦٤]، و﴿يَلْهَث ذَّٰلِكَ﴾[الأعراف: ١٧٦].

(٦) مثل قوله تعالىٰ: ﴿قُل رَّبِّ﴾[المؤمنون: ٩٣]، و﴿بَل رَّفَعَهُ﴾[النساء: ١٥٨]، والإدغام هنا علىٰ مذهب الفراء والجرمي وابن كيسان ومن نحىٰ نحوهم.

(٧) قال الإمام المسعدي: «الأصل في الحروف الإظهار لعدم توقفه علىٰ سبب، والإدغام فرع منه لتوقُّفه علىٰ السبب وهو التماثل والتجانس، وأما التقارب فليس هذا محله؛ وإنما محله كتب الخلاف كالشاطبية والتيسير...». ينظر: الفوائد المسعدية (ص٨١).

(٨) مثل قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾[المجادلة: ١].

(٩) مثل قوله تعالىٰ: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[النور: ٦٢].

(١٠) «تمثيل الناظم رحمه الله تعالىٰ بـ: ﴿قُل رَّبِّ﴾[المؤمنون: ٩٣] للمتجانسين لا يتمشىٰ إلا علىٰ رأي الفراء وأتباعه كما هو معلوم من المخارج؛ وإنما مثَّل به تشحينًا لذهن الطالب، وتقوية له علىٰ الفحص والبحث عن مثل ذلك». ينظر: الفوائد المسعدية (ص٨١)، =

يَخَافُونَ ﴾[المدثر: ٥٣] مثال للمتماثلين.

(وَأَبِنْ)(١)؛ أي: أظهر أوَّل المثلين (فِي يَوْمٍ مَعْ قَالُوا وَهُمْ) ونحوهما مما اجتمع فيه ياءان، أو واوان، وأوَّلهما حرف مدٍّ؛ وإن اجتمع فيهما مثلان؛ لئلا يذهب المدُّ بالإدغام(٢).

(و) أَبِن اللام في (قُلْ نَعَمْ)(٣)، وإن اجتمع فيه متقاربان، أو متجانسان؛ لأن النون لا يدغم فيها شيء مما أدغمت فيه، نحو الميم والواو والياء؛ فاستُوْحِش إدغام اللامُ فيها.

وإنما أدغم فيها لام التعريف كـ: ﴿ٱلنَّارَ ﴾[البقرة: ٢٤]، و﴿ٱلنَّاسِ ﴾[البقرة: ٨]؛ لكثرته.

وأما إدغام الكسائي اللام فيها في نحو: ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ ﴾[الكهف: ١٠٣]، و﴿بَلْ نَتَّبِعُ ﴾[البقرة: ١٧٠]، فمن تفرُّداته.

وأَبِن الحاء في (سَبِّحْهُ)؛ إذ لا يدغم حرف حلقيٌّ في أدخل منه(٤)، والهاء أدخل من الحاء؛ ولأنَّ حروف الحلق بعيدة عن الإدغام لصعوبتها، ولهذا لم تدغم الغين في القاف في نحو: ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾[آل عمران: ٨].

= وعن هذه القضية أيضًا يقول علي القاري في المنح الفكرية: «... كلامه هنا خلاف ما سبق عنه أوَّلًا فإنه جعل اللام والراء من قبيل الجنسين، فلو قال: (وقرب موضع جنس) لشمل المذهبين، كما عبَّر به الشاطبي في إدغام المثلين». ينظر: المنح الفكرية (ص١٢٧).

(١) من البيان؛ أي: أظهر.

(٢) مثل: ﴿ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ﴾[البقرة: ٢٥]، و﴿فِى يَوْمَيْنِ ﴾[البقرة: ٢٠٣] وشبهه.

(٣) مثاله من التنزيل قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَٰخِرُونَ ﴾[الصافات: ١٨].

(٤) وردت قراءة متواترة بإدغام بعض حروف الحلق، وذلك فيما رواه الإمام شعيب السوسي عن الإمام أبي عمرو البصري حيث أدغم الحاء في العين في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ ﴾[آل عمران: ١٨٥]. ينظر: شرح الجعبري علىٰ الشاطبية (١/ ٤٤٦).

وأَبِن اللام في قوله تعالىٰ: ﴿ فَٱلْتَقَمَهُ ﴾[الصافات: ١٤٢]؛ لتباعد المخرجَيْنِ؛ إذ الإدغام يستدعي خلط [٢٢/ ب] الحرفين وتصييرهما حرفًا واحدًا.

فإن كانا مثلين، والأوَّل ساكن، ففيه عملٌ واحدٌ وهو الإدغام، أو متحرَّك، فعملان: قلب وإدغام، أو متحرِّك فثلاثة أعمال: إسكان، وقلب، وإدغام.

فالساكن أقلُّ عملًا من المتحرِّك؛ ومن ثَمَّ سُمِّي إدغامًا صغيرًا، والمتحرِّك إدغامًا كبيرًا.

والحروف من حيث هي قسمان:

١- قمريَّة.

٢- وشمسيَّة.

وكل منهما أربعة عشر حرفًا:

فالقمرية: يجمعها قوله: (ابْغِ حَجَّكَ وخَفْ عَقِيمَهَ)، وتظهر لام التعريف عندها.

والشمسية: ما عداها، وتدغم فيها لام التعريف.

[باب الضاد والظاء]

[٥٢] وَالـضَّـادَ بِـاسْـتِـطَـالَـةٍ وَمَـخْـرَجِ
مَـيِّـزْ مِـنَ الـظَّـاءِ وَكُـلُّـهَـا تَـجِـي

(وَالضَّادَ بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجٍ مَيِّزْ)؛ أي: ميِّزها بهما، (مِنَ الظَّاءِ وَكُلُّهَا)(١)؛ أي: الظاءات التي في القرآن (تَجِي) في سبعة أبيات.

وقد أخذ في بيانها فقال:

---

(١) يرىٰ ابن غانم المقدسي (ت١٠٠٤هـ) والمرعشي (ت١١٥٠هـ) أن الضاد الصحيحة - بحسب زعمهما - هي المشوبة بالظاء، وصنَّفا في ذلك كتابين، ونشرا هذه البدعة بين الناس، فردَّ عليهما الشيخ علي المنصوري (ت١١٣٤هـ) بقوله: «... اطلعت علىٰ رسالة منسوبة إلىٰ علي بن غانم المقدسي الحنفي، سمَّاها: (بغية المرتاد لتصحيح الضاد)، وهي أحقُّ بأن تسمَّىٰ: (بغية الفساد بالابتداع بالضاد)، وحَرْقُهَا بالنار أَوْلَىٰ من أن يكون لها اعتبار. وأظنُّ أن نسبتها إلىٰ علي المقدسي غير صحيحة؛ وإنما نسبها إليه بعض المبتدعين؛ ليضل بها الجاهلين. وإن صح نسبتها إليه، فهي من المبتدعة، وكل بدعة ضلالة، فلن نتبعه، وجميع أدلته علىٰ تحريف النطق بالضاد بناها علىٰ زعمه الفاسد، والمبني علىٰ الفاسد فاسد، وكم في زعمه من مفاسد، وأعوذ بالله من شرِّ كل حاسد...». ينظر: رسالة علي المنصوري في الضاد (ص١). وقد قمت بتحقيق كتاب (بغية المرتاد في تصحيح الضاد) لابن غانم المقدسي، وكتاب المرعشي، ونقلت بهامش الكتابين رد المنصوري عليهما. قلتُ: ما أزجاه العلامة الشيخ علي المنصوري من الردود المفحمة علىٰ ابن غانم المقدسي والمرعشي، يصلح كذلك للردِّ علىٰ الشيخ عامر السيد عثمان (ت١٤٠٨هـ) رحمه الله حين سئل عن الضاد، فأفتىٰ أن الصحيح أنها قريبة من الظاء. وإليك نصُّ فتواه حين سئل عن نطق الضاد في مصر فقال: «نطق علماء مصر بالضاد كما هو متداول خطأ؛ لأنهم لم يجمعوا لغة العرب، وينطقونها كما تعوَّدوا في بيوتهم؛ والنطق الصحيح هو أنها قريبة من الظاء لقوله تعالىٰ: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[الشعراء: ١٩٥]...». انتهىٰ. ينظر: إتحاف الفضلاء في بيان من ألَّف في الضاد والظاء (ص٩٣)، رسالة في كيفية النطق بالضاد لعلي المنصوري (ص١٤٠).

[٥٣] فِي الظَّعْنِ ظِلُّ الظُّهْرِ عُظْمُ الْحِفْظِ
أَيْقِظْ وَانْظِرْ عَظْمَ ظَهْرِ اللَّفْظِ

(في الظَّعْنِ): ولم يأتِ منه في القرآن إلا قوله تعالىٰ في سورة النحل: ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾[النحل: ٨٠]. [٢٣/ أ]

(ظِلِّ): وقع منهُ في القرآن اثنان وعشرون موضعًا، أوَّلها قوله تعالىٰ في البقرة: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ﴾[البقرة: ٥٧].

ومنه (الظلة): ووقع منه في القرآن موضعان، قوله تعالىٰ في الأعراف: ﴿كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ﴾[الأعراف: ١٧١]، وقوله في الشعراء: ﴿يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ﴾[الشعراء: ١٨٩].

(الظُّهْرِ): بضمِّ الظاء وهو انتصاف النهار، وقع منه في القرآن موضعان، في قوله في النور: ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ﴾[النور: ٥٨]، وقوله في الروم: ﴿وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾[الروم: ١٨].

(عُظْمَ): من العظمة، وقع منه في القرآن مائة وثلاثة موضعٍ، أوَّلها قوله تعالىٰ في البقرة: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[البقرة: ٧].

(الْحِفْظِ): وقع منه في القرآن اثنان وأربعون موضعًا، أوَّلها قوله تعالىٰ في البقرة: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾[البقرة: ٢٥٥](١).

(أَيْقِظْ): من اليقظة، ولم يأتِ منه في القرآن إلا قوله تعالىٰ في الكهف: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا﴾[الكهف: ١٨].

(وَانْظِرْ): من الانظار؛ وهو التأخيرُ، وقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعًا، أوَّلها قوله تعالىٰ في البقرة: ﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾[البقرة: ١٦٢].

---

(١) كان الأَوْلَىٰ أن يقدِّم الشارح قوله تعالىٰ: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]؛ لأنه أول المواضع.

(عَظْمَ): [٢٣/ ب] وقع منه في القرآن أربعةَ عشرَ موضعًا، أوَّلها قوله تعالىٰ في البقرة: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ﴾[البقرة: ٢٥٩].

(ظَهْر): وقع منه في القرآن أربعةَ عشرَ موضعًا، أوَّلها قوله تعالىٰ في البقرة: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾[البقرة: ١٠١].

(اللَّفْظ): لم يأتِ منه في القرآن إلا قوله تعالىٰ في ق: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨].

[٥٤] ظَاهِرْ لَظَىٰ شُوَاظُ كَظْم ظَلَمَا
اغْلُظْ ظَلَامَ ظُفْرٍ انْتَظِرْ ظَمَا

(ظَاهِرْ): ضدُّ الباطن، وقع منه في القرآن ستة مواضع، أوَّلها قوله تعالىٰ في الأنعام: ﴿وَذَرُوا۟ ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ﴾[الأنعام: ١٢٠].

وبمعنىٰ: الإعانة، وقع منه في القرآن ثمانية مواضع، أوَّلها قوله تعالىٰ في البقرة: ﴿تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾[البقرة: ٨٥].

وبمعنىٰ العلوِّ: وقع منه في القرآن ستةُ مواضع، أوَّلها قوله تعالىٰ في التوبة: ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾[التوبة: ٣٣].

وبمعنىٰ الظَّفَر: وقع منه في القرآن ثلاثة مواضع:

أوَّلها: قوله تعالىٰ في التوبة: ﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ﴾[التوبة: ٨].

٢- وقوله تعالىٰ في الكهف: ﴿إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ﴾[الكهف: ٢٠].

٣- وقوله في التحريم: ﴿وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾[التحريم: ٣].

وبمعنىٰ (الظِّهار): وقع منه في القرآن [٢٤/ أ] ثلاثة مواضع:

أوَّلها: قوله تعالىٰ في الأحزاب: ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔى تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤].

٢- وقوله تعالىٰ في المجادلة: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم﴾

[المجادلة:٢].

٣- ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ﴾[المجادلة: ٣].

(لَظَىٰ): وقع منه في القرآن موضعان، قوله تعالىٰ في المعارج: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾﴾[المعارج: ١٥]، وقوله تعالىٰ في الليل: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾[الليل: ١٤].

(شُوَاظٍ): بضمِّ الشين وكسرها لهبٌ لا دخانَ معه، ولم يأتِ منه في القرآن إلا قوله تعالىٰ في سورة الرحمن: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ ﴾[الرحمن: ٣٥].

(كَظْم): وقع منه في القرآن ستةُ مواضعَ، أوَّلها قوله تعالىٰ في آل عمران: ﴿وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ ﴾[آل عمران: ١٣٤].

(ظَلَمَا): وقع منه في القرآن مائتان واثنان وثمانون موضعًا، أوَّلها قوله تعالىٰ في البقرة: ﴿فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[البقرة: ٣٥].

(أُغْلُظْ): من الغلاظة، وقع منه في القرآن ثلاثةَ عشرَ موضعًا، أوَّلها قوله في آل عمران: ﴿غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ ﴾[آل عمران: ١٥٩].

(ظَلَام): وقع منه في القرآن مائة موضع، أوَّلها قوله تعالىٰ في البقرة: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾[البقرة: ١٧]. [٢٤/ ب]

(ظُفُر): بإسكان الفاء مخفَّفًا، أشهر من ضمِّها، لم يأتِ منه في القرآن إلا قوله تعالىٰ في الأنعام: ﴿حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ ﴾[الأنعام: ١٤٦].

(انْتَظِرْ): من الانتظار؛ بمعنىٰ: الارتقاب، وقع منه في القرآن أربعة عشر موضعًا، أوَّلها قوله تعالىٰ في الأنعام: ﴿قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴾[الأنعام: ١٥٨].

(ظَمَا): وقع منه في القرآن ثلاثة مواضع:

١- قوله تعالىٰ في التوبة: ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ ﴾[التوبة: ١٢٠].

٢- وقوله في طه: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ ﴾[طه: ١١٩].

٣- وقوله في النور: ﴿يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً ﴾[النور: ٣٩].

[٥٥] أَظْفَرَ ظَنًّا كَيْفَ جَا وَعِظْ سِوَىٰ
عِضِينَ ظَلَّ النَّحْلِ زُخْرُفٍ سَوَا

(أَظْفَرَ): من الظفر به - بفتح الظاء والفاء - بمعنىٰ النصر، لم يأتِ منه في القرآن إلا قوله تعالىٰ في الفتح: ﴿مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾[الفتح: ٢٤].

(ظَنًّا كَيْفَ جَا)؛ أي: تصرَّف، ولو بمعنىٰ العلم، وقع منه في القرآن سبعة وستون موضعًا، أوَّلها قوله تعالىٰ في البقرة: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦].

(وَعِظْ): بمعنىٰ: التخويف من عذاب الله، والترغيب في ثوابه، وقع منه في القرآن تسعة مواضع، أوَّلها [٢٥/ أ] قوله تعالىٰ في البقرة: ﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٦٦].

(سِوَىٰ عِضِينَ): من قوله تعالىٰ في الحجر: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾[الحجر: ٩١]؛ فإنه بالضاد، وهو جمع عَضَة؛ أي: فرقة؛ أي: متفرِّقين فيه، فقال بعضهم: سحرٌ، وقال بعضهم: شعرٌ، وقال بعضهم: كهانةٌ، وآمن بعضُهم ببعضِه، وكفر بعضهم ببعضه، والاستثناء في كلام الناظم منقطع؛ لأن عضة ليست من الوعظ.

(ظَلَّ): بمعنىٰ الدَّوام، وقع منه في القرآن تسعة مواضع، اثنان منها في (النَّحل)، و(زُخْرُف) حالة كونهما في السورتين (سَوَىٰ)؛ أي: مستويين، وهما في قوله تعالىٰ: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾[النحل: ٥٨]، وفي نسخة (زُخرفًا) بالنصب علىٰ الحكاية، والبقية قوله تعالىٰ في طه: و﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾[طه: ٩٧].

[٥٦] وَظَلْتَ ظَلْتُمْ وَبِرُومٍ ظَلُّوا
كَالْحِجْرِ ظَلَّتْ شُعَرَا نَظَلُّ

وقوله تعالىٰ في الواقعة (ظَلْتُمْ)، من قوله تعالىٰ: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾

[الواقعة:٦٥].

(وَ) قولـه: (بـرُوم ظَلُّـوا) مـن قوله تعالىٰ: ﴿لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ يَكۡفُرُونَ﴾ [الروم:٥١]، (كَـالْحِجْرِ)؛ أي: كقوله في الحجر: ﴿فَظَلُّواْ فِيهِ يَعۡرُجُونَ﴾[الحجر: ١٤].

وقوله تعالىٰ: (ظَلَّتْ) من قوله في (شُـعَرَا): ﴿فَظَلَّتۡ أَعۡنَاقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]. [٢٥/ ب]

وقوله فيها (نَظَلُّ) من قوله تعالىٰ: ﴿فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾[الشعراء: ٧١].

[٥٧] يَظْلَلْنَ مَحْظُورًا مَعَ الْمُحْتَظِرِ
وَكُنْتَ فَظًّا وَجَمِيعَ النَّظَرِ

وقولـه في الشـورىٰ (يَظْلَلْنَ)، مـن قولـه: ﴿فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهۡرِهِۦٓ﴾ [الشورى:٣٣].

(مَحْظُـورًا): مـن الحظر؛ وهو المنـع، وقع منه في القـرآن موضعان، قوله تعالىٰ: في سـبحان: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا﴾[الإسـراء: ٢٠]، (مَـعَ) قوله في القمر: ﴿فَكَانُواْ كَهَشِيمِ ٱلۡمُحۡتَظِرِ﴾[القمر: ٣١]؛ أي: كهشيم يجمعُه صاحب الحظيرة لغنمه؛ والهشيم: النبات اليابس المتكسِّر.

(وَكُنْـتَ فَظًّـا):لم يأتِ منه في القرآن إلا قولـه تعالىٰ في آل عمران: ﴿وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ﴾[آل عمران: ١٥٩].

(وَجَمِيعِ النَّظَرِ): بمعنىٰ الرؤية، وقع منه في القرآن ستة وثمانون موضعًا، أوَّلها قوله تعالىٰ في البقرة: ﴿وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ﴾[البقرة: ٥٠].

[٥٨] إِلَّا بِـوَيْـلٌ هَـلْ وَأُولَـىٰ نَـاضِـرَهْ
وَالْـغَـيْـظُ لَا الـرَّعْـدُ وَهُـودٌ قَـاصِـرَهْ

(إلا) قولـه: (بِوَيْـلٌ)؛ أي: في ويـل للمطففيـن: ﴿نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾[المطففيـن: ٢٤]، وفي (هَـلْ) أتىٰ علىٰ الإنسـان: ﴿نَضۡرَةٗ وَسُرُورٗا﴾[الانسـان: ١١]، (وأُولَىٰ)؛ أي:

وفي الأولىٰ من القيامة: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢﴾[القيامة: ٢٢]؛ فإن الثلاثة بالضاد لا بالظاء، وهي من النضارة؛ [٢٦/ أ] أي: الْحُسْن. ومنه خبر: «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا»(١)، والاستثناء في كلامه منقطعٌ.

(وَالْغَيْظِ): وقع منه في القرآن أحد عشر موضعًا، أوَّلها قوله تعالىٰ في آل عمران: ﴿عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾[آل عمران: ١١٩]، (لَا الرَّعْدِ)؛ أي: قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ﴾[الرعد: ٨]، (وَ) لا (هُودٍ)؛ أي: قوله فيها: ﴿وَغِيضَ الْمَاءُ﴾[هود: ٤٤]؛ فإنهما لكونهما من الغيض؛ بمعنىٰ: النقص بالضاد لا بالظاء (قَاصِرَهْ) عليهما.

[٥٩] وَالْحَظُّ لَا الْحَضُّ عَلَىٰ الطَّعَامِ
وَفِي ضَنِينٍ الْخِلَافُ سَامِي

(وَالْحَظِّ)؛ بمعنىٰ: النصيب، وقع منه في القرآن سبعة مواضع، أوَّلها قوله تعالىٰ في آل عمران: ﴿أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي الْآخِرَةِ﴾[آل عمران: ١٧٦].

(لَا الْحَضِّ عَلَىٰ الطَّعَامِ)؛ أي: قوله تعالىٰ في سورة الحاقة والماعون: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ ۝٣٤﴾[الحاقة: ٣٤]؛ فإن الثلاثة لكونها من الحضِّ؛ بمعنىٰ: الحثِّ بالضاد لا بالظاء.

(وَفِي ضَنِينٍ) من قوله تعالىٰ في التكوير: [٢٦/ ب] ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ۝٢٤﴾[التكوير: ٢٤] (الْخِلَافُ سَامِي)؛ أي: عالٍ مشهور، فقراءة ابن كثيرٍ وأبو عمرٍو والكسائي بالظاء؛ بمعنىٰ: مُتَّهَمٍ، وقرأ الباقون من السبعة بالضاد؛ بمعنىٰ: بخيل.

---

(١) أخرجه الترمذي من رواية عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ. ينظر: سنن الترمذي (٩/ ٢٥٩)،ح٢٥٨١، سنن أبي داود (١٠/ ٧٦)،ح٣١٧٥. قال الترمذي عن هذا الحديث: حسن صحيح. وقال عنه الألباني: صحيح. ينظر: مختصر السلسلة الصحيحة (١/ ٧٦٠)،ح٤٠٤.

والكلمات التي ذكر فيها الظاء في الأبيات السبعة بعد الظعن؛ مجرور بعضها بالعطف عليه لفظًا، أو محلًّا، أو تقديرًا بعاطف مقدرًا، أو مذكورًا، وبعضها بالإضافة، وإن جاز نصب بعضها حكاية، أو بعامل قبله.

[باب التحذيرات]

[٦٠] وَإِنْ تَلَاقَيَا الْبَيَانُ لَازِمُ
أَنْقَضَ ظَهْرَكَ يَعَضُّ الظَّالِمُ

(وَإِنْ تَلَاقَيَا)؛ أي: الضاد والظاء فقل (الْبَيَانُ) لأحدهما من الآخر (لَازِمُ) للقارئ؛ لئلا يختلط أحدهما بالآخر فتبطل به صلاته(١)، وذلك نحو قوله تعالىٰ في ألم نشرح لك صدرك: ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾[الشرح: ٣]، وقوله تعالىٰ في الفرقان: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾[الفرقان: ٢٧]، والعضُّ إن كان بجارحة كسبع وإنسان فبالضاد؛ وإلا فبالظاء نحو عَظَّهُ الزمان، وعَظَّتْهُ الحرب.

[٦١] وَاضْطُرَّ مَعْ وَعَظْتَ مَعْ أَفَضْتُمُ
وَصَفِّ هَا جَبَاهُمْ عَلَيْهِمُ

(وَ) يلزم بيان الضاد من الظاء في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾[البقرة: ١٧٣]، (مَعْ) بيان [٢٧/ أ] الظاء من التاء في قوله تعالىٰ في الشعراء: (وَعَظْتَ) من قوله تعالىٰ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ﴾[الشعراء: ١٣٦]، (مَعْ) بيان الضاد من التاء في قوله تعالىٰ في البقرة: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾[البقرة: ١٩٨].

---

(١) القول ببطلان صلاة من أبدل الضاد بالظاء والعكس؛ قال به بعض العلماء، ومنهم الحافظ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) قال: «ولهذا أجمع من نعلمه من العلماء؛ علىٰ أنه لا تصح صلاة قارئ خلف أُمِّي وهو من لا يحسن القراءة، واختلفوا في صلاة من يبدل حرفًا بغيره، سواء تجانسًا أم تقاربًا، وأصح القولين عدم الصحة كمن قرأ: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾[الفاتحة: ٢] بالعين، أو ﴿ٱلدِّينِ﴾[الفاتحة: ٤] بالتاء، أو ﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾[الفاتحة: ٧] بالخاء أو بالظاء، ولذلك عدَّ العلماء القراءة بغير تجويد لحنًا، وعدُّوا القارئ بها لحَّانًا...». ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٣٨). وهذا الكلام من أكبر الأدلة علىٰ وجوب التجويد، وعلىٰ وجوب قراءته بالكيفية التي نزل بها، وعلَّمها النبي ﷺ لأصحابه.

(وَصَفٌّ) بفتح الصاد وتشديد الفاء؛ أي: خلِّص (هَا جِبَاهُهُم) و(عَلَيْهِمُ) ونحوهما، نحو: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ﴾[البقرة: ١٦٣]، و﴿ ٱهْدِنَا﴾[الفاتحة: ٦]؛ لأن الهاء حرف خفي، وينبغي الحرص علىٰ بيانه، و(هَا) مضافةٌ لما بعدها، وقصْرُها للوزن.

[باب الميم والنون المشدّدتين والميم الساكنة]

[٦٢] وَأَظْهِرِ الْغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ
مِيمٍ إِذَا مَا شُدِّدَا وَأَخْفِيَنْ
[٦٣] الْمِيمَ إِنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةٍ لَدَىٰ
بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الأَدَا

(وَأَظْهِرِ الْغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا) زائدة (شُدِّدَا)(١).

(١) ما هو مقدار زمن الغُنَّة؟ وللجواب عن ذلك أقول: لم يترك علماء التجويد القدامىٰ الأمر غامضًا في تقدير زمن الغُنَّة؛ ولم يأتِ عن أحدهم ما نسمعه من بعض الشيوخ في عصرنا من القول بتقدير زمن الغُنَّة بحركتين من حركات قبض الإصبع أو بسطه؛ فإن هذا التقدير حادث ودخيل علىٰ كتب التجويد، وقبل الخوض في ذكر نصوص الأئمَّة القدامىٰ في تحديد زمن الغُنة؛ لا بدَّ من معرفة الأساس الذي بنىٰ عليه علماء التجويد المعاصرين تقدير زمن الغُنَّة بمقدار حركتين. ويا هل ترىٰ مَن هو أوَّل من قال بذلك؟ ومن نقل عنه العبارة من اللاحقين بعده؟ وبالبحث والاستقراء - بحسب ما بين يديَّ من مصادر - وجدت المرعشيَّ ساجقلي زاده (ت١١٤٥هـ) هو أوَّل من قام بتقدير أزمن الغُنَّات عامَّة، وفصَّل القول في غُنَّة الإخفاء الحقيقي خاصَّة، ثم بعد ذلك يعترف المرعشي بأنه لم يرَ في مؤلَّف سبقه تقدير امتداد الغُنَّة. ينظر: جهد المقل (ورقة ٣١س)؛ ولكنه بعد ذلك قال: «لكن لا يصل امتدادها إلىٰ قدر ألف أو أزيد»، والمدقق في كلام المرعشي السابق يلحظ أنه قدَّر زمن امتداد الغُنَّة بمقدار ألف، ومشهور بين المصنفات أنَّ الألف يقدَّر بمقدار حركتين من حركات الإعراب، فمن هنا نشأ القول بتقدير زمن الغُنَّة بحركتين، ثم جاء بعد المرعشي الدَّرْكَزْلي (ت١٣٢٧هـ) وجنح ناحيه رأي المرعشي، وقال في كتابه المخطوط (خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة): «وأما زمنها فهو أطول من زمن الحرف، وأقصر من زمن الحرفين، فيكون قريبًا من زمن المدِّ الطبيعي». ينظر: (ورقة/ ٥٠)، ثم جاء الشيخ محمد مكي نصر الجريسي (ت١٣٣٤هـ) في كتابه (نهاية القول المفيد) وفسَّر كلام المرعشي والدركزلي بقوله: «والذي نقلناه عن مشايخنا وعن العلماء المؤلفين في فنِّ التجويد =

= المتقنين أن الغُنَّة لا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين كالمدِّ الطبيعي». ينظر: نهاية القول المفيد في علم التجويد (ص١٤٠)، وسار علىٰ منوال الشيخ محمد مكي نصر (ت١٣٣٤هـ) كثير من الذين أتوا بعده من المعاصرين، وهذا التقدير لزمن الغُنَّة فيه نظر، ولا دليل عليه من المصنفات القديمة، ولم أرَ في كتب القدامى التصريح بأنها بمقدار حركتين.

تقول الشيخة كوثر الخولي في (سراج الباحثين): «... إن تقدير زمن الغُنَّة بالجملة بزمن حركتين غير صحيح؛ لأن أحكام النون والميم الساكنتين من (إظهار أو إدغام أو إخفاء) تؤثر علىٰ الجزأين معًا اللساني والشفوي من ناحية، وعلىٰ الجزء الخيشومي من ناحية أخرىٰ، وهذا بالإضافة إلىٰ أن النون لا علاقة لها بمخرج الجوف الذي تقدَّر حروفه بالحركات، والغُنَّة ليست بحرف حتىٰ يقاس زمنها بالحركات». ينظر: سراج الباحثين (١/ ٦٦). وقد أُجريت عدَّة دراسات حديثة علىٰ بعض المصاحف المرتلة، وأثبتت الدراسات أن زمن الغُنَّة في المصحف المرتل للشيخ محمود خليل الحصري أطول بكثير من حركتين، وزمن الغُنَّة في المصحف المرتل للشيخ عبد الباسط محمد عبد الصمد أطول بكثير من زمن الغُنَّة في مصحف الحصري، ونوقشت هذه الرسائل بعضها في جامعة المنيا، وبعضها في جامعة الألسن بالقاهرة، ولديَّ نسخ من هذه الرسائل.

والسؤال الآن ما هو مقدار زمن الغُنَّة عند علماء التجويد القدامىٰ؟ وللجواب عن ذلك أقول وبالله التوفيق والسداد: يتفاوت الحرف المشدَّد في مقدار التلبُّث في نطقه تباعًا لطبيعة الحرف المشدَّد، ولا شكَّ في أن الحرف المشدَّد حين يشدَّد يكون أسرع في نطقه من الحرف الرِّخو إذا شُدِّد، وهما أسرع في النطق من الحرف المشدَّد الأغَنِّ، وبين أيدينا محاولتان لعلماء التجويد القدامىٰ في تحديد زمن امتداد الغُنَّة.

المحاولة الأولىٰ: كانت علىٰ يد عبد الوهاب القرطبي (ت٤٦١هـ) قال: «وينبغي أن يكون التشديد ولا غنَّة فيه بزنة حرفين»، ثم قال عن النون والميم: «وينبغي أن يكون تشديد هذا الباب أعني: الميمين آخذًا حالًا متوسطة من غير إشباع ولا ترفيه؛ لما يحافظ عليه من إبقاء زمن الغنة... وكذلك حال النون». فمقدار زمن الغُنَّة متوسط لا بالطويل ولا بالقصير عند القرطبي.

والمحاولة الثانية: كانت علىٰ يد شيخ المحققين الحافظ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) =

والغنَّـة: صفةٌ لازمةٌ لهما متحرِّكتين، أو سـاكنتين ظاهرتين، أو مدغمتين، أو مخفاتين. وهي:

في الساكن: أكملُ منها في المتحرِّك.

وفي الْمُخفىٰ: أكمل منها في المظهر.

وفي المدغم: أكمل منها في المخفىٰ(١).

= في تمهيده حيث قال: «ذكر صاحب التجريد، فيما حكاه عن أبي إسحاق إبراهيم بن وثيق (ت٦٥٤هـ)، أن المشدَّدات علىٰ ثلاث مراتب:

الأولىٰ: ما يشدَّد بخطرفة، وهو ما لا غُنَّة فيه.

الثانية: ما يشـدَّد بتراخ، قال: وهو ما يشـدَّد وفيه غُنَّة مع الإدغام، وهو إدغام الحرف الأوَّل بكماله وذلك لأجل الْغُنَّة.

الثالثة: ما يشدَّد بتراخي التراخي، وهو إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء، انتهىٰ.

قلت: وهذا قول حسن... ». ينظر: التمهيد في علم التجويد (ص٧٦)، والدراسات الصوتية عنـد علماء التجويد (ص٤٥١). وخلاصة منهج القدامىٰ في ذلك؛ أنها تُتَلَقَّىٰ بالمشـافهة، وزمنُها يختلف بحسـب سـرعات القراءة الثلاث: (الحدر، والتحقيـق، وبينهما التدوير).

ومقدار زمن الغُنَّة بحركتين فيه نظرٌ من عدَّةِ وجوه:

١- القول به من عمل المتأخرين.

٢- تقدير الزمن بحركتين لا يستقيم مع سرعات القراءة الثلاث.

٣- تقدر الحركتين بقبض الإصبع أو بسطه فيه قصور؛ لأنه يتفاوت ويختلف بحسب أعمار وحالات الناس (طفل، أو شاب، أو رجل، أو كهل، أو من بلغ من الكبر عتيًا).

٤- ولم يرد القول بذلك عن عالمٍ قديم معتبر. والله من وراء القصد.

(١) الغنَّةُ: صوتٌ أغَنّ مجهور رخو، يخرج من التجويف الأنفيِّ، لا عمل للسان معها، ومراتبها المعتمد عند المجوِّدين القدامىٰ أمثال الإمام الداني (ت٤٤٤هـ)، والجعبري (٧٣٢هـ) وابن الجزري (ت٨٣٣هـ) وتلميذه الإمام المزِّي (ت٩٠٦هـ)، وشـيخ شيوخنا زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، أربعة مراتب لا خامس لها، وهي: (كاملة وأكمل، وناقصة وأنقص) =

وذلك نحو: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ۝٦﴾[الناس: ٦]، و﴿مِّن نَّذِيرٍ﴾ [القصص: ٤٦]، و﴿ثُمَّ﴾[البقرة: ٢٨]، و﴿لَمَّا﴾[الجمعة: ٣]، و﴿لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾[يونس: ٢٧].

(وَأَخْفِيَنْ) أنت (الْمِيمَ إِنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةٍ لَدَىٰ)؛ أي: عند (بَاءٍ عَلَىٰ الْمُخْتَارِ مِنْ) قول (أَهْلِ الْأَدَا) [٢٧/ ب] بالقصر للوقف نحو: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ﴾[آل عمران: ١٠١](١)، وقيل: بإظهارها، وقيل: بإدغامها.

= وتفصيل ذلك على النحو التالي:

١- أكمل الغُنَّات: يأتي في المشدَّد والمدغم، ولا فرق بين المشدَّد المتصل أو المنفصل نحو: ﴿إِنَّ﴾[البقرة: ٦]، و﴿إِن نَّحْنُ﴾[إبراهيم: ١١]، و﴿ثُمَّ﴾[البقرة: ٢٨]، ﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الإسراء: ٥٨].

٢- كاملة: وتأتي في المُخفىٰ سواء كان حقيقيًّا أم شفويًّا نحو: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ﴾ [آل عمران: ١٠١]، و﴿أَنفُسَنَا﴾[النساء: ٢٨].

٣- ناقصة: وتأتي في المظهر، سواء كان الإظهار شفويًّا أم حلقيًّا نحو: ﴿أَنْعَمْتَ﴾[الفاتحة:٧]، و﴿عَلَيْهِمْ وَلَا﴾[الفاتحة: ٧].

٤- أنقص: وتأتي في المتحرِّك نحو: ﴿مَنْ﴾[البقرة: ١٩].

فهي في المشدَّدِ المدغم أكمل من الناحية الصوتية من المخفىٰ، وفي المخفىٰ أكمل وأطول من الساكن المظهر، وفي الساكن المظهر ناقصة، وفي المتحرك أنقص. وزمن الغُنَّة في المرتبة الكاملة والأكمل واحد، وقول بعض العلماء: (أكمل) لا يعني أطول زمنًا، والقاعدة تقول: (وَاللَّفْظُ فِي نَظِيْرِهِ كَمِثْلِهِ)، فالغُنَّة في المرتبة الكاملة والأكمل واحد، وقد يزيد وينقص بحسب سرعات القراءة الثلاث: التحقيق والحدر وبينهما التدوير. ينظر كتابي: الدقائق التجويدية في المقدِّمة الجزرية مخطوط.

(١) نلحظ أن الشارح عند حديثه عن الإخفاء الشفوي لم ينص على أي شيء اسمه (فُرْجَةٌ بين الشفتين) عند النطق بالإخفاء الشفوي، وهذا هو الأصل المنصوص عليه في النشر حيث إن الحافظ ابن الجزري - رحمه الله - نصَّ نصًّا صريحًا بإطباق الشفتين على الميم الساكنة عند ملاقاتها حرف الباء، وقد سبق الحافظ ابن الجزري إجماع اللُّغويين =

[٦٤] وَأَظْهِرَنْهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرُفِ
وَاحْذَرْ لَدَىٰ وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي

(وَأَظْهِرَنْهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرُفِ) نحو: ﴿أَنعَمْتَ﴾[الفاتحة: ٧]، و﴿تُمْسُونَ﴾ [الروم: ١٧]، و﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾[البقرة: ٥٤].

(وَاحْذَرْ) إذا سكنت الميمُ (لَدَىٰ)؛ أي: عند (وَاوٍ وَفَا) نحو: ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا﴾[الفاتحة: ٧]، ﴿هُمْ فِيهَا﴾[البقرة: ٣٩] (أَنْ تَخْتَفِي) بفتح؛ أي: إخفائها بإخفائك لها؛ لاتحادها بالواو مخرجًا، وقربها من الفاء، فيظنُّ أنها تخفىٰ عندهما، كما تخفىٰ عند الباء.

= والقراء قبله علىٰ ذلك، وهذا نص كلامه في النشر عندما تحدث عن الإدغام الكبير للإمام شعيب السوسي. وفي آخر الفصل قال ما نصه: «... ثم إن الآخذين بالإشارة عن أبي عمرو أجمعوا علىٰ استثناء الميم عند مثلها، وعند الباء، وعلىٰ استثناء الباء عند مثلها وعند الميم قالوا: لأن الإشارة تتعذَّر في ذلك من أجل انطباق الشفتين». ينظر: النشر (١/ ٢٣٧). والمقصود بالإشارة الروم أو الإشمام. قلتُ: نصوص المصنفات القديمة في التجويد والقراءات؛ سواء المخطوط منها أو المطبوع، تصرِّح وتنصُّ نصًّا صريحًا بإطباق الشفتين.

[باب حكم النون الساكنة والتنوين]

ثم أخذ في بيان أحكام النون الساكنة والتنوين، وهي: نونٌ ساكنةٌ تلحق الآخر لفظًا لا خطًّا لغير توكيد(١)، فقال:

[٦٥] وَحُكْمُ تَنْوِينٍ وَنُونٍ يُلْفَىٰ

(١) يوجد في بعض الكتب المعاصرة تعريف للتنوين بحاجة إلىٰ تعديل في بعض ألفاظه، وهو قول بعضهم: «إن التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الاسم لفظًا وتفارقه خطًّا»، فصاحب هذا التعريف قَصَرَ إلحاق التنوين علىٰ الاسم فقط بحسب ما هو مشهور؛ ولكن في لغة القرآن جاء إلحاق التنوين ببعض الأفعال مثل: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[العلق: ١٥]، والأوْلىٰ أن تبدل كلمة (تلحق الاسم) بكلمة (تلحق الآخر) كما نصَّ عليه الشيخ زكريا الأنصاري، ومن بعده؛ قال ابن غازي: «اعلم: أن النون الساكنة ضدّ المتحركة، والتنوين: نون ساكنة زائدةٌ تلحق آخر الكلمة، تثبت وصلًا، وتحذف خطًّا ووقفًا استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم؛ وإنما قلنا: آخر الكلمة، ولم نقل آخر الاسم ليدخل فيه: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[العلق:١٥]، و﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]». ينظر: تحفة الطالبين لابن غازي (ص١٥). قلتُ: تعريف ابن غازي للتنوين جيد جدًّا، حيث إنه يشمل إلحاق التنوين بآخر الأسماء والأفعال والأحرف مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذًا﴾[الإسراء: ٧٣]، وليس الأمر كما ذهب إليه صاحب كتاب: (غاية المريد في علم التجويد) وغيره؛ حيث تأوَّل إلحاق التنوين بالأفعال؛ فقال: «شبيهة بالتنوين»، وقد نص الإمام الأشموني قبل ابن غازي علىٰ تعريف جامع شامل للتنوين، فقال: «التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظًا لا خطًا». ينظر: حاشية الصبَّان علىٰ الأشموني (١/ ٦٢). أما قول بعض المعاصرين عن إلحاق التنوين بالأفعال بأنه: «نون ليس تنوينًا لاتصالها بالفعل، وإن كانت غير ثابتة خطًا ووقفًا كالتنوين، فهي إذًا نون ساكنة شبيهة بالتنوين»، فقوله: (شبيهة بالتنوين) فيه نظر؛ لأن العرب القدامىٰ صوَّروا التنوين في آخر الفعل بفتحتين متراكبتين، ولم يرد القول عن اللُّغويين، أو من سطَّروا الهجاء عن رمزٍ اسمه شبيه بالتنوين. ينظر كتابي: الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية مخطوط.
الخلاصة: يلحق التنوين بكثرة في الأسماء، وبقلَّةٍ في الأفعال والحروف، والأمثلة سبقت.

إِظْـهَـارٌ ادْغَـامٌ وَقَـلْـبٌ إِخْـفَـا

(وَحُكْمُ تَنوينٍ وَنُونٍ) ساكنة (يُلْفَىٰ)؛ أي: يُوجَد عند حروف الهجاء محصورة في أربعة أقسام هي: (إِظْهَارٌ ادْغَامٌ وَقَلبٌ إِخْفَا)، وأقسام التنوين مستوفاةٌ في كتب النحو(١).

والنون الساكنة: تثبت خطًّا ولفظًا، ووصلًا ووقفًا. [٢٨/أ]

[٦٦] فَعِنْدَ حَـرْفِ الْحَلْقِ أَظْـهِـرْ وَادَّغِـمْ

فِـي الـلَّامِ وَالـرَّا لَا بِـغُـنَّـةٍ لَـزِمْ

(فَعِنْـدَ حَـرْفِ الْحَلْقِ)(٢)، نحـو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾[البقرة: ٦٢]، و﴿مَنْ هَاجَرَ﴾[الحشـر: ٩]، و﴿مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ﴾[المجادلة: ٢٢]، و﴿مِنْ عِلْمٍ﴾[النساء: ١٥٧]، و﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾[النساء: ١٠١]، و﴿مِّنْ غِلٍّ﴾[الأعراف: ٤٣].

ونحـو: ﴿لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ﴾[البقرة: ١٤٣]، و﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾[الأعراف: ٣٠]، و﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[البقـرة: ٢٠٩]، و﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[البقـرة: ١٨١]، و﴿نِدَآءً خَفِيًّا﴾[مريم: ٣]، و﴿عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾[فاطر: ٢٨].

---

(١) يرد في بعض الكتب التجويدية المعاصرة مسمَّيات عديدة للتنوين، لا علاقة لها بأبحاث القراءة؛ بل تصلح عند دراسة علم النحو والصرف والعَروض، وهذه المسمَّيات هي: تنوين التمكين، وتنوين العوض، وتنوين المقابلة، وتنوين التنكير، وتنوين التناسب، وتنوين الصرف، وتنوين الترنم، وتنوين الاضطرار، وتنوين الغالي. ينظر كتابي: الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية مخطوط.

(٢) يأتي في بعض المصنفات المعاصرة تعريف غير دقيق في تعريف الإظهار الحلقي، وهو قول بعضهم: «إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنَّة»، وهذا التعريف فيه قصور؛ لأن النون لا ينفك عنها نصفها الخيشومي الذي يسمَّىٰ بالغنة، سواء تحرَّكت أو سكنت، كما نص عليه الإمام الجعبري، والتعريف المعتمد: «إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة زائدة عن الأصل». ينظر كتابي: الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية مخطوط.

(أَظْهِرْ)؛ أي: التنوين والنون لصعوبة إدغامها فيه كما مرَّ(١).

(وَادَّغِمْ) بهما بتشديد الدال (فِي اللَّام وَالرَّا) نحو: ﴿فَإِن لَّمْ﴾[البقرة: ٢٤]، و﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[البقرة: ٢]، و﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾[البقرة: ٤٩]، و﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[البقرة: ١٧٣]؛ لتقارب المخرجين واتحادهما (لَا بِغُنَّةٍ) مبالغة في التخفيف؛ إذ في بقائها ثِقَلٌ ما، وإدغامُهما في ذلك بلا غنَّةٍ (لَزِمْ)؛ أي: لازمٌ، وفي نسخة (أتمّ) فيفيد جواز إدغامهما في ذلك بغنَّةٍ، وبه قرأ جماعة؛ لكن المشهور الأوَّل، وعليه العمل.

[٦٧] وَأَدْغِمَنْ بِغُنَّةٍ فِي يُومِنُ
إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَدُنْيَا عَنْوَنُوا

(وَأَدْغِمَنْ) بهما (بِغُنَّةٍ فِي) حروف (يُومِنُ) نحو: ﴿مَن يَقُولُ﴾[البقرة: ٨]، و﴿لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[الروم: ٣٧](٢)، و﴿مِن وَرَآئِهِم﴾[البروج: ٢٠]، و﴿جَنَّتٍ وَعُيُونٍ﴾[الشعراء: ٥٧]، و﴿مِن مَّالٍ﴾[المؤمنون: ٥٥]، و﴿صِرَطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[البقرة: ١٤٢]، و﴿مِّن

(١) نلحظ أن الشارح لم يذكر أي شيء عن مراتب الإظهار الحلقي المنتشرة بين الكتب المعاصرة؛ لعدم الجدوىٰ من ذكرها، وتأتي مراتب الإظهار الحلقي عند المعاصرين علىٰ النحو التالي: أعلاها عند الهمزة والهاء، وأدناها عند الغين والخاء، وعند العين والحاء وسط. والجهل بهذا التقسيم لا يضر، ولا فائدة منه في درج القراءة، ولا يوقع القارئ في اللحن الجلي أو الخفي، ولا يترتَّب عليه أي تغاير صوتي بين مراتبه الثلاث، ولم يرد التصريح بهذا التقسيم في جميع المصنفات القديمة؛ بل هو من استحسانات بعض المعاصرين. ينظر كتابي: الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية مخطوط.

(٢) تنبيهٌ: إذا نطقت بالإدغام في مثل قوله تعالىٰ: ﴿مَن يَعْمَلْ﴾[النساء: ١٢٣]، فانتبه لنقطة دقيقة وهي؛ أن بعض القراء يستمرُّ بالغنة حتىٰ ينطق الياء بكمالها؛ بل ربما انسحبت الغنة إلىٰ العين، وهذا العمل فيه قصور في الأداء غير مقبول؛ وقَلَّما تجد من يجتنبه أو ينتبه إليه، والصواب أنه لابدَّ من الغنة مع الإدغام؛ ولكن عندما تنتقل من الغنة إلىٰ فتحة الياء، فلا بُدَّ من تخليصها من شائبة الغنة. ينظر كتابي: الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية مخطوط.

نَّذِيرِ﴾[القصص: ٤٦]، و﴿حِطَّةٌ نَّغْفِرْ﴾[البقرة: ٥٨].

ووجه الإدغام في النون: التماثل.

وفي الميم: التجانس في الغُنَّة [٢٨/ ب] والجهر والانفتاح والاستفال وبعض الشِدَّة.

وفي الياء والواو: التجانس في الانفتاح والاستفال والجهر.

واتفقوا علىٰ أن الغُنَّة معهما غنَّة المدغم، ومع النون غنَّة المدغم فيه، واختلفوا مع الميم فذهب ابن كيسان إلىٰ أنها غنَّة المدغم من النون والتنوين تغليبًا للأصالة، وذهب الباقون علىٰ أنها غنَّة الميم كالنون(١).

(إلا) أن يكون الحرفان (بِكَلِمَةٍ كَدُنْيَا)، و(عَنْوَنُوا)، و﴿صِنْوَانٍ﴾ [الرعد:٤]؛ فلا تدغمهما؛ لئلا تلتبس الكلمة بالمضاعف، وهو ما تكرر فيه أحدُ أصوله نحو: (صِوَّان)، ولَمَّا لم يأتِ للناظم مثالُ الواو من القرآن، أتىٰ بـ: (عَنْوَنُوا) من عنوان الكتاب، وهو ظاهر ختمه الدال علىٰ ما فيه، وفي نسخة: (صَنْوَنُوا).

[٦٨] وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَا بِغُنَّةٍ كَذَا
الإِخْفَا لَدَىٰ بَاقِي الْحُرُوفِ أُخِذَا

(وَالْقَلْبُ) والإقلابُ(٢) للتنوين والنون ميمًا واجب (عِنْدَ الْبَا) بالقصر

(١) هذا الخلاف الذي ذكره الشارح خلاف لفظي لا يترتب عليه شيء من الناحية الصوتية.

(٢) جاء في بعض المصنفات المعاصرة التفرقة بين الميم المنقلبة عن النون، وبين الميم الساكنة المخفاة من الناحية الصوتية، وعن هذه القضية تقول بعض الكتب المعاصرة: «عند القلب نطبق الشفتين للإجماع علىٰ قلبهما ميمًا، وعند الإخفاء يجوز الوجهان». قلتُ: هذا الكلام في نظر؛ لأن الحافظ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) لم يفرِّق بين صوت الميم الساكنة المخفاة أو المنقلبة، وكلاهما بإطباق الشفتين، وبرهان ذلك قول ابن الجزري في النشر: «وأما =

للوزن (بغُنَّة) نحو: ﴿أَنۢبِتُهُم﴾[البقرة: ٣٣]، و﴿أَنۢ بُورِكَ﴾[النمل: ٨]، و﴿عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾[آل عمران: ١١٩]؛ لعسر الإتيان بالغنَّة(١)، [٢٩/ أ] ثم إطباق الشفتين مع الإظهار؛ ولاختلاف المخرج وقلَّة التناسب مع الإدغام، فتعيَّن الإخفاء؛ بقلبهما ميمًا لمشاركتها الباء مخرجًا والنون غنَّة(٢).

= الحكم الثالث: وهو (القلب) فعند حرف واحد وهي الباء فإن النون الساكنة والتنوين يقلبان عندها ميمًا خالصة من غير إدغام، وذلك نحو: ﴿أَنۢبِتُهُم﴾[البقرة: ٣٣]، و﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾[البقرة: ٢٧]، و﴿صُمُۢ بُكۡمٌ﴾[البقرة: ١٨]، ولا بدَّ من إظهار الغنة مع ذلك فيصير في الحقيقة إخفاء الميم المقلوبة عند الباء فلا فرق حينئذ في اللفظ بين: ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾[النمل:٨]، وبين: ﴿يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ﴾[آل عمران: ١٠١]؛ إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم ولا في إظهار الغنة في ذلك... ». ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢/ ٨٤).

(١) تُحذِّر بعض الكتب المعاصرة في التجويد من كزِّ الشفتين عند النطق بغُنَّة القلب وبالإخفاء الشفوي؛ ويعلِّلون ذلك بأن الكزَّ يترتب عليه غُنَّة ممطوطة من الخيشوم، وهذا الكلام فيه نظر؛ لأن أيَّ غُنَّة لا بدَّ أن تكون ممطوطة سواء مدغمة أو مخفاة، وزمنها طويل ومتراخي، ومعنىٰ التراخي: المطُّ والتطويل في صوتها وهو واقع في مجراها الخيشومي، فلا بدَّ لأيِّ غنَّة أن تكون ممطوطة؛ لأنها رخوة والرخاوة معناها: جريان الصوت مع الحرف، مع الانتباه إلىٰ أن الاحتراز المسمَّىٰ: (الكزُّ) حادث في كتب التجويد؛ ولكن عبارات القدامىٰ تنص علىٰ إطباق الشفتين فحسب، ولا يعرف عندهم هذا الاحتراز. ينظر كتابي: الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية مخطوط.

(٢) قال ابن الناظم في (الحواشي المفهمة) عن توجيه القلب للنون الساكنة والتنوين: «وجه القلب عسر الإتيان بالغنَّة ثم إطباق الشَّفتين، ولم يدغم لاختلاف نوع المخرج وقلة التناسب، فتعيَّن الإخفاء، وتوصل إليه بالقلب ميمًا ليشارك الباء مخرجًا والنون غنة». ينظر: الحواشي المفهمة لابن الناظم (ص١٩٨). قلت: المدقق في عبارة ابن الناظم يجده صرح بإطباق الشفتين عند القلب أيضًا، وهذا الأداء هو الذي عليه إجماع اللغويين والمجوِّدين القدامىٰ، وهو ما صحت به الرواية عن جميع المجوِّدين، ولا يعرف عندهم في هذا العصر شيء اسمه (تقليل الاعتماد علىٰ الشفتين) كما جاء ذلك عن المرعشي، وتمسَّك به =

= أهل عصرنا، وكأنه حديث مسندٌ من يخالفه يأثم، ولا حجية كذلك فيمن قرأ وتلقّىٰ القراءة بالفرجة؛ لأن المشافهة تتغير بسبب طول الأمد بيننا وبين عصور الاحتجاج، والمعوَّل عليه ما تواتر وصحت به الرواية عن النبي ﷺ، ويكفينا النص الذي ذكره الإمام محمد المالقي من قوله: إن الفرجة من اللَّحن الخفي عند القلب. وهذا نصُّ كلامه للتأكيد علىٰ هذه القضية التي عمَّت بها البلوىٰ، قال الإمام عبد الواحد محمد بن علي المالكي الشهير بالمالقي (ت ٧٠٥)، في كتابه: (الدر النثير والعذب النمير)، وهو عبارة عن شرح لكتاب التيسير لأبي عمرو الداني، وهذا الكتاب تحقيق شيخ عموم المقارئ المصرية الدكتور: أحمد عيسىٰ المعصراوي (حفظه الله) جاء في هذا الكتاب، أن ترك الفرجة عند الإقلاب من اللحن الخفي، وهذا نص كلام المالقي: «... ﴿تَارِكٌ بَعْضَ﴾[هود: ١٢]، ﴿وَضَآئِقٌ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾[هود: ١٢]، و﴿نَفْسًۢا بِغَيْرِ﴾[المائدة: ٣٢] ... لا خلاف في لزوم القلب في جميع هذه الأمثلة وما أشبهها، وحقيقة القلب هنا أن تلفظ بميم ساكنة بدلًا من النون الساكنة، ويُتَحَفَّظُ من سريان التحريك السريع، ومعيار ذلك: أن تنظر كيف تلفظ بالميم في قولك: الخَمْر والشَّمْس، فتجد الشفتين تنطبقان حال النطق بالميم، ولا تنفتحان إلا بالحرف الذي بعدها، وكذا ينبغي أن يكون العمل فيها قبل الباء، فإن شرعت في فتح الشفتين قبل تمام لفظ الميم، سرىٰ التحريك إلىٰ الميم، وهو من اللحن الخفي الذي ينبغي التَّحَرُّزُ منه، ثم تلفظ بالباء متصلة بالميم، ومعها تنفتح الشفتان بالحركة، وَلْيُحْرَزْ عليها ما تستحقه من الشدة والقلقلة». ينظر: الدر النثير (ص ٤٤٨).

تنبيهٌ: مصطلح الانفراج بين الشَّفتين واردٌ عند علماء التجويد القدامىٰ في شيئين لا ثالث لهما، الأوَّل: عند تحديد مخرج الواو يقولون: الواو تخرج من بين الشَّفتين مع انفراج بينهما، والثاني: عند حديثهم عن الإشمام يقولون: إن الإشمام يكون في المرفوع والمضموم، وعمله يكون من الشَّفتين مع انفراج بين الشَّفتين من غير صوتٍ إشارة إلىٰ الضمِّ. فالمدقق في هذه العبارات يعلم يقينًا أن لو كان التلقِّي في هذه القرون بالفرجة بين الشَّفتين في القلب والإخفاء الشفوي؛ لنصُّوا علىٰ ذلك؛ بل الأمر جاء بالعكس؛ نصُّوا علىٰ إطباق الشفتين، ولم يرد في ثنايا كلامهم أيّ شيء عن انفراج الشَّفتين عند القلب والإخفاء الشفوي، ولو عدنا إلىٰ أوَّل نصٍّ شرح كيفية النطق بالإخفاء الشفوي لن نجد =

(كَذَا الاخْفَا) بنقل حركة الهمزة إلىٰ اللام والاكتفاء بها عن همزة الوصل (لَدَىٰ)؛ أي: عند (بَاقِي الْحُرُوفِ) الحروف الخمسة عشر (أُخِذَا) به بألف الإطلاق نحو: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾[الإسراء: ٧٤]، ﴿وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾[البقرة: ١٧٨]، و﴿مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ﴾[غافر: ٦٧]، ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾[الشورى: ٤٣]، ﴿وَٱنصُرْنَا﴾[البقرة: ٢٥٠]، و﴿رِيحًا صَرْصَرًا﴾[القمر: ١٩]؛ لتراخيها عن مناسبة حروف الإدغام، ومباينتها حروف الحلق(١).

والإخفاء لُغة: السَّتر(٢).

واصطلاحًا: النطق بحرفٍ بصفة بين الإظهار والإدغام عارٍ عن التشديد مع بقاء الغنَّة في الحرف الأوَّل.

= فيه تصريحًا بهذه الفرجة المتداولة علىٰ ألسنة أهل عصرنا، قال سيبويه (هـ١٨٠ هـ): «وتقلب النون مع الباء ميمًا؛ لأنها من موضع تعتل فيه النون، فأرادوا أن تدغم هنا إذ كانت الباء من موضع الميم، كما أدغموها فيما قرب من الراء في الموضع، فجعلوا ما هو من موضع ما وافقها في الصوت بمنزلة ما قرب من أقرب الحروف منها في الموضع، ولم يجعلوا النون باءً لبعدها في المخرج، وأنها ليست فيها غنةٌ، ولكنهم أبدلوا من مكانها أشبه الحروف بالنون وهي الميم، وذلك قولهم: (ممبك) يريدون: (من بك)، (وشمباء وعمبرٌ)، يريدون (شنباء وعنبرًا)». ينظر: كتاب سيبويه (٤/ ٤٥٣). قلت: النطق بالفرجة جاء باجتهاد محض ولا دليل عليها من روايات الأئمة القدامىٰ، أمثال الحافظ الداني والشاطبي والسخاوي وابن الجزري، ومعلوم أن باب الاجتهاد منقطع مع قراءة القرآن، ومَن عنده غير ذلك فعليه بالدليل غير مأمور، هدانا الله تعالىٰ لاتِّباع نهج سبيل السَّلف الصَّالح، وسلمنا من قراءة القرآن بالهوىٰ أو الرأي أو القياس.

(١) لم يقسِّم الشارح الإخفاء كما هو علىٰ الطريقة الحديثة المتداولة في كتب التجويد، وهي أن أعلاها: عند الطاء والدال والتاء، وأدناها: عند الكاف والقاف، وعند الباقي وسط.

(٢) ينظر: لسان العرب (٤/ ٣٤٣)، مادَّة: (ستر).

ويفارقُ الإخفاء الإدغام؛ لأنه بين الإظهار والإدغام، وبأنه إخفاء الحرف عند غيره لا في غيره، بخلاف الإدغام فيهما(١).

(١) قول العلماء - جزاهم الله عنا خيرًا -: إن الإخفاء يكون «بصفة بين الإظهار والإدغام»، معناه: أن الإخفاء يُشْبِهُ الإظهار ويخالفه، ويُشْبِه الإدغام ويخالفه، فما وجه الشبه والمخالفة؟ وتفصيل ذلك هو:

يُشْبِهُ الإخفاء الإظهار: في كون أن الإظهار عند الحرف، وكذلك الإخفاء عند الحرف، فهذا وجه الاتفاق بين الإظهار والإخفاء.

ويختلف الإخفاء عن الإظهار: في كون أن الإظهار لا غنة كاملة فيه، والإخفاء فيه غنة كاملة ممطوطة، وهذا وجه الاختلاف بين الإخفاء والإظهار.

ويُشْبِهُ الإخفاء الإدغام: في كون أن الإدغام فيه غنة طويلة، وكذلك الإخفاء فيه غنة طويلة، فهذا وجه الاتفاق بين الإخفاء والإدغام.

ويختلف الإخفاء عن الإدغام: في كون أن الإدغام يكون (في) الحرف الذي يليه مع التشديد، والإخفاء يكون (عند) الحرف الذي يليه مع عدم التشديد، وهذا وجه الاختلاف بين الإدغام والإخفاء.

ونستخلص مما سبق من شرح التعريف أن الإخفاء يشبه الإظهار ويخالفه، ويشبه الإدغام ويخالفه، فمن عرف وجه الشبه والمخالفة؛ نطق به نطقًا فصيحًا. ينظر كتابي: الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية مخطوط.

[باب المدِّ والقصر]

ثم أخذ في بيان أحكام المدِّ، فقال:

[٦٩] وَالْمَدُّ لَازِمٌ وَوَاجِبٌ أَتَىٰ
وَجَائِزٌ وَهْوَ وَقَصْرٌ ثَبَتَا

(والْمَدُّ) وهو لُغة: الزيادة.

واصطلاحًا: [٢٩/ ب] إطالة الصوت بحرف مدِّيٍّ من حروف العلَّة.

وهو ثلاثة أقسام: (لَازِمٌ وَوَاجِبٌ أَتَىٰ وَجَائِزٌ).

(وَهْوَ)؛ أي: المدُّ (وَقَصْرٌ) وهو لُغة: الحبس.

واصطلاحًا: ترك المدِّ، وهو الأصل (ثَبَتَا).

وقد أخذ في بيان أقسام المدِّ، فقال:

[٧٠] فَلَازِمٌ إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدّ
سَاكِنُ حَالَيْنِ وَبِالطُّولِ يُمَدّ

(فَلَازِمٌ إِن جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدّ) حرف (سَاكِنُ حَالَيْنِ) بالإضافة؛ أي: ساكن في حالة الوصل والوقف (وَبِالطُّولِ يُمَدّ) بقدر ألفين[1].

واللازم قسمان:

---

(١) قال الإمام المسعدي في الفوائد المسعدية في حل الجزرية: «... إنما قدَّروا الزيادة في المدِّ بالألفات دون الواوات والياءات؛ لأن الألف هي الأصل في حروف المد، وأيضًا فلو قدَّروه بالواوات والياءات؛ لربما توهم أنها ولو كانت محركة وإن كانت القرينة مخصصة، فالتقدير بالأصلي حينئذ أولىٰ»، وقال أيضًا: «قدَّر أهل الأداء ألفان النطق بحرف المدِّ بقدر زمن النطق بفتحتين أو واوًا فبضمتين، أو ياء فبكسرتين، وإنما قدَّروا ذلك كذلك لأجل الضبط في النطق بالمد الفرعي ونهايته إلىٰ حرف المد...». ينظر: الفوائد المسعدية (ص١٠٤- ١٠٥).

لازمٌ كلـيٌّ: نحـو: ﴿دَآبَّةٍ﴾[البقـرة: ١٦٤]، و﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾[الأنعام: ١٤٣] في وجه الإبدال.

ولازمٌ حرفيٌّ: نحو: ﴿قَٓ﴾[ق: ١]، و﴿صَٓ﴾[ص: ١]؛ لكن يجوز في (عين) كلٌّ من فاتحتي مريم(١) والشورىٰ(٢) التوسط؛ تفرقة بين ما قبله حركة من جنسه، وبين ما قبله حركة من غير جنسه؛ ليكون لحرف المدِّ مزية علىٰ حرف اللِّين.

[٧١] وَوَاجِـبٌ إِنْ جَـاءَ قَـبْـلَ هَـمْـزَةِ
مُـتَّـصِـلًا إِنْ جُـمِـعَـا بِـكِـلْـمَـةِ

(وَوَاجِـبٌ إِنْ جَـاءَ قَبْـلَ هَـمْزَةِ) حالة كونه (مُتَّصِـلًا إِنْ جُمِـعَا) يعني بأن جُمِـع المدُّ والهمـزة (بِكِـلْمَـةِ) نحـو: ﴿جَـآءَ﴾[النسـاء: ٤٣](٣)، و﴿بِٱلسُّوٓءِ﴾ [البقرة:١٦٩]، و﴿سِيٓءَ﴾[هود: ٧٧]؛ [٣٠/ أ] وسُـمِّي متصلًا؛ لاتصال الهمزة بكلمة حرف المدِّ، وله:

محلُّ اتفاق: وهو اتفاق القراء علىٰ اعتبار أثر الهمزة من زيادة المدِّ.

ومحلُّ اختلاف: وهو تفاوتهم في الزيادة.

والمـدُّ فيه عند أبي عمرو وقالـون وابن كثير مقدار ألـف ونصف، وقيل: وربـع. وعنـد ابـن عامر والكسـائي مقـدار ألفين. وعنـد عاصم مقـدار ألفين

(١) أي قوله تعالىٰ: (كهيعص)(مريم:١).

(٢) أي قوله تعالىٰ: (عسق)(الشورىٰ:٢).

(٣) قال الإمام المسعدي: «... إذا اجتمع الهمزة والسكون نحو: ﴿شَآءَ﴾[البقرة: ٢٠] وقفًا فالسبب هو الهمز لا السـكون؛ لأن السـكون طارئ علىٰ الهمزة هنا، فلا يجوز القصر لأجل السـكون العـارض؛ بل السـكون مقوٍّ للهمز حينئـذ؛ مع بقاء المراتب المتقدمة، لا يقال تقويه السـكون للهمز تخرجه لحالة من المراتب، فيجب فيه الإشباع وإلا فلا فائدة من تقويته له، لأنَّا نقول هو وإن كان مقويًّا له لا يخرجه عن كونه مدًّا متصلًا...». ينظر: الفوائد المسعدية (ص١٠٢).

ونصـف. وعند ورش وحمزة مقـدار ثلاث ألفات، وكلـه تقريب لا يضبط إلا بالمشافهة والإدمان[1].

(١) قال طاش كبري زاده في شرحه للمقدمة عن مقادير المدود: «ويعرف مقدار المدَّات:
١- إمَّا بقولك: (آ) مرَّةً أو مرَّتين، إلىٰ غير ذلك.
٢- أو تعُدُّه عددًا، وتمدُّ صوتَك بمقدار ذلك.
٣- أو تعقد الأصابع، وتمدُّ بقدر ذلك.
لكن هذا كله تقريب ولا يضبطه إلا المشـافهة من لفظ المشـايخ، والسـماع من فم الأستاذ الراسـخ؛ ثم الإدمان علىٰ ذلك». ينظر: شـرحه للمقدمة (ص٢٢١-٢٢٢)، ويشـير النص الذي أمامنا أن طاش كبري زاده هو أوَّل من أدخل قياس أزمنة المدود بمقدار قبض الإصبع أو بسـطه، أما قبل عصره فلا يوجد أي إشـارة إلىٰ تقدير زمن المدِّ بقبض الإصبع أو بسطه، هذا من جهة، ومن جهة أخرىٰ أن مقدار قبض الإصبع أو بسطه لا ينضبط مع جميع الناس؛ بـل يختلف باختـلاف الأعمار، ومن وجه آخر أنـه ميزان عضلي، والقـراءة ميزان صوتي، فـلا يوزن ميزان عضلي بصوتـي، فكلاهما مختلفان، أما ما عليه إجماع السـابقين قبله؛ أن مقدار المدِّ يضبط بالألفات، حتىٰ الشارح في نهاية ما ذكر قال: «... وكله تقريب لا يضبط إلا بالمشـافهة والإدمان»، فجعل المرجع للمشـافهة المنضبطة بـكلام الأئمة المعوَّل علىٰ علمهم، وليس كل مشـافهة في وقتنا المعاصر تمثـل الرواية الصحيحة في القراءة، وتقاس أزمنـة المـدِّ بالألف: والألف مركب من فتحتين، والفتحة تسـمَّىٰ في اللغـة العربية حركة، وتعريـف الحركـة في بـاب المدِّ: «هي وِحْـدَةٌ زَمَنِيَّـةٌ صوتيةٌ تُقَـاسُ بها المُـدودُ، ويُقَدِّرُها الكثيرون بمقدار قبض الإصبع أَوْ بَسْـطِهِ في الحالـة الطبيعية، إلا أن هذا التقدير غَيْرُ دقِيقٍ، ومـا هو إلا تقريبٌ لأذهان الطلاب المبتدئيـن. ويعبِّر العلماء القدامىٰ عن مقدار الحركات بقولهـم: ألف، أو ألفان، أو ألف ونصف، ويقصدون بالألف زَمَنَ الحركتين، أي إن الألف بـوزن حرفين متحركين، مثل: (قَ قَ) بمعنىٰ: أن الفترة الزمنية التي يسـتغرقها نطق حرفين متحركيـن متتاليين هي بعينهـا الفترة الزمنيـة التي يسـتغرقها نطق الألف». ينظـر: أحكام التجويـد للغوثانـي (ص٦٦). وفي هذا النص للشـيخ طاش زاده ثـلاث طرق لقياس زمن نطق الألف. وقال علي القارئ (ت١٠١٤هـ): «قال الرومي: وهذا مذهب الجمهور، ولا=

[٧٢] وَجَـائِـزٌ إِذَا أَتَـىٰ مُـنْـفَـصِـلَا
أَوْ عَـرَضَ الـسُّـكُـونُ وَقْـفًـا مُـسْـجَـلَا

(وَجَـائِـزٌ إِذَا أَتَىٰ) حال كونه (مُنْفَصِلا)(١)؛ بأن يكون حرف المدِّ آخر كلمة والهمز أوَّل أخرىٰ نحو: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾[البقرة: ٢١].

= يخفىٰ عليك أن المراد بالألف ما عدا الألف الذي هو المد الأصلي؛ للإجماع علىٰ ذلك، وأما معرفة المدَّات المقدرة بالألفات فأن تقول: (آ) مرَّة أو مرَّتين أو زيادة، وتمدُّ صوتك بقدر قولك: ألف ألف، أو كتابتها، أو بقدر عقد أصابعك في امتداد صوتها. وهذا كله تقريب لا تحديد للشأن؛ إذ لا يضبطه إلا المشافهة والإدمان». ينظر: المنح الفكرية (ص١٩٦)، وفي هذا النص السابق أربع طرق لقياس نطق زمن المدِّ، ويتحصل من الجمع بين النصين خمس طرق لقياس زمن نطق الألف الذي اتخذه علماء التجويد أساسًا لقياس مقادير المدود وتلك الطرق:

١- أن تقول: (آ) مرَّة أو مرَّتين أو أكثر كل مرة تساوي نطق الألف.

٢- العقد بالأصابع، ولعل معناه الطرق بأي من الأصابع علىٰ الإبهام، كل طرقة تقابل نطق الألف.

٣- أن تعد عددًا، فتقول: واحد، اثنان، ثلاثة... إلخ. وقد انفرد بذكر هذه الطريقة طاش كبري زاده، وهي موضع نظر؛ لأن كل واحد من الأعداد المذكورة يتضمن صوت الألف إلىٰ جانب أصوات أخرىٰ، فكل كلمة تعادل في النطق أكثر من ألف.

٤- أن تمدَّ صوتك بقدر قولك: ألف ألف.

٥- أو كتابتها، أي: كتابة (ا)، وليس كتابة (ألف) فيما نرجح، وانفرد علي القارئ بذكر هاتين الطريقتين. ينظر: الدارسات الصوتية عند علماء التجويد (ص٥٤٠-٥٤١).

(١) قال الحافظ ابن الجزري: «وأما المنفصل ويقال له أيضًا: مدُّ البسط؛ لأنه يبسط بين كلمتين، ويقال: مدُّ الفصل؛ لأنه يفصل بين الكلمتين، ويقال له: الاعتبار لاعتبار الكلمتين من كلمة، ويقال: مدُّ حرف لحرف، أي مد كلمة لكلمة، يقال: المدُّ الجائز من أجل الخلاف في مده وقصره...». ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٣٦٥).

(أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقْفًا) أو إدغامًا (مُسْجَلا)؛ أي: مطلقًا؛ أي: سواء كان سكونًا محضًا أم مع إشمام، بخلاف الوقف بالروم؛ فإنه كالوصل نحو: ﴿نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة: ٥]، ونحو: ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾[الفاتحة: ١]، ﴿مَٰلِكِ﴾[الفاتحة: ٤] في قراءة أبي عمرو، ونحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟﴾[البقرة: ٢٦٧] في قراءة البزِّي.

وفي المدِّ للسكون المذكور ثلاثة أوجه:

١- الطُّول: حملًا له [٣٠/ ب] علىٰ اللازم بجامع اللفظ.

٢- والتوسط: لعروض السكون المنحطِّ عن لزومه.

٣- والقصر: لجواز التقاء الساكنين في الوقف فاستغنىٰ عن المدِّ.

وفي المدِّ المنفصل خلافٌ، فورش وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي يثبتونه بلا خلافٍ، وابن كثير والسوسي ينفيانه بلا خلافٍ، وقالون والدوري يثبتانه وينفيانه، وتفاوت المادِّين في الزيادة كتفاوتهم فيها فيما مرَّ في المدِّ المتصل.

والحاصل أن المدَّ قسمان:

١- أصليٌّ: وهو المدُّ الطبيعي الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به، ولا يتوقف علىٰ سبب، نحو: ﴿ٱلَّذِينَ﴾[الفاتحة: ٧]، و﴿ءَامَنُوا۟﴾[البقرة: ٩]، و﴿عَفَا﴾[آل عمران: ١٥٢].

٢- وفرعيٌّ: وهو بخلاف ذلك، وهو الذي تكلم الناظم عليه، وسببه همزة أو سكون، فزيد في حرف المدِّ لضعفه فيتقوَّىٰ بالزيادة. وليس المدُّ حرفًا ولا حركة(١).

(١) قال الإمام المسعدي: «المدُّ ليس بحرف ولا حركة؛ وإنما هو صفة قائمة بحروفها»، ثم شرح مقصوده فقال: «المدُّ ليس بحرف خلافًا لبعضهم؛ لأنه ليس من الحروف الأصول ولا الفروع المجمع علىٰ أنه ليس لنا حروف غيرها، وليس المدُّ حركة خلافًا =

والمدُّ الواجب مع الهمزة قسمان:

١- لاحق له: نحو: ﴿ءَامَنَ﴾[البقرة: ١٣]، و﴿إِيمَٰنُكُمْ﴾[البقرة: ٩٣]، و﴿أُوتُوا﴾ [البقرة: ١٠١] فلورش المدُّ والقصر [٣١/ أ] والتوسط.

٢- وسابقٌ عليه: وهو قسمان: متصلٌ ومنفصلٌ.

والمدُّ مع السكون قسمان:

١- لازم.

٢- وجائز.

واللازم قسمان:

١- لازمٌ كلميٌّ.

٢- ولازمٌ حرفيٌّ، وقد مرَّ ذلك.

لكن اختلف في مدِّ الميم من ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢﴾[آل عمران: ١-٢]، و﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾[العنكبوت: ١-٢] على قراءة ورش بالنقل، فقيل: تمدُّ اعتبارًا بعدم الاعتداد بالعارض، وهو الأكثر، وقيل: لا تمدُّ اعتبارًا بالاعتداد بالعارض.

والجائز: ما كان سبب سكونه لوقفٍ أو إدغامٍ، وكذا المدُّ المنفصل كما مرَّ هذا.

وقد ذكر ابن القاصح(١) للمدِّ عشرة ألقاب ذكرتها في مصنف مفرد مشتمل

= لبعضهم أيضًا؛ لأن الحركة تحل موصوفها نطقًا، والمدُّ لا يحل حروفه نطقًا؛ وإنما حروفه متوقفة على حرف متحرك قبلها يحلها نطقًا كما هو ظاهر؛ وإنما المدُّ صفة قائمة بحروفها كغيرها من الصفات». ينظر: الفوائد المسعدية (ص١٠٥).

(١) ابن القاصح: علي بن عثمان بن محمد بن أحمد، أبو البقاء ابن العذري، ويعرف بابن القاصح: عالم بالقراءات، توفي سنة (٨٠١هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (٤/ ٣١١)، =

علىٰ أحكام النون الساكنة والتنوين والمدِّ والقصر.

= معجم المؤلفين (٧/ ١٤٨).

[باب معرفة الوقوف]

ولمَّا فرغ من التجويد وأحكامه عقَّبه بذكر تعلُّقاته من الوقف والابتداء فقال:

[٧٣] وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ
لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ

[٧٤] وَالإِبْتِدَاءِ .....

.....

(وَبَعْدَ) معرفة (تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ لَا بُدَّ) لك (مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ وَالإِبْتِدَاءِ).

والوقف: جمع وقف[1]، جمعه باعتبار أنواعه المذكورة بقوله:

[٧٤] ..... وَهْيَ تُقْسَمُ إِذَنْ
ثَلَاثَةً: تَامٌّ وَكَافٍ وَحَسَنْ

(وَهْيَ تُقْسَمُ إِذَنْ) زائدة (ثَلَاثَةً) هي: (تَامٌّ) بتخفيف الميم للوزن (وَكَافٍ وَحَسَنْ).

والوقف لُغة: [٣١/ ب] الكفُّ.

واصطلاحًا: قطع الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة؛ فإن لم يكن بعدها شيء، سمِّي ذلك قطعًا.

[٧٥] وَهْيَ لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ
تَعَلُّقٌ أَوْ كَانَ مَعْنًى فَابْتَدِي

[٧٦] فَالتَّامُ فَالْكَافِي وَلَفْظًا فَامْنَعَنْ
إِلَّا رُؤُوسَ الْآيِ جَوِّزْ فَالْحَسَنْ

---

(١) ينظر: لسان العرب (٩/ ٣٥٩)، مادَّة: (وقف).

(وَهْـيَ)؛ أي: الوقـوف المذكـورة إنمـا تكـون (لِمَا تَـمَّ) معنـاه (فَإِن لَّمْ يُوجَدِ) فيما وقف عليه (تَعَلُّقٌ) فيما بعده لا لفظًا ولا معنًىٰ (أَوْ كَانَ) فيه تعلق بـه (مَعْنًىٰ) لا لفظًا (فَابْتَـدِي) أنت بما بعده في القسـمين، وقل: أمَّا الوقف في الأوَّل منهما: (فَالتَّامُ) سمِّي به لتمام اللفظ، وانقطاع ما بعده عنه.

وأمَّا الثاني: (فَالْكَافِي) سُمِّي به للاكتفاء بالوقف عليه، والابتداء بما بعده كالتام.

(وَ) إن كان فيـه تعلق بما بعده (لَفْظًا) ومعنًـىٰ (فَامْنَعَنْ) الابتداء بما بعده (إِلَّا رُؤُوسَ الْآيِ جَـوِّزْ)؛ أي: فجوِّز الابتداء بما بعدها؛ لورود السُّـنَّة بالوقف علىٰ ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾[الفاتحة: ٢]، والابتداء بـ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾[الفاتحة: ١]؛ لأن رؤوس الآي فواصل، بمنزلة فواصل السجع والقوافي(١).

أمَّا الوقف علىٰ ما فيه التعلق المذكور (فَالْحَسَنْ) سُمِّي به لحسن الوقف عليه، والمراد بالتعلُّق المعنوي: أن يتعلَّق المتأخر بالمتقدِّم من حيث المعنىٰ [٣٢/ أ] لا الإعراب، كالإخبار عن حال الكافرين، أو حال المؤمنين، أو تمام قصَّة.

وباللفظي: أن يتعلَّق به من حيث الإعراب؛ لكونه صفة له، أو معطوفًا عليه،

---

(١) قـال العلامـة الألباني فـي إرواء الغليـل: «(فائدة): قال أبـو عمرو الداني في (باب تفسـير الوقـف الحسـن): «ومما ينبغـي له أن يقطع عليـه رؤوس الآي لأنهن في أنفسـهن مقاطع وأكثر ما يوجد التام فيهن لاقتضائهن تمام الجمل واسـتبقاء أكثرهن انقضاء القصص. وقد كان جماعة من الأئمة السـالفين والقراء الماضين يسـتحبون القطع عليهن وإن تعلق كلام بعضهن ببعض لما ذكرنا من كونهن مقاطع ولسـن بمشـبهات لمـا كان من الكلام التام في أنفسـهن دون نهايتهن). ثم روىٰ عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان يسـكت علىٰ رأس كل آية فكان يقول: إنه أحب إلي إذا كان آية إن يسكت عندها وقد وردت السنة أيضا بذلك عن رسـول الله ﷺ عند استعماله التقطيع»، ثم ساق هذا الحديث. قلتُ: وهذه سُنَّة تركها أكثر قراء هذا الزمان. فالله المستعان. ينظر: إرواء الغليل (٢/ ٦٢).

فمثال الوقف التام: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة: ٥]، ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[البقرة: ٥]؛ وأكثر ما يوجد في الفواصل، ورءوس الآي، وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة نحو: ﴿وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾[النمل: ٣٤]؛ إذ قوله: ﴿أَذِلَّةً﴾[النمل: ٣٤] هو من آخر كلام بلقيس، ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[النمل: ٣٤] هو رأس الآية.

وقد يوجد بعد انقضائها نحو: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِاللَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧-١٣٨]؛ إذ رأس الآية: ﴿مُّصْبِحِينَ﴾[الصافات: ١٣٧]، وتمام الكلام قوله: ﴿وَبِاللَّيْلِ﴾[الصافات: ١٣٨].

وكذا ﴿عَلَيْهَا يَتَّكِئُونَ ﴿٣٤﴾ وَزُخْرُفًا﴾[الزخرف: ٣٤-٣٥]، رأس الآية: ﴿يَتَّكِئُونَ﴾[الزخرف: ٣٤]، وتمام الكلام: ﴿وَزُخْرُفًا﴾[الزخرف: ٣٥]؛ لأنه معطوف على ﴿سُقُفًا﴾[الزخرف: ٣٣].

ومثال الكافي: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[البقرة: ٢]، ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾[البقرة: ٣].

ومثال الحسن: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[الفاتحة: ٢] فالوقف عليه حسن؛ لأن المعنى مفهوم، ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ لكونه تابعًا لما قبله، وليس رأس آية.

[٧٧] وَغَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ وَلَهُ
الْوَقْفُ مُضْطَرًّا وَيَبْدَا قَبْلَهُ

(وَغَيْرُ مَا تَمَّ) معناه الوقف عليه (قَبِيحٌ) كالوقف على [٣٢/ ب] المضاف دون المضاف إليه، والرافع دون مرفوعه، وعلى الناصب دون منصوبه، وعلى الشرط دون جوابه، وعلى الموصوف دون صفته؛ إذا لم يتم معناه بدونها، وكذا على المعطوف عليه دون المعطوف.

(وَلَهُ)؛ أي: للقارئ (الْوَقْفُ) على ذلك، وفي نسخة: (يُوقَفُ)؛ أي: ولأجل قبح الوقف على ذلك يوقف عليه (مُضْطَرًّا) لعيٍّ أو غيره، (وَ) لكن (يَبْدَا) بما (قَبْلَهُ)؛ أي: من الكلمة التي وقف عليها ليصل الكلام بعضه ببعض.

وأقبح من الوقف على ما ذكر الوقف على قوله: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾[آل عمران: ١٨١]، وعلى قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[المائدة: ١٨]؛ فإن وقف عليها مضطرًا، فلا يبتدئ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾[آل عمران:١٨١]، ولا بقوله: ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ﴾[المائدة: ١٨]؛ بل يبتدئ بما وقف عليه؛ فإن لم يفعل فقد أخطأ.

[٧٨] وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ
وَلَا حَرَامٍ غَيْرِ مَا لَهُ سَبَبْ

(وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ) زائدة (وَقْفٍ وَجَبْ)، وفي نسخة: (يَجِبْ) حتى إذا تركه القارئ أثم.

(وَلَا حَرَامٍ) حتى إذا فعله يأثم (غَيْرِ مَا لَهُ سَبَبْ)؛ لأن الوقف والوصل لا يدلَّان على معنى [٣٣/ أ] حتى يختل بتركهما، فإن كان له سبب يستدعي تحريمه كأن قصد الوقف على ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ﴾[آل عمران: ٦٢]، و﴿إِنِّي كَفَرْتُ﴾ [إبراهيم: ٢٢] ونحوهما من غير ضرورة حُرِّم، ومع عدم القصد.

فالحسن أن يجتنَّب الوقف على ذلك للإيهام، ويجوز رفع (حَرَامٍ) عطفًا على محلِّ (وقف)؛ لأنه اسم ليس، وجرُّه عطفًا على لفظه، ومثله لفظة: (غَيْرِ) فإن رفع رفعت، وإن جرَّ جرَّت، ويجوز نصبها حالًا.

[باب المقطوع والموصول]

ولمَّا كان القارئ يحتاج في الوقف إلىٰ معرفة المقطوع والموصول بيَّنهما بقوله:

[٧٩] وَاعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا
فِي مُصْحَفِ الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَىٰ

(وَاعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ) بزيادة اللام للتأكيد، (وَ) اعرف (تَا) التأنيث التي تكتب تاء مجرورة لا هاء مربوطة، كما أن ذلك موجود (فِي مُصْحَفِ الْإِمَامِ) عثمان بن عفان ﷺ الذي اتخذه لنفسه (فِيمَا قَدْ أَتَىٰ) رسمه فيه.

ثم بيَّن المواضع المحتاج إلىٰ معرفتها من ذلك فقال:

[٨٠] فَاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ أَنْ لَّا
مَعْ مَلْجَأَ وَلَا إِلَهَ إِلَا

[٨١] وَتَعْبُدُوا يَاسِينَ ثَانِي هُودَ لَا
يُشْرِكْنَ تُشْرِكْ يَدْخُلَنْ تَعْلُوا عَلَىٰ

[٨٢] أَنْ لَّا يَقُولُوا لَّا أَقُولَ إِنْ مَّا
بِالرَّعْدِ وَالْمَفْتُوحَ صِلْ وَعَنْ مَّا

(فَاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ)؛ يعني: فاقطع كلمة (أَنْ) الناصبة للاسم، أو للفعل بأن ترسمها مقطوعة عن (لَا) النافية في عشرة مواضع وهي:

١- ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ﴾[التوبة: ١١٨] بالتوبة. [٣٣/ ب]

٢- ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[هود: ١٤] بهود.

٣- (وَ) ﴿أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾[يس: ٦٠] في (يس).

٤- و﴿أَن لَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[هود: ٢٦] (ثَانِي هُودَ لا) بخلافه في أوَّلها فإنه

موصول.

٥- و﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾[الممتحنة: ١٢] بالممتحنة.

٦- و﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾[الحج: ٢٦] بالحج.

٧- و﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُم﴾[القلم: ٢٤] في نون.

٨- ﴿وَأَن لَّا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾[الدخان: ١٩] بالدخان.

٩- ﴿أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾[الأعراف: ١٦٩].

١٠- و﴿أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾[الأعراف: ١٠٥] كلاهما في الأعراف.

وما عدا العشرة نحو: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُمْ﴾[هود: ٢]، و﴿أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[طه: ٨٩]، و﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[النجم: ٣٨] موصول لا ترسم فيه النون.

واقطع (إِن مَّا) في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ﴾[الرعد: ٤٠] (بالرَّعْد)، وما عداه نحو: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾[يونس: ٤٦] بيونس وغافر، ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[الأنفال: ٥٨]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾[مريم: ٢٦] بمريم موصول.

(وَ) أَمَّا (الْمَفْتُوحَ) الهمزة (صِلْ) ميم (أَمْ) منها بـ(مَا) الاسمية نحو: ﴿أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ﴾[الأنعام: ١٤٣] بالأنعام.

و﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[النمل: ٥٩].

و﴿أَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[النمل: ٨٤]، كلاهما بالنمل.

[٨٣] نُهُوا اقْطَعُوا مِن مَّا بِرُوم وَالنِّسَا
خُلْفُ الْمُنَافِقِينَ أَم مَّنْ أَسَّسَا

[٨٤] فُصِّلَتِ النِّسَا وَذَبْحٍ حَيْثُ مَا
وَأَن لَّمِ الْمَفْتُوحَ كَسْرُ إِنَّ مَا

(وَ) ﴿فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَّا﴾[الأعراف: ١٦٦] بالأعراف (اقْطَعُوا)، وما عداه نحو:

[٣٤/ أ] ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾[المائدة: ٧٣]، و﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[الأعراف: ١٩٠]، و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[النبأ: ١]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[المؤمنون: ٤٠] موصول.

واقطعوا ﴿مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ﴾[الروم: ٢٨]، (بِرُوم)؛ أي: بسورة الروم، (وَالنِّسَا)، ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم﴾[المنافقون: ١٠] في (الْمُنَافِقِينَ)؛ لكن (خُلْفُ) ما في (الْمُنَافِقِينَ) ثبت، ففي بعض المصاحف مقطوع، وفي بعضها موصول.

ووجه القطع فيه وفيما يأتي مما اختلف فيه: كون الأصل انفصال إحدىٰ الكلمتين عن الأخرىٰ.

ووجه الوصل: التقوية وقصد الامتزاج.

وفي نسخة بدل (مما بروم والنسا)، (مما ملك روم النسا).

(أَم مَّنْ أَسَّسَا) بألف الإطلاق؛ أي: واقطعوا (أَمْ) من قوله: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ﴾[التوبة: ١٠٩] في التوبة.

ومن قوله: ﴿أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا﴾[فصلت: ٤٠] في (فُصِّلَتِ).

ومن قوله: ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾[النساء: ١٠٩] في (النِّسَا).

(وَ) قوله: ﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾[الصافات: ١١] في (ذِبْحٍ)؛ أي: الصافات، سُمِّيت به لقوله تعالىٰ فيها: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾[الصافات: ١٠٧].

وما عدا ذلك نحو: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ﴾[يونس: ٣٥]، و﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[النمل: ٦٠]، و﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾[النمل: ٦٢] موصول.

واقطعوا (حَيْثُ) من قوله تعالىٰ: [٣٤/ ب] ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾[البقرة: ١٤٤] في موضعي البقرة.

(وَ) اقطعوا (أَن لَّم الْمَفْتُوحَ) همزته حيث وقع؛ نحو: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ﴾[الأنعام: ١٣١]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾[البلد: ٥].

(كَسْرَ إِنَّ مَا) يعني: واقطعوا (إِنَّ) (مَا) المكسورة من قوله: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾[الأنعام: ١٣٤] (الَانْعَامَ) بنقل حركة الهمزة إلىٰ اللام، والاكتفاء عن همزة الوصل.

وما عداها نحو: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[طه: ٦٩]، و﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾[المرسلات: ٧] موصول.

[٨٥] لَانْعَامَ وَالْمَفْتُوحَ يَدْعُونَ مَعَا
وَخُلْفُ الَانْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا

(وَ) اقطعوا (مَا) (الْمَفْتُوحَ) همزته من قوله: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾[الحج: ٦٢]، (مَعَا)؛ أي: في الحجِّ ولقمان.

(وَخُلْفُ) ما في (الَانْفَالِ) بدرج الهمزة (وَنَحْلٍ)؛ أي: في النحل من قوله تعالىٰ في الأولىٰ: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾[الأنفال: ٤١]، وقوله في الثانية: ﴿إِنَّمَا عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[النحل: ٩٥]، (وَقَعَا) بألف الإطلاق، وما عداهما نحو: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾[المائدة: ٩٢] موصول.

[٨٦] وَكُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَاخْتُلِفْ
رُدُّوا كَذَا قُلْ بِئْسَمَا وَالْوَصْلَ صِفْ

[٨٧] خَلَفْتُمُونِي وَاشْتَرَوْا فِي مَا اقْطَعَا
أُوحِي أَفَضْتُمُ اشْتَهَتْ يَبْلُو مَعَا

[٨٨] ثَانِي فَعَلْنَ وَقَعَتْ رُومِ كِلَا
تَنْزِيلِ شُعَرَا وَغَيْرَ ذِي صِلَا

(وَ) اقطعوا لام: ﴿وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾[إبراهيم: ٣٤] في إبراهيم (وَاخْتُلِفْ) في قطع:

١- ﴿كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾[النساء: ٩١] بالنساء.

٢- ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾[الأعراف: ٣٨] بالأعراف.

٣- ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾[المؤمنون: ٤٤] بالمؤمنون. [٣٥/ أ]

٤- ﴿كُلَّمَآ أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ﴾[الملك: ٨] بالملك.

وما عدا ذلك نحو: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾[البقرة: ٨٧]، و﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾[النساء: ٥٦]، و﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُوا نَارًا لِّلْحَرْبِ﴾[المائدة: ٦٤] موصول.

وقد نبَّه الزجَّاجي على أن (كُلَّما) إن كانت ظرفًا كتبت موصولة، أو شرطًا فمقطوعة، فهي إن لم تحتمل الظرفية كقوله: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾[إبراهيم: ٣٤] فمقطوعة، وإن احتملتها وعدمها كالمواضع المذكورة آنفًا، ففيها خلاف، وإن تعيَّنَتْ الظرفية فموصولة.

(كَذَا) اختلف في قطع (بِئْسَ) من قوله تعالىٰ:

﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾[البقرة: ٩٣] بالبقرة (وَالْوَصْلَ صِفْ):

في ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنۢ بَعْدِيٓ﴾[الأعراف: ١٥٠] بالأعراف.

(وَ) ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾[البقرة: ٩٠] بالبقرة.

وما عداهما مقطوع وذلك في قوله: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[المائدة: ٦٢]، ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾[المائدة: ٦٣]، ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾[المائدة:٧٩]، ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[المائدة: ٨٠] بالمائدة.

(فِي مَا اقْطَعَا)؛ أي: واقطع (فِي) عن (مَا) الموصولة في قوله [٣٥/ ب] تعالىٰ:

١- ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ﴾[الأنعام: ١٤٥] بالأنعام.

٢- وفي قوله: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ﴾[النور: ١٤] بالنور.

٣- وفي قوله: ﴿فِى مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ﴾[الأنبياء: ١٠٢] بالأنبياء.

٤- ٥- وفي (يَبْلُو) من قوله تعالىٰ: ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾[المائدة: ٤٨]

(مَعَا)؛ أي: بالمائدة والأنعام.

٦- وفي (ثَانِي فَعَلْنَ) من قوله تعالىٰ: ﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ﴾[البقرة: ٢٤٠].

٧- وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[الواقعة: ٦١] في إذا (وَقَعَتْ).

٨- وفي قوله تعالىٰ: ﴿فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾[الروم: ٢٨] في (رُومٍ)؛ أي: في الروم.

٩- وفي قوله تعالىٰ: ﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[الزمر: ٣].

١٠- و﴿فِي مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[الزمر: ٤٦] بالزُّمر، وإلىٰ ذلك أشار بقوله: (كِلَا تَنْزِيلِ).

١١- وفي قوله تعالىٰ: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ﴾[الشعراء: ١٤٦] في (شُعَرَا)؛ أي: في الشعراء.

وهذه الأحدَ عشر متفقٌ علىٰ قطعها؛ إلا الأخير فمختلفٌ فيه، فذِكْرُهُ مع المتفق علىٰ قطعه سَهْوٌ.

(وَغَيْرَ ذِي)؛ أي: المواضع الأحد عشر، نحو: ﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ﴾[البقرة: ٢٤٠] بالبقرة، و﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾[النساء: ٩٧]، و﴿فِيمَ أَنتَ﴾[النازعات:٤٣]، (صِلا)؛ أي: صله.

[٨٩] فَأَيْنَمَا كَالنَّحْلِ صِلْ وَمُخْتَلِفْ
فِي الشُّعَرَا الْأَحْزَابِ وَالنِّسَا وُصِفْ

(فَأَيْنَمَا كَالنَّحْلِ صِلْ)؛ أي: وصل (أَيْنَ) بـ: (مَا) في قوله تعالىٰ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[البقرة: ١١٥] بالبقرة. [٣٦/ أ]

(كَالنَّحْلِ)؛ أي: كما تصله بها في قوله: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾

[النحل:٧٦] بالنحل.

(وَمُخْتَلِفْ)؛ أي: والاختلاف:

١- ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٩٢﴾ مِن دُونِ اللَّهِ﴾[الشعراء: ٩٢-٩٣] (فِي الشُّعَرَا).

٢- و﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟﴾[الأحزاب: ٦١] في (الأَحْزَابِ).

٣- (وَ) ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[النساء: ٧٨] في (النِّسَا وُصِفْ)؛ أي: ذُكر؛ أي: ذكره أهل الرسم.

وما عدا الثلاثة نحو: ﴿فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟﴾[البقرة: ١٤٨]، و﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾[الشعراء: ٩٢]، و﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾[غافر: ٧٣]، و﴿أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾[المجادلة: ٧] مقطوع.

[٩٠] وَصِلْ فَإِلَّمْ هُودَ أَلَّن نَّجْعَلَا
نَجْمَعَ كَيْلَا تَحْزَنُوا تَأْسَوْا عَلَىٰ

(وَصِلْ) ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ﴾[هود: ١٤] في (هُودَ) وما عداه نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟﴾[البقرة: ٢٤]، ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟﴾[المائدة: ٧٣]، ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ﴾[القصص: ٥٠] مقطوع.

وصل (أَلَّن نَّجْعَلَا)؛ أي: ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾[الكهف: ٤٨] بالكهف، (وَ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾[القيامة: ٣] بالقيامة.

وما عداهما نحو: ﴿أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ﴾[الفتح: ١٢]، و﴿أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ﴾[الجن: ٥]، و﴿أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾[البلد: ٥] مقطوع.

وصل (كَيْلَا) من قوله تعالىٰ:

١- ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾[آل عمران: ١٥٣] بآل عمران.

٢- و﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾[الحديد: ٢٣] بالحديد.

٣- و﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾[الحج: ٥] في [٣٦/ ب] (حَجّ)؛

أي: في الحج.

٤- و﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾[الأحزاب: ٥٠] بالأحزاب.

وما عدا ذلك وهو ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[الأحزاب: ٣٧] بالأحزاب أيضًا، و﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾[الحشر: ٧] مقطوع.

[٩١] حَجٌّ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَقَطْعُهُمْ
عَنْ مَنْ يَشَاءُ مَنْ تَوَلَّى يَوْمَ هُمْ

(وَ) ثبت (قَطْعُهُمْ) (عَنْ) في قوله: ﴿وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ﴾[النور: ٤٣] بالنور، و﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا﴾[النجم: ٢٩] بالنجم، وما عداهما موصول(١).

ويوم في قوله: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾[غافر: ١٦] بغافر، و﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣] بالذاريات؛ لأن (هُم) مرفوع بالابتداء فيهما، فالمناسب القطع.

وما عداهما نحو: ﴿يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ﴾[الزخرف: ٨٣]، و﴿يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾[الطور: ٤٥] موصول؛ لأن (هم) مجرور فالمناسب الوصل.

[٩٢] ومَالِ هَذَا وَالَّذِينَ هَؤُلَا
تَحِينَ فِي الْإِمَامِ صِلْ وَوُهِّلَا

(وَ) ثبت قطعهم لام الجرِّ عن مجرورها في قوله تعالىٰ:

١- ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾[الكهف: ٤٩].

٢- و﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾[الفرقان: ٧] بالفرقان.

٣- (وَ) ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[المعارج: ٣٦] بالمعارج.

٤- و﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾[النساء: ٧٨] بالنساء.

---

(١) قال علي القاري: «وأما قول الشيخ زكريا، وتبعه الرومي بأن ما عداهما موصول، فوهم منهما». ينظر: المنح الفكرية (ص٢٥٧-٢٥٨).

وما عداها نحو: ﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[يونس: ٣٥]، و﴿مَالَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ﴾[الليل: ١٩] موصول.

وأبو عمرو يقف في الأربعة التي في النظم على (مَا)، والكسائي [٣٧/ أ] عليها وعلى اللام، ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة على اللام اتِّباعًا للرسم، و(مَا) في الأربعة للاستفهام.

(تَحِينَ فِي الْإِمَامِ صِلْ)؛ أي: وصل التاء بحين في قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[ص: ٣] في ص، كما هو في مصحف الإمام (وَوُهِّلا)؛ أي: غلط قائله، وفي نسخة (وَقِيلَ لَا)؛ أي: لا تصلها بها.

(وَلَاتَ) هي: لا النافية دخلت عليها التاء علامة لتأنيث الكلمة كما دخلت على (رُبَّ)، و(ثَمَّ) لذلك.

واختلف القراء في الوقف عليها: فالكسائي يقف بالهاء لأصالتها، والباقون بالتاء، وقال أبو عبيد: الوقف عندي على (لا) والابتداء بـ: (تحين) لأني نظرتُها في الإمام (تحين)، وقال: هذه التاء تزاد في (حين) يقال: هذا تحين كان كذا.

[٩٣] وَوَزَنُوهُمُ وَكَالُوهُمْ صِلِ
كَذَا مِنَ الْ وَهَا وَيَا لَا تَفْصِلِ

(وَوَزَنُوهُمُ وَكَالُوهُمْ) بالمطففين (صِلِ)؛ أي: صلها حكمًا؛ لأنهم لم يكتبوا بعد الواو ألفًا (كَذَا مِنَ الْ) ولو معرفة (وَهَا) التنبيه (وَيَا) النداء؛ أي: كذا (لَا تَفْصِلِ) ما بعد الثلاثة منها بل صلهُ بها قراءة [٣٧/ ب] ورسمًا، وإن كانت كلمات مستقلَّة لشدَّة الامتزاج نحو: ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾[البقرة: ٢]، و﴿ٱلرِّجَالُ﴾ [النساء: ٣٤]، و﴿ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾[البقرة: ١٨٠].

ونحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾[آل عمران: ٦٦]، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾[البقرة: ٣١]، و﴿هَٰذَا﴾ [البقرة:٢٥]. ونحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾[البقرة: ٢١]، و﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾[البقرة: ٣٣]، فلا يوقف على

(أل) و(هـا) و(يـا)؛ ويبتـدئ بـ: (كتـاب)، و(رجـل)، و(متقيـن)، و(أنتـم)، و(أولاء)، و(ذا)، و(أيها)، و(آدم).

تتمة[1]:

(١) اشـتريت من معرض القاهـرة الدُوَلي للكتاب كتابًا بعنوان: (إيفاء الكيل بشـرح متن الذيل فـي فـنِّ الضبط) للشـيخ العلامة عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسىٰ رحمـه الله، وبعد دراستي لهذا الكتاب، وجدت فيه بعض الفوائد التي قلَّما وجدتها في غيره من كتب الضبط الحديثة، فذكر الشـيخ بعض الملاحظات علىٰ ضبط مصحف المدينة المنورة، وغيرها من المصاحف التي سـبقته فقال تحت هذا العنوان: (خطأ شائع في التنوين المنصوب المتتابع يجب العدول عنه)، ثم بحث هذه المسألة تحت هذا العنوان فقال:

نذكر هذا الخطأ الشـائع لعله يجد بين أعضاء لجان المراجعة للمصحف الشريف من عنده الشـجاعة الأدبية في تغييره، والعمل بالصواب الذي تقتضيـه الحقائق العلمية، والتي نص عليها العلماء المعتمدون في هذا الفن، فنقول وبالله التوفيق:

ممـا تقدَّم في بـاب التنوين في الفصل السـابق عُلم أن التنوين عبارة عـن حركتين؛ الأُولىٰ حركة الحرف، والثانية علامة التنوين؛ سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا.

ومن المعلوم المتفق عليه أن حركة الحرف هي التي تليه، وحركة التنوين هي التي فوقه كما سبق، وهذا أمرٌ مجمع عليه من جميع علماء الضبط كأبي عمرو الداني في كتابه (المحكم) وغيـره، ولم يخالف في ذلك إلا بعـض الْمُحدَثِين الذين لا يعتدُّ بقولهم كالدكتور/ محمَّد سـالم محيسـن رحمه الله حيث قال في كتابه (إرشـاد الطالبين): «هـل علامة الحركة هي العليا أم السفلىٰ؟ قولان»، ولا ندري من أين أتىٰ بهذين القولين؟

وكذلك الشـيخ/ أحمد أبو زيتحار في كتابه (السبيل إلىٰ ضبط كلمات التنزيل) قال بعد أن عرَّف التركيب: «واحتمل أن تكون العليا للتنوين، وأن تكون السفلىٰ»، ولا أدري أيضًا من أين أتىٰ بهذا الاحتمال؟

وممـن قال بهذا القول أيضًا: الشـيخ علـي الضباع في التنوين المركـب: «وهو جائز عقلًا، وليـس جائزًا علميًّا»، أما المتتابع فقد جزم الضباع وقطع بأن حركة التنوين هي الأخيرة بلا ريب. انظر سمير الطالبين (ص١٢٦).

مع أن صاحب الطراز واضح وصريح في قوله: (فَزِدْ إِلَيْهَا مِثْلَهَا تَبْيِينَا)؛ يعني: زد عليها كما سنوضحه قريبًا.

علمًا بأنه لا خلاف بين المشارقة والمغاربة في هذه النقطة؛ ولكن المغاربة طبَّقوا هذه القاعدة علىٰ حسب القواعد العلمية دون أن يكون لهم رأي خاص فيها، فوضعوا حركة الحرف المنصوب فوقه، ثم وضعوا حركة التنوين أمام حركة الحرف، وتنتهي بعدها هكذا (غفورًا رحيما) وهكذا.

أما المشارقة فقد خالفوا في صورة التنوين المنصوب، والمراد بالمشارقة هم أهل مصر ومن قلَّدوهم، فجعلوا حركة الحرف هي التي تليه، أما حركة التنوين فوضعوها فوق حركة الحرف، بُعيدة عن الحرف المقارب لها أو المقلب عندها، فوضعوا علامة التنوين بحيث تبدأ قبل حركة الحرف، وتنتهي في نصفها هكذا: ﴿رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾[الشورى: ٥١] فعلامة التنوين في هذه الصورة لم يقرها أحد من العلماء، وليس لها دليل منصوص عليه يؤيد هذه الصورة، بالإضافة إلىٰ أن وضع علامة التنوين بهذا الشكل يخالف ما أراده علماء الضبط من تقريب التنوين من الحرف الذي بعده إذا كان الحرف غير حلقي، فعلماء الضبط أرادوا تقريب التنوين من الحرف الذي يليه خطًّا كما هو مقرب لفظًا، وهم فعلوا العكس.

والذين خالفوا في التنوين المنصوب هم أهل مصر ومن قلَّدوهم؛ لأن أوَّل طبعة ظهرت في مصر كانت سنة ١٣٤٢ هـ الموافق سنة ١٩٢٣م، حيث شكلت لجنة من قِبل الأزهر للإشراف علىٰ طبع المصحف برواية حفص، وكان هذا المصحف قد كتبه بخطه الشيخ: محمَّد علي خلف الحسيني الشهير بالحدَّاد، وكانت هذه اللجنة مكوَّنة منه، ومن الأساتذة: حنفي ناصف، ومصطفىٰ عناني، وأحمد الإسكندر رحمهم الله، وبجانب هذا كانت هناك مصاحف أخرىٰ في بلاد المغرب تختلف في طريقة الضبط نوعًا ما، فقلَّد الناس في العالم العربي في بلاد المشرق أهل مصر في هذا التنوين المنصوب المتتابع.

وعندما نسألهم ما حجتكم في هذا؟ يقولون: «ما جرىٰ به العمل»، هذا هو المعمول به، ولا نستطيع أن نخالفه هكذا من غير حجة يقيمها، ومن غير دليل يذكره عن علماء الضبط إلىٰ وقتنا هذا.

وقد بحثت اللجنة العلمية لمراجعة مصحف المدينة النبوية هذا الموضوع أكثر من مرَّة، =

= وقد كتب فضيلة الدكتور/ رئيس اللجنة بحثًا قيِّمًا في هذا الموضوع، توصل فيه إلىٰ ضرورة العمل بالتنوين المتتابع المنصوب بالصورة التي سار عليها المغاربة في مصاحفهم، وذكر أدلَّة وافية بالمقصود علىٰ هذا الاختيار في بحث أعدَّه في هذا الموضوع، وقرئ علىٰ أعضاء اللجنة، ولكن بعض أعضاء هذه اللجنة – هداهم الله – أبدوا تحفُّظًا وتخوُّفًا من بعض الاعتراضات التي قد ترد من بعض الجهات من مصر أو غيرها علىٰ هذا التغيير، مع اعتقادهم وتأكدهم أن لا دليل معهم، ولا حجة غير أن هذا هو المعمول به منذ زمن بعيد.

وكان لهؤلاء المتحفِّظين بعض الشبهات التي رأوا فيها دليلًا يؤيد ما جرىٰ به العمل في مصر وغيرها، فنذكر هذه الشبهات ونناقشها لنتأكد من أنه لا دليل مع المخالفين، ولا حجة صحيحة تستحق أن يعمل بها.

قال بعضهم إننا نعمل بنظم الخراز الذي يقول:

ثُـمَّ إِنْ أَتْبَعْتَهَا تَنْوِينًا فَزِدْ إِلَيْهَا مِثْلَهَا تَبْيِينَا

فقد أمر بالزيادة دون أن ينص علىٰ الفوقيَّة أو التحتيَّة، ولا نأخذ بقول الشراح الذين نصوا علىٰ الفوقيَّة؛ لأنه نص بدون دليل، ونريد دليلًا علىٰ ذلك.

وقال هؤلاء أيضًا: إن المصاحف التي طبعت في مصر وغيرها من بلاد المشرق؛ جرىٰ العمل فيها علىٰ التحتيَّة، وصححها الشيخ خلف الحسيني ومن بعده، ولا ينبغي أن نخالفهم، هذا ما قاله بعض الأعضاء في بعض الاجتماعات التي عقدت لمناقشة هذا الموضوع».

ثم قال الشيخ عبد الرزاق موسىٰ: «وقد وفَّقني الله في الردِّ عليهم بقولي: إن قولكم هذا غير مُسلَّم به لسببين:

الأوَّل: إن الشراح الذين شرحوا نظم الخرَّاز؛ هم الذين وضعوا قواعد الضبط وعملنا بها، وقد التزموا بمعاني الكلمات التي وضعت لها في اللغة العربية واستعمالها في القرآن الكريم واللغة العربية، ولم يأتوا بشيء من عندهم، ومحل الشاهد من النظم في هذه المسألة هو قوله: (فَزِدْ إِلَيْهَا)، وإذا رجعنا إلىٰ معاني كلمة (إلىٰ): في اللغة نجد أنها تستعمل مرادفة لمعنىٰ اللام، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾[النمل: ٣٣]؛ أي: لك، والمرادفة هي استعمال إحداهما مكان الأخرىٰ (انظر القاموس المحيط صفحة ١٧٣٨)، ومن معاني اللام =

= التي ترادف (إلىٰ) الاستعلاء نحو: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[الإسراء: ١٠٧]؛ أي: عليها.

إذن فقول الشراح: إن حركة التنوين فوق حركة الحرف مستند إلىٰ دليل علمي، وليس اجتهادًا منهم، وينبغي علينا أن نحترم كلامهم ونعمل به، وهو أن حركة التنوين هي التي فوق حركة الحرف، ولا يعقل بعد هذا البيان أن تكون تحت حركة الحرف.

ولزيادة الإيضاح أذكر هنا ما قاله الرجراجي في (حلة الأعيان علىٰ عمدة البيان) مخطوط بدار الكتب التونسية برقم (١٠٧٨١) في شرحه لهذا البيت بتصرف فأقول: (قوله: (أَتْبَعْتَهَا) يؤخذ من التعبير بالاتباع تقديم الحركة علىٰ التنوين؛ لأن المتبوع سابق والتابع لاحق.

فقوله: (أَتْبَعْتَهَا) يقتضي أن الحركة هي التي تلي الحرف مطلقًا رفعًا وجرًّا ونصبًا اتِّباعًا وتركيبًا).

أقول: هذا نص صريح في الموضوع الذي نبحث فيه.

ثم قال: (فَزِدْ إِلَيْهَا مِثْلَهَا) اللام بمعنىٰ: (علىٰ).

أقول: قوله: (اللام بمعنىٰ علىٰ) بناء علىٰ ما سبق توضيحه من أن (علىٰ) مرادفة للام.

ثم قال الرجراجي مستشهدًا علىٰ أن اللام بمعنىٰ (علىٰ) فمثَّل بقوله تعالىٰ: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[الإسراء: ١٠٧]؛ أي: علىٰ الأذقان، انتهىٰ محل الشاهد.

وثبت أن الحركة الأولىٰ هي للحرف والثانية للتنوين، وبطل أن تكون الثانية هي حركة الحرف، والأولىٰ للتنوين وهو المطلوب.

والرَّدُّ علىٰ السؤال الثاني للمخالفين، وهو أن المصاحف في بلاد المشرق جرىٰ العمل فيها علىٰ التحتية... الخ.

نقول: إن المصاحف ليست حجَّة وحدها؛ لأن مصححيها بشر يخطئون ويصيبون، وهناك حجَّة قائمة عليهم من أنفسهم وهي: أنهم قد وافقوا القاعدة العلمية في المرفوع والمجرور والإقلاب فجعلوا علامة التنوين أمام الحركة هكذا: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[البقرة: ١٧٣]، ونحو: ﴿ظِلِّ ذِى﴾[المرسلات: ٣٠]، فقد قرَّبوا حركة التنوين من الحرف الذي بعده، وهذه حجَّة عليهم، ونحو: ﴿قَدِيرٌ﴾[البقرة: ٢٠]، ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[الفاتحة: ١] فقد جعلوا حركة التنوين وهي الميم التي أصلها التنوين بعد حركة الحرف قريبة من الحرف الذي يليها، وخالفوا في التنوين المنصوب فجعلوا علامة التنوين بُعيدة من الحرف الذي بعده =

= بدون نص علمي، أو دليل علىٰ ذلك غير ما جرىٰ العمل به.

ورغم أن أعضاء اللجنة والمتحفظون معهم وافقوا مقتنعين بهذا كله، ورئيس اللجنة مقتنع بالتغيير، وكتب بحثًا مطوَّلًا في هذا، وقام الخطاط بتعديل التنوين فعلًا بتكليف من رئيس اللجنة؛ إلا أن هؤلاء المخالفين بسبب خوفهم من الملاحظات التي قد ترد عليهم من البشر؛ استطاعوا كعادتهم أن يقفوا حائلًا بين ما رآه فضيلة رئيس اللجنة صوابًا وبين تنفيذه، ملتمسين الأعذار الواهية للعمل بالخطأ قائلين: بأن ما جرىٰ به العمل لا يرد عليه اعتراض؛ لأن باب الاجتهاد واسع، والأمر فيه سعة. فأين السعة؟ مع أنهم اجتهدوا فلم يتوصلوا إلىٰ دليل، ولو ضعيفًا يؤيد ما جرىٰ به العمل.

وقولهم: (الأمر فيه سعة) كلمة تقال عندما يروا أنفسهم في مأزق لا يستطيعون الخروج منه.

وإني أرىٰ أن الصواب هو العمل بالصورة التي عمل بها المغاربة، والعدول إلىٰ الصواب أولىٰ من التقليد والاستمرار علىٰ خلاف الحق، ولا عبرة باعتراض الناس ما دمنا نستند إلىٰ دليل علمي، ونراقب الله فيما كلَّفنا به، وما أحوجنا إلىٰ أن نتذكر قول الرسول ﷺ ونعمل بهديه فقد قال ﷺ: «مَنْ كَانَتِ الآخِرَةُ هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ غِنَاهُ فِي قَلْبِهِ، وَجَمَعَ لَهُ شَمْلَهُ، وَأَتَتْهُ الدُّنْيَا وَهِيَ رَاغِمَةٌ، وَمَنْ كَانَتِ الدُّنْيَا هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ فَقْرَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَفَرَّقَ عَلَيْهِ شَمْلَهُ، وَلَمْ يَأْتِهِ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا قُدِّرَ لَهُ»، رواه الترمذي.

وقال ﷺ: «مَنِ الْتَمَسَ رِضَاءَ اللَّهِ بِسَخَطِ النَّاسِ كَفَاهُ اللَّهُ مُؤْنَةَ النَّاسِ، وَمَنِ الْتَمَسَ رِضَاءَ النَّاسِ بِسَخَطِ اللَّهِ وَكَلَهُ اللَّهُ إِلَىٰ النَّاسِ»، رواه الترمذي.

فيجب علينا أن نعمل بما اقتنعنا بصحته بيننا وبين الله، ولا نعمل بما يرضي الناس ما دمنا اقتنعنا في أنفسنا بالصواب.

هذا ما يجب علىٰ أعضاء اللجان العلمية المراجعين لكتاب الله عز وجل؛ وإلا لا نستحق أن نكون أعضاء لجنة علمية كلَّفنا أن نقول الحق بعد البحث والتدقيق. والله الموفق والهادي إلىٰ سواء السبيل. انتهىٰ كلام الشيخ عبد الرزاق موسىٰ من كتابه (إيفاء الكيل) (ص٣٥-٤٠).

الملاحظة الثانية: جاءت تحت عنوان: (فيمن وضع علامة الشد والسكون وعلامات =

= الترقيم والوقوف التي أضيفت إلىٰ الرسم العثماني، وغير ذلك، ومن علامات الفواصل والسجدات والأحزاب والأرباع والسكت والوقف، وكلها من عمل المتأخرين) قال: ذكر صاحب دليل الحيران أن الخليل بن أحمد أخذ نقط أبي الأسود الدؤلي، وأدخل عليه تحسينات كبيرة، ويسمىٰ نقطه بالنقط المطول: وهو الأشكال الثلاثة المأخوذة من صور حروف المدِّ.

وجعل مع ذلك علامة الشدِّ شيئًا أخذها من كلمة شديد، وعلامة السكون خاء أخذها من كلمة خفيف، فاتبعه الناس علىٰ ذلك إلىٰ زمن الناظم وهو الحركة، ولذلك اختاره الناظم في نظم مورد الظمآن، واستمر العمل به إلىٰ وقتنا هذا.

وأما علامات الوقوف والأحزاب والأرباع والسجدات والسكت، فهو من عمل المتأخرين لزيادة الإيضاح.

وهنا مسألة يجب التنبيه عليها وهي: أن السكتات التي رويت في القرآن الكريم كما نص عليها الإمام الشاطبي أربعة فقط ذكرها في متن الشاطبية في أوَّل الكهف، ولو كانت أزيد لذكرها، فهي رواية لا يصح ولا يجوز لأحد أن يزيد عليها أو ينقص منها.

وعلىٰ هذا سار العلماء القدامىٰ المراجعون للمصحف الشريف سلفًا وخلفًا، بوضع السين علىٰ هذه المواضع فقط، ولم يزيدوا ولم ينقصوا التزامًا بالرواية، واستمرَّ العمل بذلك عند علماء الوقف والضبط والتفسير إلىٰ سنة ١٤٠٥هـ فوضعت إحدىٰ اللجان العلمية لمراجعة المصحف حرف السين علىٰ كلمة: ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾[الحاقة: ٢٨-٢٩] في الحاقة، وتمسَّكوا بذلك رغم اعتراض المعترضين عليهم.

وفي وضع هذه السين علىٰ كلمة: ﴿مَالِيَهْ﴾[الحاقة: ٢٨] خطأ كبير يجب التنبيه عليه؛ لأن بعض اللجان في مصر وغيرها بدءوا يقلدونهم، وسيصبح الأمر خطأ شائعًا كما حصل في التنوين المنصوب الذي نعاني منه اليوم.

وبيان هذا الخطأ كالآتي:

أوَّلًا: وضع هذه السين علىٰ كلمة: ﴿مَالِيَهْ﴾[الحاقة: ٢٨] يلزم القارئ بوجوب الإظهار مع السكت الخفيف؛ لأن الضبط مبني علىٰ الوصل بحجة أن الإظهار لا يتحقق وصلًا إلا =

بسكتة خفيفة.

= وهذه العلة لم تخف علىٰ علماء الضبط؛ لأنها تُعلم من المشافهة والتلقي من الشيوخ، ولذلك لم يضع هذه السين أحد من عند أبي الأسود الدؤلي حتىٰ عام ١٤٠٥هـ، وفي وضع هذه السين منع للرواية الأخرىٰ الصحيحة المسلَّم بها كما هو مبيَّن في التعريف بالمصحف وهو الإدغام.

وأيضًا فإن هناك فرقًا بين وضع السين علىٰ هذه المواضع الأربعة فقط، وبين وضعها علىٰ كلمة: ﴿مَالِيَهْ﴾[الحاقة: ٢٨]، وبيان ذلك أن في وضع السين علىٰ المواضع المروية ضرورة، وهذه الضرورة لدفع توهم معنىٰ غير المعنىٰ المراد.

وتوضيحًا لذلك في كل موضع من المواضع الأربعة نقول:

قوله تعالىٰ: ﴿عِوَجَا﴾[الكهف: ١] في سورة الكهف لفظ: ﴿قَيِّمًا﴾[الكهف: ٢] حال من الكتاب، فلو جاء الوصل من غير سكت لتوهم أن لفظ: ﴿قَيِّمًا﴾[الكهف: ٢] صفة للفظ ﴿عِوَجَا﴾[الكهف: ١]، وذلك لا يمكن ولا يستقيم؛ لأن العوج لا يكون ﴿قَيِّمًا﴾[الكهف: ٢] من أجل ذلك كان السكت في رواية حفص، ووضعت السين الصغيرة لتدل علىٰ هذا.

وقوله تعالىٰ: ﴿مِن مَّرْقَدِنَا﴾[يس: ٥٢] لو وصل القارئ لفظ: ﴿مَّرْقَدِنَا﴾[يس: ٥٢] بلفظ: ﴿هَٰذَا﴾[يس: ٥٢] لتوهم أن الإشارة في لفظ: ﴿هَٰذَا﴾[يس: ٥٢] تعود علىٰ المرقد، ولما لم يكن هذا هو المقصود كان السكت، ووضعت السين الصغيرة علىٰ لفظ: ﴿هَٰذَا﴾ [يس:٥٢].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَقِيلَ مَنْ ۜ رَاقٍ﴾[القيامة: ٢٧] معلوم أن ﴿مَنْ﴾[القيامة: ٢٧] أداة استفهام، وراق اسم فاعل، والمعنىٰ من الذي يرقه؟ أو روح من ترقىٰ؟ ولو كان الوصل بدون سكت مع إدغام النون في الراء كما هي رواية حفص؛ لتوهم أنها صيغة مبالغة من الفعل مرق، فدفعًا لهذا الإيهام وضعت السين الصغيرة.

والموضع الرابع: ﴿بَلْ ۜ رَانَ﴾[المطففين: ١٤] كلمة: ﴿بَلْ ۜ﴾[المطففين: ١٤] تفيد هنا الإضراب، وكلمة: ﴿رَانَ﴾[المطففين: ١٤] فعل ماضي، والمراد بها آثار الذنوب التي ارتكبوها فكانت طمسًا وسوادًا علىٰ قلوبهم، فلو كان الوصل بدون سكت؛ لتوهم أن اللفظ تثنية برٍّ، لأن حفصًا يدغم اللام الساكنة في الراء، وأيضًا قد يظن أحدٌ أنهما كلمة واحدة، وكذلك كلمة ﴿مَنْ ۜ رَاقٍ﴾[القيامة: ٢٧] فسكت ليفصل بينهما ودفعًا لهذا الإيهام، وضعت السين =

= الصغيرة علىٰ كلمة: ﴿بَلْ﴾[المطففين: ١٤] هذا ما يقال في سكت الرواية.

أما وضع السين علىٰ كلمة: ﴿مَالِيَهْ﴾[الحاقة: ٢٨] فقالوا في سبب وضعها: ليتمكَّن القارئ من إظهار الهاء؛ لأنه لا يتحقق إلا بالسكت الخفيف، ولم ينص علىٰ وضع هذه السين في هذا المكان أحد من العلماء، ولم يضعها أحد من علماء المراجعة حتىٰ سنة ١٤٠٥هـ لأن الإظهار يعلم من المشافهة والتلقي علىٰ الشيوخ، فلا ضرورة لوضعها هنا، وفي وضعها في سنة ١٤٠٥هـ مخالفة لما جرىٰ عليه العمل منذ طباعة المصاحف حتىٰ اليوم، فهي تعتبر بدعة، وبدأ الناس يقلدونهم، وستصبح خطأ شائعًا كالتنوين المنصوب المتتابع الذي نعاني منه اليوم، والخير في الاتباع، والشر في الابتداع.

ثانيًا: إن وضع السين علىٰ كلمة: ﴿مَالِيَهْ﴾[الحاقة: ٢٨] معناه: إلزام القارئ بوصل هذه الكلمة بما بعدها مع السكت الخفيف؛ لأن الضبط مبني علىٰ الوصل، وهذا منع الوقف عليها، مع أن هذا الوقف عليها سنة؛ لأنها رأس آية بإجماع علماء العدِّ.

أضف إلىٰ ذلك أن هذا الموضع كما قلنا لم ينص أحد علىٰ وضع سين عليه من عهد السلف الصالح إلىٰ اليوم، وهي ليست رواية؛ وإنما هي دراية ممن اقترحوها أو ابتدعوها، والخير كل الخير في اتباع السلف، وليس في الابتداع لغرض الشهرة بدون دليل، وقد ذكر ابن الجزري في النشر أن السكت لا يجوز إلا فيما أحكمت الرواية به لمعنىٰ مقصود بذاته، ولم يتعرض ابن الجزري ولا غيره لكلمة: ﴿مَالِيَهْ﴾[الحاقة: ٢٨] في الحاقة، وفي وضع السين عليها مخالفة للرواية لم يقل بها أحد. انظر: النشر (١/ ٢٤٣).

وفي وضع هذه السين استدراك علىٰ مَن قبلنا من العلماء القدامىٰ الذين سبقونا، ظنًّا منَّا أننا أعلم منهم، وفي هذا يقول البيهقي في شعب الإيمان: «من كتب مصحفًا فينبغي أن يحافظ علىٰ الهجاء التي كتب به تلك المصاحف، ولا يخالفهم فيه، ولا يُغَيِّر مما كتبوه شيئًا، فإنهم كانوا أكثر علمًا، وأصدق قلبًا ولسانًا، وأعظم أمانة منَّا، فلا ينبغي لنا أن نظن بأنفسنا استدراكًا عليهم».

ويؤخذ من قول البيهقي تحذير لكل علماء المراجعة بالمحافظة علىٰ المصحف الشريف دون زيادة فيه أو نقصان؛ لأننا مهما بلغنا من العلم فلن نكون أعلم منهم، وإذا تأمَّلنا الإظهار في ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾[الحاقة: ٢٨-٢٩] نجد أن السكت من مستلزمات الإظهار فلا =

= يحتاج إلىٰ دليل ولا علامة، مثل إسكان النون في كلمة: ﴿يُنَزِّلُ﴾[البقرة: ٩٠] علىٰ قراءة التخفيف لم ينص عليه الشاطبي، وتركه للتلقي، فكذلك الحال في إظهار ﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة:٢٨] لا يحتاج إلىٰ التنبيه علىٰ السكت، ولعل هذا هو السبب في عدم وضع هذه السين من العلماء الأوائل، فلا نستدرك عليهم، ولا نغير شيئًا؛ لأن هذا سيفتح باب التساهل أمام المراجعين.

فإن قيل: لماذا تطلبون تعديل التنوين المنصوب المتتابع، وقد مرَّ عليه زمن بعيد نقول: إن هذا التنوين موجود في المصاحف المطبوعة بين أيدي الناس بطريقتين: إحداهما صحيحة، والأخرىٰ خطأ، ونحن نريد تسوية الخطأ بالصواب. والله الموفق والهادي إلىٰ سواء السبيل. انتهىٰ كلام الشيخ عبد الرزاق موسىٰ من كتابه (إيفاء الكيل)(ص١٢٣-١٢٦).

ملاحظة ثالثة: حول الياء الموقوصة والمعقوصة، قال الشيخ في (إيفاء الكيل): نبَّه كثير من المتأخرين علىٰ حكم الياء المتطرفة، وقد اختلفت آراؤهم هل هي موقوصة؟ أي: معرقة إلىٰ قدام هكذا (ي) وهو المعروف عنده بالوقص أو معقوصة؟ أي: مردودة إلىٰ خلف هكذا (...) وهو المعروف عندهم بالعقص.

أما الداني فلا نص عنده علىٰ شيء من ذلك، وأما أبو داود فقد ذكر في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ﴾[البقرة: ١٥٢] أن ياءه في بعض المصاحف وقص، وفي بعضها عقص.

واعلم أن الياء علىٰ ثمانية أقسام:

١- مفتوحة نحو: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ﴾[الأعراف: ١٩٦].

٢- مكسورة نحو: ﴿فَبِأَيِّ﴾[الأعراف: ١٨٥].

٣- ساكنة حية نحو: ﴿ذَوَاتَيْ﴾[سبأ: ١٦].

٤- ساكنة ميتة نحو: ﴿ٱلَّذِي﴾[البقرة: ١٧].

٥- منقلبة نحو: ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾[البقرة: ١٢٠].

٦- صورة للهمزة نحو: ﴿كُلُّ ٱمْرِيٍٕ﴾[المدثر: ٥٢].

٧- زائدة نحو: ﴿مِن نَّبَإِيْ﴾[الأنعام: ٣٤].

٨- مضمومة نحو: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[البقرة: ٢٥٧]. =

﴿نِعِمَّا﴾[النساء: ٥٨]، بالبقرة والنساء، و﴿مَهْمَا﴾[الأعراف: ١٣٢] بالأعراف، و﴿رُّبَمَا﴾[الحجر: ٢] بالحجر موصول، وكذا كل كلمة علىٰ حرفٍ واحدٍ نحو: ﴿بِٱللَّهِ﴾[البقرة: ٨]، و﴿زَيِّهِۦ﴾[البقرة: ٣٧] إلا ما مرَّ.

وكذا ﴿حِينَئِذٍ﴾[الواقعة: ٨٤]، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾[آل عمران: ١٦٧]، ونحو: ﴿مَّنَاسِكَكُمْ﴾[البقرة: ٢٠٠]، و﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[هود: ٢٨].

وكذا ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾[طه: ٩٤] بطه، وأما ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ﴾[الأعراف: ١٥٠] بالأعراف فموصول.

ثم في المنفصلين علىٰ وقفين، علىٰ آخر كلٍّ منهما وقف، وفي المتصلين وقف واحد آخر الثانية، و﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾[القصص: ٨٢]، ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾[القصص: ٨٢] موضعي القصص، يوصل فيهما الياء بالكاف، قاله الداني في مقنعه، والشاطبي في عقيلته.

ووقف أبو عمرو علىٰ الكاف، والكسائي علىٰ الياء.

﴿وَيْكَأَنَّ﴾[القصص: ٨٢] كلمة [٣٨/ أ] تندُّم وتنبه علىٰ الخطأ.

واعلم: أن كلَّ اسم منادىٰ أضافه المتكلم إلىٰ نفسه، فالياء منه ساقطة نحو:

= والذي يؤخذ به من كلامهم فيها أن المفتوحة والمنقلبة يترجح فيهما الوقص، والمضمومة يجوز فيها الأمران، والمكسورة والساكنة بنوعيها يترجح في كل منها العقص. والزائدة وصورة الهمزة يتعين فيهما العقص.

والذي عليه العمل عندنا؛ أن الياء تكون موقوصة في جميع هذه الأنواع الثمانية، ولا تكون معقوصة إلا في ﴿إِۦلَٰفِهِمْ﴾[قريش: ٢]، أو إذا ألحقت للدلالة علىٰ الصلة نحو: ﴿بِهِۦ كَثِيرًا﴾[البقرة: ٢٦]، ﴿فِيهِۛ هُدًى﴾[البقرة: ٢] علىٰ قراءة ابن كثير، أو كانت محذوفة لاجتماع مثلين وأريد إلحاقها سواء كانت متوسطة نحو: ﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾[آل عمران: ٧٥]، أو متطرفة نحو: ﴿يَسْتَحْيِۦ﴾[البقرة: ٢٦]. والله أعلم. انتهىٰ كلامه. ينظر إيفاء الكيل (ص١٢٧-١٢٨).

﴿يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ﴾[هود: ٥٠]، و﴿يَٰقَوۡمِ ٱذۡكُرُواْ﴾[المائدة: ٢٠]، و﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾[المؤمنون: ٩٩]، و﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡ﴾[الزمر: ١٠]؛ إلا ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ﴾[العنكبوت: ٥٦]، و﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾[الزمر: ٥٣] فالياء ثابتة فيهما بالاتفاق.

واختلفت المصاحف في قوله: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾[الزخرف: ٦٨]، وسقطت الياء أيضًا باتفاق في نحو: ﴿فَٱرۡهَبُونِ﴾[البقرة: ٤٠]، و﴿فَٱتَّقُونِ﴾[البقرة: ٤١]، ﴿وَلَا تَكۡفُرُونِ﴾[البقرة: ١٥٢]، ﴿وَأَطِيعُونِ﴾[آل عمران: ٥٠]، و﴿بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ﴾[طه: ١٢].

وثبتت باتفاق في نحو: ﴿وَٱخۡشَوۡنِي وَلِأُتِمَّ نِعۡمَتِي﴾[البقرة: ١٥٠]، و﴿يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ﴾[البقرة: ٢٥٨]، و﴿فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾[آل عمران: ٣١].

وثبتت بخلاف في ﴿وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾[النمل: ١٨] فالكسائي يقف بالياء، والباقون بحذفها.

و﴿ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾[القصص: ٣٠] بالقصص، و﴿بِهَٰدِ ٱلۡعُمۡيِ﴾[الروم: ٥٣] بالروم، فحمزة والكسائي يقفان بالياء، والباقون بحذفها.

وقد عدَّ ابن الناظم وغيرُه المواضع المتفق علىٰ حذف الياء فيها، والمواضع المتفق علىٰ إثباتها فيها.

وكل واو في الواحد [٣٨/ ب] والجمع ثابتة نحو: ﴿وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦ﴾[الزمر: ٩]، ﴿وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾[الشورى: ٣٠]، و﴿بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[يونس: ٩٠]، و﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾[الرعد: ٣٩]، و﴿صَالُواْ ٱلنَّارِ﴾[ص: ٥٩]؛ إلا أربعة مواضع فحذفت فيها واو الواحد وهي:

١- ﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ﴾[الإسراء: ١١].

٢- ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾[الشورى: ٢٤].

٣- و﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾[القمر: ٦].

٤- ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾[العلق: ١٨].

[باب التاءات]

[٩٤] وَرَحْمَتُ الزُّخْرُفِ بِالتَّا زَبَرَهْ
لَاعْرَافِ رُومٍ هُودَ كَافِ الْبَقَرَهْ

﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ﴾[الزخرف: ٣٢] في موضعي (الزُّخْرُفِ بِالتَا) لا بالهاء (زَبَرَهْ)(١)؛ أي: كتبه عثمان ﷺ.

وزُبِرَ أيضًا بالتاء ﴿رَحْمَتَ اللَّهِ﴾[الاعراف: ٥٦] في (الْاَعْرَافِ) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

وفي (رُومٍ)؛ أي: الروم: ﴿فَانْظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾[الروم: ٥٠].

و(هُودَ) ﴿رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾[هود: ٧٣].

و﴿رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ﴾[مريم: ٢] في (كَافِ)؛ أي: كهيعص.

و﴿رَحْمَتَ اللَّهِ﴾[البقرة: ٢١٨] في (الْبَقَرَهْ)، وما عدا هذه السبعة يرسم بالهاء.

وأبو عمرو وابن كثير والكسائي يقفون بالهاء كسائر الهاءات الداخلة على الأسماء، (كفاطمة)، و(قائمة)، وهي لُغة قريش، والباقون يقِفون بالتاء تغليبًا لجانب الرسم، وهي لُغة طي.

واختلفوا في التاء الموجودة في الوصل، والهاء الموجودة في الوقف، أيهما الأصل للأخرى؛ فذهب [٣٩/ أ] سيبويه وجماعة إلى أن التاء هي الأصل؛ مستدلين بجريان الإعراب عليها دون الهاء، وبأنَّ الوصل هو الأصل، والوقف عارض، قالوا: وإنما أبدلت هاء في الوقف فرقًا بينها وبين التاء في ﴿عِفْرِيتٌ﴾ [النمل: ٣٩]، و﴿مَلَكُوتَ﴾[الأنعام: ٧٥].

وقال ابن كيسان: «بل فرقٌ بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو:

---

(١) زَبَرْتُ الكتاب: إذا أَتْقَنْتَ كتابته. ينظر: لسان العرب (٤/ ٣١٥)، مادَّة: (زبر).

خرجت، وضربت».

وذهب آخرون إلىٰ أن الهاء هي الأصل، ولهذا سُمِّيت (هاء التأنيث) لا (تاء التأنيث)؛ وإنما جعلوها تاء في الوصل؛ لأنها حينئذ تتعاقبها الحركات، والهاء ضعيفة تشبه حروف العلَّة لخفائها، فقلبوها إلىٰ حرفٍ يناسبها مع كونه أقوىٰ منها وهو التاء.

[٩٥] نِعْمَتُهَا ثَلَاثُ نَحْلِ إِبْرَهَمْ
مَعًا أَخِيرَاتٌ عُقُودُ الثَّانِ هَمّ

وزُبِرَ بالتاء أيضًا (نعْمَتُهَا)؛ أي: بالبقرة من قوله تعالىٰ فيها: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[البقرة: ٢٣١]، ونعمة الله (ثَلاثُ) أخيرات في (نَحْل) من قوله تعالىٰ: ﴿وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾[النحل: ٧٢]، و﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾[النحل: ٨٣]، ﴿وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾[النحل: ١١٤].

ونعمت الله في (إِبْرَهَمْ)؛ أي: إبراهيم (مَعًا)؛ أي: موضعين منها أخيرين [٣٩/ ب] هما: ﴿بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾[إبراهيم: ٢٨]، ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾[إبراهيم: ٣٤].

فقوله: (أَخِيرَاتٌ) صفة لثلاث النحل، وموضعي إبراهيم احترازًا عن ما في أوَّلهما.

وزُبِرَ بالتاء نعمت الله في (عُقُودُ الثَّان)؛ أي: في ثاني العقود فيه (هَمّ) من قوله: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ﴾[المائدة: ١١]، وفي نسخة بدل (هَمّ): (ثَمَّ)؛ أي: هناك.

[٩٦] لُقْمَانُ ثُمَّ فَاطِرٌ كَالطُّورِ
عِمْرَانَ لَعْنَتَ بِهَا وَالنُّورِ

وزُبِرَ بالتاء نعمت في (لُقْمَانُ ثُمَّ) في (فَاطِرٌ كَالطُّورِ عِمْرَانَ)؛ أي: كما

في الطور وآل عمران من قوله في الأولىٰ: ﴿فِي ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾[لقمان: ٣١]، وفي الثانية والرابعة: (نِعْمَتَ اللهِ)(فاطر:٣)، وفي الثالثة: ﴿فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٢٩]، وما عدا هذه الإحدىٰ عشرة مرسوم بالهاء.

وزُبِرَ بالتاء (لَعْنَتَ بِهَا)؛ أي: بآل عمران (وَالنُّورِ) من قوله في الأولىٰ: ﴿فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[آل عمران: ٦١]، ومن قوله في الثانية والخامسة: ﴿أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾[النور: ٧]، وما عداهما مرسوم بالهاء.

[٩٧] وَامْرَأَتٌ يُوسُفَ عِمْرَانَ الْقَصَصْ
تَحْرِيمَ مَعْصِيَتْ بِقَدْ سَمِعْ يُخَصّ

(وَ) زُبِرَ بالتاء (امْرَأَتُ) إذا أُضيفت لزوجها وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾[يوسف: ٣٠] [٤٠/أ] موضعي (يُوسُفَ)، وفي قوله: ﴿ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾[آل عمران: ٣٥] في آل (عِمْرَانَ)، وفي قوله: ﴿ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾[القصص:٩] في (الْقَصَصْ)، وفي: ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ﴾[التحريم: ١٠]، ﴿وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾[التحريم: ١٠]، و﴿ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾[التحريم: ١١] في (تَحْرِيمَ)؛ أي: التحريم، وما عدا هذه السبعة مرسوم بالهاء.

وزبر بالتاء (مَعْصِيَتْ) من قوله: ﴿وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾[المجادلة: ٨] في موضعين (بِقَدْ سَمِعْ يُخَصّ).

[٩٨] شَجَرَتَ الدُّخَانِ سُنَّتْ فَاطِرِ
كُلاًّ وَالأَنْفَالِ وَحَرْفَ غَافِرِ

(وَ) زبر بالتاء (شَجَرَتَ) من قوله: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾[الدخان: ٤٣] (الدُّخَانِ).

و(سُنَّتْ) بإسكان التاء من قوله: ﴿سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[الأنفال: ٣٨]، و﴿لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾[فاطر: ٤٣]، و﴿لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾[فاطر: ٤٣] (فَاطِرِ كُلا)؛

أي: حالة كل منها في فاطر (وَ) من قوله: ﴿سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[فاطر: ٤٣] في (الأَنْفَالِ) (وَ) من قوله: ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ﴾[غافر: ٨٥] في (حَرْفُ غَافِر)؛ أي: آخرها، وفي نسخة: (وَأُخْرَىٰ غَافِرٍ).

[٩٩] قُـرَّتُ عَـيْـنِ جَـنَّـتٌ فِـي وَقَـعَـتْ
فَـطِـرَتْ بَـقِـيَّـتْ وَابْـنَـتْ وَكَـلِـمَـتْ

وزبر بالتاء ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾[القصص: ٩] في القصص، و(جَنَّتٌ) من قوله تعالىٰ: ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾[الواقعة: ٨٩] (فِي) إذا (وَقَعَتْ)، و(فِطْرَتْ) من قوله تعالىٰ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾[الروم: ٣٠] بالروم.

و(بَقِيَّتْ) في قوله تعالىٰ: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[هود: ٨٦] بهود.

(وَابْنَتْ) من قوله تعالىٰ: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ﴾[التحريم: ١٢] في التحريم. [٤٠/ب]

(وَكَلِمَتْ) من قوله تعالىٰ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الأعراف: ١٣٧].

[١٠٠] أَوْسَـطَ الاَعْـرَافِ وَكُـلُّ مَا اخْتُلِفْ
جَـمْـعًـا وَفَـرْدًا فِـيـهِ بِـالـتَّـاءِ عُـرِفْ

في (أَوْسَطَ الاَعْرَافِ وَكُلُّ مَا اخْتُلِفْ جَمْعًا وَفَرْدًا فيهِ بِالتَّاءِ عُرِفْ)؛ أي: رسم بها، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾[يوسف: ٧] بيوسف، قرأها ابن كثير بالتوحيد، والباقون بالجمع.

وفي قوله فيها أيضًا: ﴿وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾[يوسف: ١٠]، و﴿أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾[يوسف: ١٥]، قرأهما بالجمع نافع، والباقون بالتوحيد.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[العنكبوت: ٥٠] بالعنكبوت، قرأها ابن كثير وشعبة وحمزة والكسائي بالتوحيد، والباقون بالجمع.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾[سبأ: ٣٧] بسبإ، قرأها حمزة

بالتوحيد، والباقون بالجمع.

وفي قولـه تعالىٰ: ﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾[فاطر: ٤٠] بفاطـر، قرأها نافع وابن عامر وشعبة والكسائي بالجمع، والباقون بالتوحيد.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾[المرسـلات: ٣٣] بالمرسـلات، قرأها حفص وحمزة والكسائي بالتوحيد، والباقون بالجمع.

وفي قولـه تعالىٰ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾[الأنعـام: ١١٥] بالأنعـام، [٤١/أ] قرأها حمزة والكسائي بالتوحيد، والباقون بالجمع.

وفي قولـه تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾[يونس: ٣٣] بأوَّل يونس، قرأها نافع وابن عامر بالجمع، والباقون بالتوحيد.

واختلـف المصاحف في ثاني يونـس: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾[يونـس: ٩٦]، وفي قولـه تعالىٰ في الطَّـوْلِ: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [غافـر:٦]، والقيـاس فيهمـا التـاء، قرأهما نافـع وابن عامـر بالجمـع، والباقون بالتوحيد.

[باب همز الوصل]

[١٠١] وَابْدَأْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمّ
إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يُضَمّ

(وَابْدَأْ) وجوبًا (بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمّ)؛ أي: مع ضم الهمزة (إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يُضَمّ) ضمًّا لازمًا ولو تقديرًا نحو: ﴿ٱنظُرُوا﴾[الأنعام:١١]، و﴿ٱخْرُجْ﴾[الأعراف: ١٨]، و﴿ٱدْعُ﴾[البقرة: ٦٨].

ونحو: (اغزي يا هند)؛ إذ أصله (اغزوي) نقلت كسرة الواو إلىٰ الزاي قبلها بعد سلبها حركتها، فالتقىٰ ساكنان، فحذفت الواو.

بخلاف نحو: ﴿ٱمْشُوا﴾[ص: ٦]؛ فإنه يجب كسر همزته كما يعلم مما يأتي؛ لأن ضم ثالثه عارضٌ، إذ أصله: (امشِيُوا) بكسر الشين، نقلت ضمة الياء إلىٰ الشين بعد سلب حركتها، فالتقىٰ ساكنان فحذفت الياء.

ويجوز في ضمِّ همزة نحو: (اغري) إشمامه بالكسر؛ بأن تنحوَ بالضمَّة نحو الكسرة. [٤١/ ب]

[١٠٢] وَاكْسِرْهُ حَالَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ وَفِي
الَاسْمَاءِ غَيْرَ اللَّامِ كَسْرُهَا وَفِي

(وَاكْسِرْهُ)؛ أي: الهمز (حَالَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ) لثالث الفعل نحو: ﴿ٱضْرِب﴾[البقرة: ٦٠]، و﴿ٱرْجِعْ﴾[يوسف: ٥٠]، و(امش)، ﴿وَٱعْلَمْ﴾[البقرة: ٢٦٠]، و﴿ٱذْهَبْ﴾[الإسراء: ٦٣]، و﴿ٱنطَلِقُوٓا﴾[المرسلات: ٢٩]، و(استخرج)، وابتُدِئ بهمزة الوصل فيما ذكر؛ ليتوصل بها إلىٰ النطق بالساكن، ومن ثَمَّ سميت همزة الوصل؛ ولذلك سمَّاها الخليل سُلم اللسان.

ووجه ضمه في مضموم ثالث الفعل وكسره في مكسوره: المناسبة فيهما

وطلب الخفة.

ووجه كسره في مفتوحه: الحمل علىٰ مكسوره كنظيره في إعراب المثنىٰ والجمع. وذكر ابن الناظم هنا فوائد لا يفتقر إليها المشروح.

(وَفِي الَاسْمَاءِ) الآتية بدرج الهمزة والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل (غَيْرَ اللَّام)؛ أي: لام التعريف (كَسْرُهَا)؛ أي: كسر الهمزة فيها (وَفِي)؛ أي: تام بخلافها فَي لام التعريف؛ فإنها تفتح طلبًا للخفَّة فيما يكثر دَوْرُه.

واستثناء لام التعريف من الأسماء استثناء منقطع؛ لأنها حرف لا اسم، ومن ثَمَّ قال ابن الناظم: ليس مستثنىٰ [٤٢/ أ] منها بل من قوله: (وَاكْسِرْهُ)؛ يعني: من ضميره؛ أي: واكسر الهمز فيما ذكر غير همز (أل) المعرفة، وفيه بُعْد من حيث اللفظ.

[١٠٣] ابْنٍ مَعَ ابْنَتِ امْرِئٍ وَاثْنَيْنِ
وَامْرَأَةٍ وَاسْمٍ مَعَ اثْنَتَيْنِ

وقد بيَّن الناظم الأسماء بقوله: (ابْنٍ) بالجرِّ بدلًا من الأسماء (مَعَ ابْنَتِ امْرِئٍ وَاثْنَيْنِ وَامْرَأَةٍ وَاسْمٍ) أصله (سِمْوٌ)، وقيل: (وَسْمٌ) (مَعَ اثْنَتَيْنِ)، وبقي من الأسماء المشهورة التي تكسر همزة الوصل فيها قياسًا (اثنان، واستٌ)، وأصله سَتَّةٌ لجمعه علىٰ أستَاه، و(ابنمٌ)؛ بمعنىٰ: ابن، زيدت فيه الميم تأكيدًا ومبالغة، ويقال: في (امرئ: مَرْؤٌ)، وفي (امرأة: مَرأة، ومَرة).

[باب الوقف على أواخر الكلم]

[١٠٤] وَحَـاذِرِ الْـوَقْـفَ بِكُـلِّ الْـحَـرَكَـهْ
إِلَّا إِذَا رُمْـتَ فَـبَـعْـضُ الْـحَـرَكَـهْ

(وَحَاذِرِ)؛ أي: احذر (الْوَقْفَ بِكُلِّ الْحَرَكَهْ)؛ بل قف بالإسكان المحض؛ أو مع الإشمام الآتي بيانه؛ لأن الغرض من الوقف الاستراحة، وسلب الحركة أبلغ من تحصيلها.

(إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ الْحَرَكَهْ) ائتِ به فالروم هو: الإتيان ببعض الحركة، ومن ثَمَّ ضَعُف صوتها لقصر زمنها(١)، ويسمعها القريب المصغي دون البعيد.

[١٠٥] إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَصْبٍ وَأَشِمّ
إِشَارَةً بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمّ

(إِلَّا بِفَتْحٍ) وهو حركة البناء (أَوْ بِنَصْبٍ) [٤٢/ ب] وهو حركة الإعراب، فلا تَرُم فيهما لخفَّة الفتحة وسرعتها في النطق، ولا تكاد تخرج إلا على حالها

(١) هذا هو مسلك الإمام الشاطبي (ت٥٩٠هـ) وتلميذه علم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ) أن الروم ليس بتبعيض للحركة، وما هو في الحقيقة إلا خفض لطبقة الصوت، وقالا: إن الحركة يستحيل تبعيضها، وعن هذه القضية يقول السخاوي في فتح الوصيد: «والصحيح في تحديد الروم، ما قاله شيخنا رحمه الله من أنه إسماع الحركة بصوتٍ خفيٍّ، لا أنه الإتيان ببعضها؛ لأنه لا تتبعَّض أيُّ حركةٍ كانت، إلا أن يعنوا ببعضها بعض صوتها». ينظر: فتح الوصيد في شرح القصيد (١/ ٣٣٨)، قلتُ: وهذا الكلام فيه ردٌّ على من قالوا بتبعيض الحركات مع سواكن القلقلة المسمَّى حديثًا بمصطلح: (إمالة الحرف ناحية الحركة)، ويقصدون بإمالة الحركة: (تبعيض الحركات مع سواكن القلقلة) بحيث تُنْطَقُ أشبه ما تكون بروم الحركات، وتبعيض الحركات مع سواكن القلقلة لا يوجد فيه أيُّ رواية عمن تقدَّم من علماء السلف، بل هو محض اجتهادٍ من بعض المعاصرين، الذين غلب عليهم الرأي أكثر من الاتباع والرواية.

في الوصل.

والرَّوم: يشارك الاختلاس في تبعيض الحركة، ويخالفه في أنه لا يكون في فتح ولا نصب كما عُرف، ويكون في الوقف دون الوصل، والثابت من الحركة فيه أقَلُّ من الذاهب.

والاختلاس: يكون في الحركات كلها كما في: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾[يونس: ٣٥]، و﴿نِعِمَّا﴾[النساء: ٥٨]، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾[البقرة: ٦٧] عند بعض القراء، ولا يختص بالوقف، والثابت من الحركة فيه أكثر من الذاهب، كما يأتي بثلثيها فيكون الذاهب أقَلُّ.

(وَأَشِمَّ إِشَارَةً بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمّ) خاصة نحو: ﴿مِن قَبْلُ﴾[البقرة:٢٥]، و﴿نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة: ٥]؛ لأنك لو ضممت الشفتين في غيرهما لأوهمت خلافه.

وحقيقة الإشمام: أن تضمَّ الشفتين بعد الإسكان إشارة إلىٰ الضم، وتدع بينهما بعض انفراج(١)؛ ليخرج منه النَّفَسُ، فيراهما المخاطب مضمومتين؛ فيعلمُ أنك أردت بضمِّها الحركة، فهو شيء يختص بإدراك العين [٤٣/ أ] دون الأذن، فلا يدركه الأعمىٰ بخلاف الروم.

واشتقاقه من الشمِّ كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة؛ بأن هيَّأتَ العضو للنطق بها، والغرض منه: الفرق بين ما هو متحرِّك في الوصل فسكِّن للوقف، وبين ما هو ساكن في كل حالٍ.

---

(١) نلحظ هنا أن الشارح استعمل مصطلح (الانفراج بين الشفتين)، عند الإشمام، ولم يستعمل هذا المصطلح عند حديثه عن الإقلاب أو الإخفاء الشفوي، فلماذا؟! والجواب: إن التلقِّي والمشافة في عصره كانت بإطباق الشفتين عند نطقهم للإخفاء الشفوي والإقلاب، ولم يكن بعد تم استحداث شيء اسمه الفرجة عند نطقهما، هدانا الله تعالىٰ لاتباع سبيل السلف في القراءة، وأبعدنا عن اتباع منهج صوفية التجويد، ممن يتعبَّدون إلىٰ الله بما لم يشرع.

واعلم أن الرَّوم والإشمام لا يدخلان في هاء التأنيث التي لم ترسم تاء تشبيهًا لها بألف التأنيث، ولا ميم الجمع نحو: ﴿قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾[آل عمران:١٧٣]، ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾[آل عمران: ١٣٩] قطعًا؛ لأن الغرض من الروم والإشمام بيان حركة الموقوف عليه حالة الوصل، وحركة الميم فيما ذكر عارضة كحركة: ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾[إبراهيم: ٤٤]، ونحو: ﴿لَكُمْ﴾[البقرة: ٢٢]، و﴿إِلَيْكُمْ﴾[البقرة:٢٧٢]، ولو علىٰ قراءة ابن كثير وفاقًا للداني والشاطبي، وخلافًا لمكي لعروض حركتها أيضًا؛ لأنها إنما حرِّكت لأجل واو الصلة، بخلاف هاء الكناية فيما يأتي؛ لأنها محرَّكة قبل الصلة، بخلاف الميم بدليل قراءة الجماعة؛ فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات، وعوملت الميم بالسكون [٤٣/ ب] كالمحرك لالتقاء الساكنين.

وأما هاء الكناية فإن وقع قبلها ضمة أو كسرة أو واو أو ياء نحو: ﴿نُخْلِفُهُۥ﴾[طه: ٥٨]، و﴿بِمُزَحْزِحِهِۦ﴾[البقرة: ٩٦]، و﴿عَقَلُوهُ﴾[البقرة: ٧٥]، و﴿لِأَبِيهِ﴾[الأنعام: ٧٤]، فبعضهم أجاز فيها الرَّوم والإشمام إجراءً لهما علىٰ القاعدة، وبعضهم منعهما؛ لاستثقال الخروج من ثقيل إلىٰ مثله، فإن انضمَّت الهاء بعد فتحة أو ألف نحو: ﴿لَهُۥ﴾ [البقرة:١٠٢]، و﴿نَادَىٰهُ﴾[النازعات: ١٦] دخلا فيها بلا خلاف؛ لانتفاء العلة السابقة.

[١٠٦] وَقَدْ تَقَضَّىٰ نَظْمِيَ الْمُقَدِّمَهْ
مِنِّي لِقَارِئِ الْقُرْآنِ تَقْدِمَهْ

(وَقَدْ تَقَضَّىٰ)؛ أي انتهىٰ (نَظْمِيَ) لهذه (الْمُقَدِّمَهْ)، وهي (مِنِّي لِقَارِئِ الْقُرْآنِ تَقْدِمَهْ)؛ أي: تحفة وهدية.

[١٠٧] وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامُ
ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ

(وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامُ ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ)؛ أي: ثم بعد حمد الله،

والصلاة والسلام علىٰ سيِّدنا محمَّد وآله وصحبه الأطهار، ختام لها أيضًا كما أن ذلك ابتداء لها كما مرَّ، وفي نسخة بعد والسلام:

عَلَىٰ النَّبِيِّ المُصْطَفَىٰ وَآلِهِ
وَصَحْبِهِ وتَابِعِي مِنْوَالِهِ

[٤٤/ أ] تم هذا الشرح بحمد الله وعونه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم.

وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة؛ سلخ جماد أوَّل يوم السبت المبارك وكتبه المفتقر إلىٰ الله تعالىٰ محمد العراس بن حمود الشيخ علي، غفر الله له ولوالديه ولكل المسليمن آمين.

نهاية المخطوط

أهم المصادر والمراجع

١. الإيضاح في القراءات العشر – تصنيف: الإمام أحمد بن أبي عمر الأندرابي (ت بعد ٥٠٠هـ)، تحقيق: منىٰ عدنان غني، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة تكريت كلية التربية، عام ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢. أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار أئمة الخمسة الأمصار، الذين انتشرت قراءاتهم في سائر الأقطار – تصنيف: عبد الوهاب بن وهبان المزي الحنفي (ت٧٦٨هـ)، تحقيق: د. أحمد بن فارس السلوم، الناشر دار ابن حزم بيروت/ ط الأولىٰ ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٣. الإبدال إلىٰ الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني – تصنيف: د.أبو أوس إبراهيم الشمسان، الناشر مجلس النشر العلمي جامعة الكويت/ ط الأولىٰ ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٤. الاحتجاج للقراءات في كتاب (حجة القراءات) للشيخ أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة– للطالب: علي بن عامر بن علي الشهري، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرىٰ كلية اللغة العربية/ عام ١٤٢٤هـ/ ١٤٢٥م.

٥. الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها – تصنيف: د. حسن ضياء عتر، الناشر دار البشائر الإسلامية، بيروت/ ط الأولىٰ ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٦. إعجاز القراءات القرينية دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء – تصنيف: صبري الأشوح، الناشر مكتبة وهبة بالقاهرة/ ط الأولىٰ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٧. اختلاف القراء السبعة في الياءات والتاءات والنونات والباءات والثاءات – تصنيف: أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون (ت٣٨٩هـ)، تحقيق: سر الختم الحسن عمر، الناشر جامعة الملك سعود/ ط الأولىٰ ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٨. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي – أبو عمرو بن العلاء– تصنيف: د. عبد الصبور شاهين، الناشر مكتبة الخانجي– بالقاهرة/ ط الأولىٰ ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٩. أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية – للطالب: أحمد محمد أبو عريش الغامدي، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة أم القرىٰ كلية اللغة العربية/ عام ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٠. أسرار التكرار في القرآن المسمَّىٰ البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان – تصنيف: الإمام محمود بن حمزة الكرماني (ت نحو ٥٠٥هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، الناشر دار الفضيلة/ بدون تأريخ.

١١. أوراق غير منشورة من كتاب المحكم لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، الناشر مركز تحقيق التراث الإسلامي، بدون تأريخ.

١٢. الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات – تصنيف: د. إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، الناشر مكتبة الرشد الرياض/ ط الأولىٰ ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٣. الإيضاح شرح الإمام الزبيدي – تصنيف: عفيف الدين أبو التوفيق عثمان بن عمر الناشري الزبيدي ثم اليمني (ت٨٤٨هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسىٰ، الناشر دار الضياء طنطا، ط الأولىٰ الثالثة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

١٤. آراء محمد شاكر وجهوده اللغوية – تصنيف: محاسن بنت أحمد بن محمود مولوي قربان، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرىٰ كلية اللغة العربية، عام ١٤٣٠هـ

١٥. الإتقان في تجويد القرآن من طريق الشاطبية (المستوىٰ الأول) – تصنيف: فرغلي سيد عرباوي، الناشر مكتبة الشيخ فرغلي سيد عرباوي للقراءات والتجويد والنشر والتوزيع – مصر/ ط الأولىٰ ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

١٦. الإدغام الكبير – تصنيف: العلامة المقرئ الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني الأندلسي (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، الناشر عالم الكتب / بيروت، ط الأولىٰ ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م.

١٧. الإدغام الكبير – تصنيف: العلامة المقرئ الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني الأندلسي (ت٤٤٤هـ)،

تحقيق: د. عبد الرحمن حسن العارف، الناشر عالم الكتب / القاهرة، ط الأولىٰ ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.
١٨. إرشاد الساري إلىٰ شرح صحيح البخاري – تصنيف: العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، وبهامشه متن صحيح مليم وشرح الإمام النووي عليه، الناشر المطبعة الكبرىٰ الأميرية– ببولاق مصر/ ط السابعة ١٣٢٢هـ
١٩. إحياء علوم الدين – تصنيف: العلامة أبي حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، الناشر عالم الكتب / دمشق.
٢٠. إرتشاف الضرب من لسان العرب – تصنيف: العلامة أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، الناشر مكتبة الجانجي – القاهرة، ط الأولىٰ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨ م.
٢١. أطرف المتون في أشرف الفنون – مجموعة منظومات وشرحها نافعة للحفاظ والقارئين في أمور تتعلق بالقرآن الكريم – نظم وشرح: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، الناشر مكتبة الإمام البخاري، مصر / الإسماعيلية، ط الأولىٰ ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م.
٢٢. أبحاث في العربية الفصحىٰ – تصنيف: د. غانم قدوري الحمد، الناشر دار عمار / الأردن، ط الأولىٰ ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م.
٢٣. الإسناد نشأته وأهميته – تصنيف: د. حارث سليمان الضاري، الناشر مركز المخطوطات والتراث والوثائق / الكويت، ط الأولىٰ ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.
٢٤. البيان شرح التبيان في آداب حملة القرآن – تصنيف: العلامة محيي الدين أبي زكريا يحيي بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، الناشر مكتبة أولاد الشيخ للتراث / القاهرة ٢٠٠٠ م.
٢٥. البيان لحكم قراءة القرآن الكريم بالألحان – تأليف د. أيمن رشيدي سويد، الناشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجد – السعودية، ط الأولىٰ ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
٢٦. بشرىٰ السعيد بمصنفات علم التجويد – تصنيف: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، الناشر مكتبة الإمام البخاري / مصر – الإسماعيلية / ط الثانية ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٧ م.
٢٧. البيان في عد آي القرآن – تصنيف: العلامة أبي عمرو الداني الأندلسي (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، الناشر مركز المخطوطات والتراث والوثائق / الكويت، ط الأولىٰ ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤م.
٢٨. البرهان في تجويد القرآن – تصنيف: الشيخ محمد الصادق قمحاوي، ١٣٧٥ هـ/ ١٩٥٦ م.
٢٩. بحث وتتبع تاريخي لمسألة الإقلاب والإخفاء الشفوي – تصنيف: الشيخ سيد أحمد محمد دراز، الناشر مكتبة قرطبة / طنطا، ٢٠٠٤ م.
٣٠. ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم سيرته ومؤلفاته – مع ملحق فيه: ١– مجلس من أماليه، ٢– شرح خُطبة عائة أم المؤمنين في أبيها، ٣– مسألة من التعجب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر دار البشائر، دمشق سورية/ ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٣١. ابن خلدون ورسم المصحف العثماني – تأليف: د. محمد حسين أبو الفتوح، الناشر مكتبة لبنان / بيروت، ط الأولىٰ ١٩٩٢م.
٣٢. البسط في القراءات العشر – تأليف: سمر العشا، الناشر مكتبة دار البشائر – دمشق – سورية/ ط الأولىٰ ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٣٣. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة – تصنيف: الشيخ أبي حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم بن محمد بن علي الأنصاري النَّشار (ت٩٣٨هـ)، تحقيق الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، بمشاركة الشيخ د. أحمد عيسىٰ المعصراوي، الناشر عالم الكتب بيروت لبنان، ط الأولىٰ ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٣٤. بغية عباد الرحمن لتحقيق تجويد القرآن – تصنيف: الشيخ محمد بن شحاده الغول، الناشر دار ابن القيم / الدمام، السعودية، ط الثامنة ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.

٣٥. بغية المستفيد في علم التجويد – تصنيف: الإمام محمد بن بدر بن بلبان الدمشقي الحنبلي (ت١٠٨٣هـ)، تحقيق: رمزي سعد الدين دمشقية، الناشر دار الشائر الإسلامية بيروت لبنان/ ط الأولىٰ ١٤٢١هـ.

٣٦. بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات – تصنيف: الإمام أبي العباس أحمد بن عمّار المهدوي (ت٤٤٠هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد التاسع والعشرون، عام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣٧. البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة – تصنيف: الشيخ عبد الفتاح القاضي (ت١٤٠٣هـ)، الناشر قطاع المعاهد الأزهرية/ ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٧ م.

٣٨. البحث الصوتي عند العرب – تصنيف: د. خليل إبراهيم العطية، الناشر دار الجاحظ للنشر/ بغداد، ١٩٨٣ م.

٣٩. بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القراء – تصنيف: العلامة أبي علي الحسن بن أحمد بن البَنّاء البغدادي (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، الناشر دار عمار/ عمّان، ط الأولىٰ ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١ م.

٤٠. تحقيق التعليم في الترقيق والتفخيم – تصنيف: العلامة إبراهيم الجعبري (ت٧٣٢هـ)، تحقيق: جمال السيد رفاعي الشايب، الناشر مكتبة السنة – القاهرة – ط الأولىٰ/ ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م.

٤١. تحزيب القرآن في المصادر والمصاحف – تأليف: د. غانم قدوري الحمد، الناشر مجلة الأحمدية – العدد ١٥ عام ١٤٢٤هـ.

٤٢. التطور النحوي للغة العربية محاضرات للمستشرق الألماني برجشتراسر، أخرجه د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي مصر، ط الثانية ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٤٣. تحصيل المنافع علىٰ كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع – تصنيف: العلامة الشيخ السملالي الكرامي الشنقيطي (ت؟؟؟هـ)، الناشر مكتبة التوبة – الرياض – السعودية/ ط الأولىٰ ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٤٤. تتمّة الإعلام للزركلي وفيات (١٣٩٦-١٤١٥هـ) (١٩٧٦-١٩٩٥م) – تصنيف: محمد خير رمضان يوسف، الناشر دار ابن حزم – بيروت لبنان/ ط الثانية ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٤٥. التنوير فيما زاده النشر علىٰ الحرز والتيسير للأئمة السبعة البدور – تصنيف: الإمام شهاب الدين أحمد بن أحمد بن بدر الدين الطيبي (ت٩٧٩هـ)، تحقيق: عبد العزيز سليمان بن إبراهيم المزيني، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية القرآن والدراسات الإسلامية/ ١٤٢٧هـ.

٤٦. تحصيل الهمزتين الواردتين في كتاب الله تعالىٰ من كلمة أو كلمتين وإثبات معدودهما متفقتين أو مختلفتين مرسماً باسم أبي عمرو بن العلاء مع قيامه بسهام القراء لمن علم لهم ألف سهم في الأداء – تصنيف: الإمام أبي الأصبغ السماتي الإشبيلي المعروف بابن الطحان (ت٥٦٠هـ)، تحقيق: د. محمد يعقوب تركستاني، الناشر مجهول/ ط الأولىٰ ١٤٢١هـ/ ١٩٩١م.

٤٧. التجريد لبغية المريد في القراءات السبع – تصنيف: الإمام عبد الرحمن بن عتيق بن خلف أبي القاسم بن أبي بكر أبي سعيد بن الفحام الصقلي (ت٥١٦هـ)، تحقيق: مسعود أحمد سيد محمد إلياس، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الإسلامية كلية القرآن، عام ١٤٠٨هـ.

٤٨. تحفة الأنام في الوقف علىٰ الهمز لحمزة وهشام – تصنيف: الشيخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن زين الدين عبد الرحمن القبباتي (ت٩٢٦هـ)، تحقيق د. موسىٰ بن مصطفىٰ العبيدان، الناشر النادي الأدبي بمنطقة تبوك، السعودية، ط الأولىٰ ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٤٩. تفسير النهر المادّ من البحر المحيط – تصنيف: أبي حيان الأندلسي (ت٧٥٤هـ)، مخطوط بمكتبتي.

٥٠. ترتيل القرآن في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة – تصنيف: عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، الناشر مجهول/ ط الأولىٰ ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٥١. تفيسر القرآن بالقراءات القرآنية العشر من خلال سور (القصص – العنكبوت – الروم – لقمان – السجدة – الأحزاب) –

للطالبة:وفاء مصباح حسونة، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة عزة كلية أصول الدين/ عام ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٥٢. التبصرة في قراءات الأئمة العشرة – تصنيف: الإمام أبي الحسن علي بن فارس الخياط (ت٤٥٢هـ)، تحقيق د. رحاب محمد مفيد شقيقي، الناشر مكتبة الرشد بالرياض السعودية، ط الأولىٰ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٥٣. التبيان في شرح مورد الظمآن – تصنيف: الإمام أبي محمد عبد الله بن عمر الصُّنْهاجي ابن آجَطَّا، من أول باب حكم رسم الهمز إلىٰ نهاية الكتاب، تحقيق: عمر بن عبد الله بن علي الثويني، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرىٰ كلية الدعوة وأصول الدين/ عام١٤٢٩هـ

٥٤. التخريجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش سليمان بن مهران الأعمش (ت١٤٨هـ) – تصنيف: د. سمير أحمد عبد الجواد، الناشر مطبعة الحسين الإسلامية، ط الأولىٰ ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٥٥. التذكرة لبيان الأمرو المشتهرة في مقرأ الإمام نافع – تصنيف: د. محمد سيدي محمد الأمين، الناشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة/ ط الثانية ١٤١٢هـ

٥٦. تفسير أنوار القرآن وأسرار الفرقان – للإمام الملا علي القاري الهروي (ت١٠١٤هـ)، تحقيق: ميان عزيز الرحيم حقاني، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة بشاور – باكستان، عام ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٥٧. تحفة الطالبين في تجويد كتاب رب العالمين – تصنيف الشيخ منصور بن عيسىٰ بن غازي الأنصاري المصري الشهير بالسمنودي، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، الناشر دار عمار عمّان الأردن، ط الأولىٰ ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٥٨. تاريخ القراءات في المشرق والمغرب – تأليف: د. محمد المختار ولد أبّاه، الناشر المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة– إيسيسكو، عام ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٥٩. التحفة العنبرية في معرفة الأحكام القرآنية – تصنيف: الشيخ محمود رفاعة عنبر الطهطاوي، الناشر قطاع المعاهد الأزهرية / ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٧ م.

٦٠. التلخيص في القراءات الثمان – للإمام أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (ت٤٧٨هـ)، رسالة ماجستير إعداد: محمد ولد سيدي ولد الحبيب، نوقشت بجامعة أم القرىٰ كلية الدعوة وأصول الدين، عام ١٤١٢هـ

٦١. التهذيب لما تفرَّد به كل واحد من القراء السبعة – تصنيف: أبي عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر دار نينوىٰ للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق سورية – ط الأولىٰ ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٦٢. تنبيهات علىٰ كتاب شرح الجزرية لابن يالوشة – المسمَّىٰ الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة – تصنيف: الإمام محمد بن علي بن يوسف بن يالوشة الشريف التونسي (ت١٣١٤هـ)، تحقيق: فرغلي سيد عرياوي، الناشر مكتبة أولاد الشيخ / القاهرة، ط الأولىٰ ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٨ م.

٦٣. مقدمة في أصول القراءات من كتاب مرشد القارئ إلىٰ تحقيق معالم المقارئ – تصنيف: العلامة المقرئ أبي الأصبغ عبد العزيز بن علي السماتي الإشبيلي، الشهير بابن الطحان (ت٥٦١هـ)، الناشر مكتبة أولاد الشيخ للتراث / القاهرة ٢٠٠٤ م.

٦٤. مباحث في علوم القرآن – تصنيف: الشيخ مناع القطان، الناشر مكتبة المعارف للنشر والتوزيع / الرياض، ط الثانية ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م.

٦٥. المكتفىٰ في الوقف والابتداء – تصنيف: العلامة أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر دار عمار / عمّان، ط الأولىٰ ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

٦٦. المكتفىٰ في الوقف والابتداء – تصنيف: العلامة أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: جايد زيدان مخلف، الناشر مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية / بغداد ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.

٦٧. المكتفىٰ في الوقف والابتداء – تصنيف: العلامة أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر مؤسسة الرسالة بيروت/ ط الثانية ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.

٦٨. المقتضب في اللغة – تصنيف: العلامة أبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر مطابع الأهرام التجارية / قليوب – مصر ١٩٧٩ م.

٦٩. وصف الاهتداء في الوقف والابتداء للجعبري – تصنيف: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري السلفي الخليلي (ت٧٣٢هـ)، تحقيق: أ/ فرغلي سيد عرباوي، الناشر مكتبة الشيخ فرغلي سيد عرباوي للقراءات والتجويد والنشر والتوزيع – مصر/ ط الأولى ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

٧٠. وقف التجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم تصنيف: د. عبد العزيز بن علي الحربي، الناشر دار ابن حزم الرياض بالسعودية، ط الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٧١. الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز – تصنيف: د. محمد بن سيدي محمد محمد الأمين، الناشر دار العلوم والحكم المدينة المنور/ ط الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٧٢. الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة – تصنيف: للإمام أبي علي الحسن بن علي الأهوازي المقرئ (ت٤٤٦هـ)، تحقيق: د. دريد حسن أحمد و بشار عواد معروف، الناشر دار الغرب الإسلامي بيروت/ ط الأولى ٢٠٠٢م

٧٣. الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع – تصنيف: الشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي (ت١٤٠٣هـ)، الناشر مكتبة الدار / المدينة المنورة، ط الخامسة ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م.

٧٤. اليـاءات المشـددات في القرآن وكلام العـرب – تصنيف: العلامة أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسـي القيرواني القرطبي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات. الناشر دار عمار / عمّان – الأردن، ط الأولى ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.

فهرس

المقدمة ٥
ترجمة القاضي زكريا الأنصاري شارح المقدِّمة ٩
اسمه ونسبه ومولده ٩
وفاته ١٠
وصف مخطوطات الكتاب ١١
وصف النسخة الأولىٰ ١١
وصف النسخة الثانية ١٢
وصف النسخة الثالثة ١٢
وصف النسخة الرابعة ١٣
وصف النسخة الخامسة ١٤
وصف النسخة السادسة ١٥
وصف النسخة السابعة ١٦
وصف النسخة الثامنة ١٧
نماذج من مصوَّرات المخطوطات ١٩
ورقة الغلاف من نسخة (ج) ١٩
الورقة الثانية من نسخة (ج) ٢٠
الورقة الأخيرة من نسخة (ج) ٢١
ورقة الغلاف من نسخة (ح) ٢٢
الورقة الثانية من نسخة (ح) ٢٣
الورقة الأخيرة من نسخة (ح) ٢٤

ورقة الغلاف من نسخة (د) ٢٥
الورقة الثانية من نسخة (د) ٢٦
الورقة الأخيرة من نسخة (د) ٢٧
ورقة الغلاف من نسخة (ف) ٢٨
الورقة الثانية من نسخة (ف) ٢٩
الورقة الأخيرة من نسخة (ف) ٣٠
ورقة الغلاف من نسخة (ز) ٣١
الورقة الثانية من نسخة (ز) ٣٢
الورقة الأخيرة من نسخة (ز) ٣٣
الورقة الأولىٰ من نسخة (ش) ٣٤
الورقة الثانية من نسخة (ش) ٣٥
الورقة الأخيرة من نسخة (ش) ٣٦
ورقة الغلاف من نسخة (س) ٣٧
الورقة الثانية من نسخة (س) ٣٨
الورقة الأخيرة من نسخة (س) ٣٩
ورقة الغلاف من نسخة (ق) ٤٠
الورقة الثانية من نسخة (ق) ٤١
الورقة الأخيرة من نسخة (ق) ٤٢
الباب الثاني: النص المحقق لكتاب ٤٣
الدقائق المحكمة في شرح المقدِّمة الجزرية ٤٣
المقدِّمة ٤٣
باب مخارج الحروف العربية الفصيحة ٥٧

باب صفات الحروف العربية الفصيحة..... ٨٠
باب التجويد ٩٣
باب استعمال الترقيق..... ١٠٠
باب الراءات ١٠٦
باب اللامات ١١٥
باب حروف الاستعلاء ١١٦
الإدغام الناقص ١١٨
نبيهات علىٰ الأداء..... ١١٩
باب المثلين والمتجانسين ١٢١
باب الضاد والظاء ١٢٦
باب التحذيرات ١٣٤
باب الميم والنون المشدَّدتين والميم الساكنة ١٣٦
باب حكم النون الساكنة والتنوين..... ١٤١
باب المدِّ والقصر ١٤٩
باب معرفة الوقوف..... ١٥٦
باب المقطوع والموصول ١٦٠
باب التاءات..... ١٨١
باب همز الوصل ١٨٦
باب الوقف علىٰ أواخر الكلم ١٨٨
أهم المصادر والمراجع ١٩٢
فهرس المضوعات..... ١٩٧